



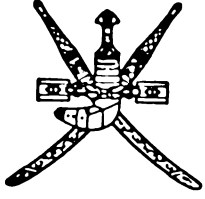
سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

جواهر الأندلس

تأليف العلامة
محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد

الجزء الثامن عشر

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م



سَلْطَنَةُ عُمَانَ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالشَّقَافَةِ

جَوَاهِرُ الْإِسْلَامِ

تَأَلِيفُ الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبِيدَانَ

الْجُزْءُ الثَّامِنُ عَشَرَ

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

فيمن يأخذ من آخر شيئاً فيقومه على الآخذ منه
وفي علل المرفوع عليه الى الحاكم وفي المتولى
عن عمل الزراعة

* مسألة :

وعن رجل ادعى على رجل عند الحاكم مائة درهم ، فسأل الحاكم
المدعى عليه عن ذلك فقال : لا أنكر ؟

فانه لا يلزمه المائة بهذا ، فان قال : لا أنكره لزمته المائة ، وكان
ذلك اقرارا منه ، والله أعلم .

* مسألة :

ومن أخذ من عند رجل رغيفا ، فقال صاحب الرغيف ان أتلفته فهو
عليك بدينار فأنطفه ؟
فليس عليه الا قيمته .

* مسألة :

وعن الحاكم اذا بعث الى أحد رسولا ثقة أو غير ثقة ، ليوافق خصمه
فلم يوافق في الوقت الذى أرسل اليه الحاكم ، ووافاه بعد ذلك فسأله
الحاكم فقال له : انه كان مشغولا في الوقت الذى كان أرسل اليه الحاكم ،
قلت : هل للحاكم حبسه أم يكون قوله أنه كان مشغولا عذرا أو لا حبس
عليه ؟

فأما الثقة اذا جعله الحاكم لذلك فأحب أن يكون حجة ، وأما غير الثقة فلا أعلمه تقوم به حجة ، وأما شغله ذلك ، فان كان مما له فيه العذر قبل ذلك منه ، ولا أحب أن يعجل عليه بالعقوبة ان اعتذر ، حتى لا يكون له عذر ، ويعجبني ان كان ذلك الشغل مما يخاف فوته من أمر دينه أو دنياه ، ويكون عليه فيه الضرر بما يسعه الاستئغال فيه وتركه فيه مضرة ، فأحب أن يكون له في ذلك العذر •

وقلت : وكذلك ان أصابه رسول القاضى أو شاربه في ضيعة أو متجر أو عند غيره في ضيعة ، هل للشارى أو للرسول أن يأخذه ويعطله من ضيعته ، ويذهب به الى موافاة خصمه ؟

فقد مضى القول عندى في ذلك ، ولا أحب أن يعطل مما يلزمه من ذلك ويمدد ، لأن ذلك واجب عليه القيام به ، وتركه يزيل أجرته ، وذلك عندى مضرة ولا ضرر ولا ضرار عندى في الاسلام •

فصل

في المتولى عن عمل الزراعة

عن أبى سعيد قلت له : فاذا غاب شريكه في الدابة ، هل لهذا أن يأخذ أجرته من مال الغائب ما يلزم الغائب من القيام بها ، اذا كان هذا يقوم بها وحده بمقدار ما يلزم الغائب ؟

قال : معنى أنه اذا قام بها متطوعا لم يكن له أجره •

قلت له : فمعك أن قيامه بها يخرج متطوعا حتى يقوم بها بحكم من حاكم ، أو نزل في عدم حكم من الحاكم ؟

كان له بقدر عناه مما يلزم الأجرة من ماله •

قلت له : فان كانت الأجرة تستهلك حصته كلها ، وقد قام بها على وجه الحكم ، هل له أخذ الدابة كلها لنفسه بالأجرة ؟

قال : معى أنه ليس للحاكم أن يحكم بذلك ، وانما يحكم ببيعها ، لأن ذلك على الشريكين لبعضهما بعضا ، وليس عليهما لبعضهما بعضا أن يكونا شريكين ، ويتفقان على الدابة الا أن يوجب الرأى ذلك بوجه •

قلت له : فان كانت الحصة بينهما فى زراعة ، وغاب أحدهما ، هل للقائم بالزراعة على وجه الحكم أخذ الزراعة كلها لنفسه ، ولو استهلكت الأجرة حصة الغائب كلها ؟

قال : معى أنه يخرج عندى كذلك ، لأن ذلك محكوم به اذا كان ذلك بالحكم أو بما يشبهه من الجائز عند عدم الحكم •

قلت له : أرأيت ان فضل على الغائب بعد حصته شىء من الأجرة ، هل يحكم له فى مال الغائب بالفضل ، أم ليس له الا الحصة من الزراعة نفسها ؟

قال : معى أنه اذا ثبت ذلك بالحكم كان ذلك جائزا فى مال الغائب اذا كان لى حاضر أخذ بذلك •

قلت له : فهل ترى أن يكون اذا غاب الزراع عن زراعته أن يحسب له بقدر ما عا اذا حضر وتكون الزراعة كلها للقائم بها ؟

قال : معى أنه اذا كان شريكا فليس ذلك للقائم بالزراعة ، وانما على الغائب الأجرة ، وانما يلزم ما يلزمه اذا كان حاضرا •

فأما العامل فعلى قول من لا يثبت العمل بالمشاركة ، ويجعله بمنزلة الأجرة ، فلعله يرى له ذلك ، وأما على قول من يثبت العمل بالمشاركة فهو عندى مثل الشريك •

✽ مسألة :

وجدت في أحد الشريكين في الدابة أو العبد اذا كان غائباً أن الحاكم يحكم ببيع الدابة أو العبد ، ولا يحكم بنفقة العبد أو الدابة في مال الغائب منهما •

وأما الشريك في الزراعة فانه يحكم الحاكم في ماله ، فان زادت النفقة على حصته من الزراعة فانه يحكم بذلك في ماله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

سألت أبا مروان عن الرجل يعمل مع الرجل فيأمر الوالى الرجل يشتري عليه حتى يدرك عمله ، فجاء العمل بقدر ما اشترى عليه ؟

قال : اذا كان برأى الوالى فلا يعطى أحد من الغرماء حتى يستوفى صاحبه الذى اشترى عليه •

✽ مسألة :

وعن رجل يشارك رجلا في عمل فعمل منه ما قدر ، ثم خرج من اذنه فأبطأ عليه ، فرفع عليه الوالى أيامره الوالى بالاجارة عليه اذا علم ذهابه أو حتى يطلب ويحتج عليه وعسى لا يعلم أين توجه ؟
فهذا مما يأمر الوالى بالاجارة عليه ، ولا يطلب ولا يحتج عليه •

✽ مسألة :

وعنه : ان قدم من بعد دخول الزرع ، هل له في ذلك حجة ؟
فله حجة ان قال برأى من لقيه أو اذن الى الصيف وجاء على ذلك بينة عادلة •

* مسألة :

أحسب أنه جواب العلاء بن أبي حذيفة ، وعنه أيضا : ان استأجر الرجل برأيه من بعد أن أشهد على ذهاب شريكه أيجوز ؟

قال : في ذلك نظر من ذوى العدول ، فان كان قد اجتهد ولم يشطط لزم الذهاب ، وان كان قد شط لزم الذهاب بقدر ما يرى العدول من الاجازة مثل ما غاب ، ودفع ذلك الى الوالى أحزم واجب ذلك وأوجب .

* مسألة :

واذا غاب العامل حيث تناله الحجة ، وخاف شريكه المضرة في القيام بالعمل ؟

احتج عليه الى الحاكم أو الى جماعة المسلمين ان لم يكن حاكم حتى يقوموا عليه في ذلك بما يلزمه من العدل ، فان أعدم الحاكم أو الجماعة أشهد شاهدين على غيبته عن القيام بعمله ، واستأجر ذلك أجيرا بعدل الأجرة من البلد ، وكان ذلك في مال العامل اذا صح ذلك عليه ، وليس له في ذلك حق ، لأنه انما استعمله على كمال العمل .

وقال من قال : اذا ترك ما يلزمه من العمل مما لا يقوم الزراعة الا به أو شيء منه ، فله أجرته فيما مضى ولا حق له في الزراعة .

وقال قوم : لا عمل له ولا أجرة ، لأنه لم يوف ما عليه عهده ولا شيء له الا بعد الوفاء ، وهى بمنزلة الأجرة ، فلا شيء له الا بكامل العمل من أوله الى آخره ، وذلك اذا عمل به رب المال ، فذلك جائز له فيما بينه وبين خالقه .

* مسألة :

وسئل عن زراعة بين شريكين غاب أحدهما ، هل للقائم منهما بالزراعة

على وجه الحكم أخذ الزراعة كلها ، ولو أستهلك في الأجرة حصّة الغائب كلها ؟

قال : معى أنه يخرج عندى كذلك ، لأن ذلك محكوم به اذا كان ذلك بالحكم أو بما يشبهه من الجائز عند عدم الحكم •

قلت له : رأييت ان فضل على الغائب شىء بعد حصته من الأجرة ، هل يحكم له على الغائب بالفضل ، أم ليس له الا الحصّة من الزراعة نفسها ؟

قال : معى أنه اذا ثبت ذلك في الحكم كان ذلك في مال الغائب اذا كان لو حضر أخذ بذلك •

قلت له : وكذلك له في الجائز ماله في الحكم ماله على ما مضى في معنى الحكم ؟

قال : كله سواء عندى كان اذا حضر أخذ بذلك كله سواء عندى •

قلت له : فهل ترى اذا غاب الزارع عن زراعته أن يحسب له بقدر ما عنى اذا حضر ، وتكون الزراعة كلها للقائم بها ؟

قال : معى أنه اذا كان شريكا فليس ذلك للقائم بالزراعة ، وانما على الغائب الأجرة ، ويلزمه ما يلزمه اذا كان حاضرا •

وأما العامل فعلى قول من لا يثبت العمل بمعنى المشاركة فيجعله بمنزلة الأجرة ، فلعنه يرى له ذلك •

وأما على قول من يثبت العمل بالمشاركة فهو عندى مثل الشريك •

قلت له : فان فضل للغائب بعد الأجرة التى لزمته شىء من حصته ،

هل يكون في يد القائم بذلك أمانة اذا ضاعت من غير تضييع منه ، لم يكن عليه ضمان ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك اذا كان ضمان ذلك بالمقاسمة بالعدل ، وقد قيل : انه ضامن لما أخذ من حصته شريكه في جملة ماله •

* مسألة :

وعن رجل أخذ مع قوم في زراعة طوى ، فلما حضر ما حضر خرج فغاب ما غاب ، ثم جاء والقوم قد أخذوا رجلا مكانه بجز ومعروف ، فقال : هذه زراعتى ، وبها عملتم فعلى أجرته ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان غاب الى موضع تناله فيه الحجة في ذلك الموضع ، فلم يحتج عليه شريكه ، وأدخل مكانه عاملا غيره ، ثم رجع الشريك الأول ، فطلب عمله ، فله عمله تاما ولا أجرة عليه لهذا العامل المؤخر ، وعناه على من استعمله •

وان كان غاب الى موضع لا تناله فيه الحجة ، في البلد حاكم ، ورفع اليه وأدخل العامل المؤجر برأى الحاكم فلا شئ للأول وله عناه ، وان لم يكن في البلد حاكم فيكون ذلك برأى صالحى البلد •

وان كان أدخل صاحب الأرض عاملا برأيه ، ثم قدم الأول ؟ كان له الخيار ان شاء رد عناه هذا العامل المؤجر وأخذ زراعته ، وان شاء أخذ عناه برأى العدول •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : وسألته عن العامل اذا عبط ما يجب عليه من قيام ضيعته ، ما الذى تقوم عليه به الحجة ؟

قال : معى أن من الحجة عليه فى ذلك أن يحكم عليه الحاكم فىحتج عليه ، ويقطع عذره بما يثبت عليه به الحكم ، فان لم يمكن الحاكم فباشهاد الشهود عليه ، فان أعدم الشهود فانما يكون ذلك فىما يجب ليس فى الحكم الا أن يقر بذلك ، أو يصح أنه احتج عليه ، وليس دعوى رب المال عليه بحجة اذا قال : انه قد احتج عليه عندى •

قلت له : فان عدم رب المال وصول ذلك من الحاكم أو الشهود ، واحتج عليه فىما بينهما ، هل يجوز له أن يستأجر عليه اذا احتج عليه فىما بينهما ؟

قال : معى أنه يسعه ذلك فى الجائر •

قلت له : فاذا استأجر عليه انما يسعه ، هل يسعه أن يعطى الأجرة من عمله بغير حجة ؟

قال : معى أنه لا يجوز له ذلك الا بعد الحجة ، فلعله أن يقضى عن نفسه ، ويأخذ ماله ان أمكنه الحجة •

قلت له : فعلى رب المال الوصول الى منزل العامل اذا افتقده عن محاضرة ضيعته ، أم له أن يشهد أنه لم يحاضر ويستأجر عليه ؟

قال : معى أن عليه أن يحتج عليه كيف ما قدر من الحجة ان أمكنه ذلك ، أو من تقوم به الحجة فى ذلك من حكم أو اطمئنانة ، لأن لعل له عذرا من مرض أو من خوف أو عارض ، الا أن يكون العمل يلزمه القيام به يخاف فوته قبل اقامة الحجة عليه ، فىعجبنى أن يكون له أن يستأجر عليه فى مثل ذلك بعدل السفر ، ويشهد على ذلك على غيبته عن اللازم له الذى يخاف فوته ، ولا يمكن فيه الحجة من موضعه الا بفوات ذلك •

ثم ينظر في أمره : فان كان له عذر يبرئه من ذلك في معنى الحكم ،
والا أعجبني أن يثبت عليه ذلك على هذا الوجه ، لئلا يدخل على رب
المال الضرر ، ولا أجد في أحكام الاسلام شيئاً يوجب الضرر ، ويثبت
على الانسان الا عن رضائه لذلك واثباته على نفسه مالم يكن ذلك
باطلاً ، فان الباطل لا يثبت ، ولو رضى باثباته الانسان على نفسه •

باب

في الدين والأكل مع الغريم والانتفاع به وبماله
وفي قبض الحق الآجل وفي محل الحق اذا قبض
قبل محله — أجله من بيع أو دين وفي شيء مما
يلزم المديون أو لا يلزمه وفي المديون وطلب
الكفيل على المديون

ومن كتاب ابن جعفر : ويحبس صاحب الدين الا أن يؤجله طالبه
برأيه اذا طلب الى الحاكم أن ينصفه منه ، فأمره أن يدفع اليه حقه ،
فان لم يفعل ذلك حبسه حتى يعطيه حقه •

وان كان له مال وعرض ماله جبر بين أن يعترض من ماله برأى عدول
البلد ، وبين أن يؤجله بقدر ما يبيع ماله ، فان كرهوا أن يعترضوا أجله
الحاكم بقدر ما يبيع ماله ، فان كره الديان أخذ عليه كفيلا مليا بحقوق
القوم الى أجل ، فان أحضره للأجل والا فالحق على الكفيل •

وان أحضره للأجل والا لزم الكفيل حقوق الديان ، فان انقضى
الأجل ولم يحضره حقوق الناس ، وحضر هو حبسه حتى يعطى القوم
حقوقهم •

قال محمد بن المسبح : يؤخذ الكفيل عليه بالحق متى ما أحضر
الكافل عليه ، ولو حبس الكفيل بالحق ما لم يعط المكفول عليه بالحق •

* مسألة :

واذا عرض ماله ، وكان مليا فلا كفيل عليه ، لأن ماله وفاء ، ولكن
يحجر عليه الحاكم ماله ، فان اعترضوا ماله كان غالة ما يقع للأجل له

ولديانه ، وان كان من الدين سلف فاعترضوا ماله يبيع لصاحب السلف
حصته من المال ، واشترى له به سلعة •

وان قعد الذي عليه الدين في الحبس ، فقد قيل : ان الحاكم يجبسه
حتى يبيع ماله ، ويعطى ما صح عليه من الحقوق ، وذكر محمد بن محبوب
عن سليمان بن عبد العزيز •

* مسألة :

ومن جواب أبي جابر محمد بن جعفر : في رجل مات وترك على
نفسه ديناً — نسخة ديناً آجلاً من سلف وغيره هل يكون حالاً ؟

فقد قيل : انه يكون حالاً •

قال غيره : ان تقديم الطالب كفيل ثقة بحقه فهو أولى أجله ،
والسلف الى وقته ، ولا يقسم المال حتى يعطى صاحب الحق حقه ،
والله أعلم بالصواب •

وعن أبي علي قال : رأيت رجلاً في الحبس بحضرموت على الدين ،
وهو يطلب أن يباع ماله ويعطى دينه والامام يجبسه حتى يكون هو
الذي يلي بيع ماله ، وقضاء دينه •

قال : ورأيت أنا يحبس حتى يؤدي الحق ، فاذا لم يبق له من المال
الا بقدر الدين باع الامام وقضى الدين •

وروى الواضح بن عقبة ، عن أبي عثمان : أن الحاكم يجبسه شهراً
فاذا باع والا باع الحاكم •

قال وقد قيل : ان الحاكم يجبسه على قضاء دينه ، فان تمادى في
الحبس ورأى منه التمدادى عن بيع المال ، وقضاء الدين باع الحاكم ماله ،
وقضى الدين •

* مسألة :

وعن رجل هلك وترك أيتاما ، وكان عليه لرجل دين كان قد جرده دينه في حياته ، أو كان مقرا به ولم يوص له بشيء ، هل يسعه أن يأخذ من هؤلاء اليتامى بقدر ماله على والدهم ، علموا بذلك أو لم يعلموا ؟

فمعى أنه قد قيل له أن يأخذ من ماله بقدر حقه اذا عجز عن أخذ ذلك بالحكم ، ولا أعلم على البناء ما حجة يحتج عليهم الا أن يكون وصى أو وكيل ، فمعى أنه يحتج عليه الوصى أو الوكيل ، فان أنصفه والا أخذ حقه ، وليس لليتامى مال من مال الهالك الا بعد قضاء الحقوق التى عليه مما يلزمه ، هذه المسألة من كتاب جوابات أبى سعيد .

* مسألة :

وإذا صح على رجل حق لرجل فادعى البراءة منه أخذ عليه كفيلا مليا وأجله أجلا ، فان صح براءته منه برىء ولا أخذ له بحقه .

* مسألة :

وعن رجل رفع عليه بدين يحيط بماله ، وعليه صداق وطلبت امرأته مع غرمائه بحصة صداقها ، وهو أجل عليه ؟

فعلى ما وصفت فانهما تحاصصا غرماء زوجها في ماله ، ويكون ما وقع لها بالحصة من ماله موقوفا الى أن يموت أحدهما أو يتزوج عليها أو يطلقها ، وان عجلها اياه من صداقها فذلك اليه .

* مسألة :

ويحبس من صح عليه دين الا أن يؤجله صاحبه برأيه ، اذا طلب

الى الحاكم أن ينصفه منه ، أمره أن يدفع الى خصمه ما صح عليه ، فان عرض ماله خير أصحاب الدين أن يعترضوا من ماله ، وبين أن يؤجلوه بقدر ما يبيع من ماله ، فان كرهوا أن يعترضوا منه أجله الحاكم بقدر ما يبيع من ماله •

فان كره الديان أخذ عليه كفيلا مليا بحقوق القوم الى الأجل ، فان أحضر الأجل والا فالحق على الكفيل ، فان أحضره للأجل والا لزم الكفيل حقوق الناس ، فان أحضر الأجل ولم يحضر حقوق الناس - نسخة ولم يحضر الحق وحضره بعد الأجل حتى يحضر القوم حقوقهم •

ومن غيره : وقال من قال : لا يحمل عليه كفيلا اذا عرض ماله •

وقيل : اذا طوب بـكفيل فان أتى به وقدر عليه ، والا فلا يحبس الكفيل ، ولكن يحجر عليه ماله اذا طلب ذلك غرماؤه •

ومن جامع ابن جعفر : وان صح لرجل على رجل حق لغريمه ، فطلب اليه منه الانصاف ، فان الحاكم يأمره بتسليم ذلك اليه ، فان لم يسلم اليه حقه فطلب اليه أن يحبسه له على حقه •

فقد قيل : لا يحبس حتى يصح يساره ، فان كان يمكن أن يكون معسرا فلا يحكم عليه بالحكم حتى يصح أنه عليه اداء الحق ، فامتنع حبس عقوبة لامتناعه عن أداء ما يلزمه •

وقال من قال : اذا وجب عليه أخذ بأدائه فان امتنع حبس حتى يصح افلاسه •

وقال من قال : يسأل عنه أهل الخبرة به ، ولا يحبس ولا يؤخذ عليه كفيل بحضرته •

• ووقال غيره : حتى ينظر في أمره ولا يهمل في أمره .

• وقال من قال : يدعا خصمه بالبينة على يساره .

• وقال من قال : عليه اليمين أنه انما — لعله ما عنده يسار يؤدي

منه هذا الحق عليه لهذا ولا شيئاً منه .

* مسألة :

• وان لم يكن له مال ولا يسار حبس حتى يصح مع الحاكم بعدلين من

أهل الخبرة به والمعرفة ، أنهما ما يعلمان له مالا ولا يسارا ويفرض

• عليه لديانه .

* مسألة :

• من جامع ابن جعفر : وقيل : ليس في القرض أجل ولا عروض الا أن

يشاء صاحب القرض ، وأما بيع الأصول ففيه الأجل والعروض .

• ومن غيره قال : وليس في بيع الأصول أجل الا أن يكون الى أجل

• وكذلك ليس فيه عرض الا أن يشاء رب المال .

* مسألة :

• وكان في جواب من محمد بن محبوب رحمه الله : أنه لا يبتدىء في

مثل هذا بالحبس حتى يسأل عنه من يثق به من أهل المعرفة .

• وقال من قال : يحبس حتى يصح اعدامه .

• وقال من قال : عليه يمين ما عنده ما يؤدي الحق الذي صح عليه .

وقال من قال : ليس في مثل هذا يمين — وفي نسخة أخرى اذا صح اعدامه وفلس ، وفرض عليه فريضة لغرمائه فلا حبس عليه •

فان كان لوالده دين لم يدخل ولده في الفريضة مع الأجنبيين ، حتى يستوفوا حقوقهم قبل ، وان كان له عبيد بينه وبينهم رضاع ما لا يحل له وطأهم لم يجبر على بيعهم ولا يبيعهم الحاكم •

قال أبو المؤثر : اذا لم يكن له مال غيرهم أجبر — وفي نسخة جبر على بيعهم في دينه •

وان قعد الذي له المال في الحبس فقد قيل : ان الحاكم يحبسه حتى يبيع ماله ، ويعطى ما صح عليه له الحق •

وقال من قال : اذا تماجن في السجن باع الحاكم ماله وأعطى الحقوق التي صحت عليه الغرماء •

وقال من قال : يحجر عليه من ماله بقدر ما يصح عليه من الحق •
وقال أبو المؤثر : يحجر عليه بقدر ما يصح عليه •

ومن غيره : أظنه عن أبي علي موسى بن علي رحمه الله أنه يحبس حتى يؤدي ما عليه ، فاذا لم يبق له من المال الا بقدر الدين باع الحاكم أو الامام في قضاء الدين وفي نسخة أخرى قول سليمان بن عثمان رحمه الله ، وروى هذا القول الواضح بن عقبة عن أبي عثمان أنه يحبس شهرا فان باع ماله والا باع الحاكم •

ومن غيره وقال من قال : ثلاثة أشهر •

وقال من قال : شهر والقول الأول أحب الى •

فاذا صح الحقوق مع الحاكم فله أن يحجر على صاحب المال ماله ، ألا يزيله حتى يؤدي الحقوق التي صحت عليه •

وقال من قال : يحجر عليه من ماله بقدر ما قدر صح عليه من الحق .

قال أبو المؤثر : يحجر عليه بقدر ما صح عليه .

وقال من قال : في الكفيل اذا كفل بنفسه فليس عليه الا أن يحضر نفس صاحبه الا أن يشترط عليه أنه لك يقبل بالحق الذي عليه .

وقال من قال : اذا كفل بنفس الغريم ثم لم يأت به ، فعليه الحق الذي وجب على المطلوب .

وقال أبو المؤثر : اذا كفل بنفسه أن يوافي به لأجل معلوم ، فلم يواف به لذلك الأجل لزمه الحق ، فان أحضره بعد ذلك لم يبرأ من الحق ، وللطالب أن يأخذ أيهما شاء بحقه .

فان قال : قد كفلت عليه ولم يقل بالحق ولا بنفسه فعليه الحق ان غاب أو أفلس .

واذا كفل بالنفس فليس عليه الا نفسه ، ولو أفلس .

وقال من قال : اذا كفل بنفسه فليس عليه الا بنفسه ، ولو أفلس .

وقال من قال : اذا كفل بنفسه لأجل فان لم يحضره فالحق عليه ، فاذا أحل الأجل ولم يحضره اياه عند الحاكم فقد صار الحق على الكفيل ، فان أراد صاحب الحق أن يأخذه ولا ينتفع بأحضار من بعد .

وقال من قال : اذا أحضره اياه ولو من بعد الأجل فقد أحضره ، ولا يؤخذ بالحق وهو رأى من قدر الله من فقهاء أهل أزكى ، وان مات المكفول عليه أو صح أنه خرج من عمان فقد برىء أيضا منه الكفيل .

قال أبو المؤثر : نعم اذا صح موته أو غيبته قبل محل الأجل ، فقد

بريء الكفيل ، ومن نسخة أخرى قال : وهذا معنا اذا كفل بنفسه فان
أفلس فليس عليه الا احضار نفسه ، وان مات أو غاب من عمان فليس
عليه على الكفيل شيء لأنه لا قدرة له في احضار نفسه • رجع •

✽ مسألة :

والمفلس يترك له من منزله بقدر ما يكفيه لسكنه في الحر والبرد ،
ولا يباع في ذلك •

✽ مسألة :

والمديون اذا صح اعدامه فرضت عليه فريضة لغرمائه ولا حبس
عليه ، وان حضر أهل الفريضة فاجتمع ذلك عليه فلم يؤده ، واحتج لم
يعدره •

وقد قيل انه لا يحبس أيضا الا أن يكون له صناعة ، فكره أن يعمل
فانه يحبس حتى يعمل أو يعرف عذره ، والمفلس ليس عليه كفيل •

✽ مسألة :

عن أبي عبد الله قال : وكذلك كل من حكم بماله لديانه يتحاصصونه
بحقوقهم ، وكان للحقوق أجل من الصداق أو غيره ، فانه ينظر ما يقع
لذلك الحق الآجل بحصته من ذلك المال ، فيكون موقوفا الى محل أجل
ذلك الحق ، ويكون غلة ذلك المال موقوفة لصاحب المال ، حتى يحل الحق ،
ويكون بين الديان الذين حقهم عاجلا ان لم يكن لهم وفاء فيما صار اليهم •

قال أبو المؤثر : الغلة بين أصحاب الآجل والعاجل بالحصص ، ويحبس

لأصحاب الآجل حصصهم اذا لم يكن في المال وفاء ؟

قال أبو الحواري : ويرضخ لأصحاب الدين الآجل من هذه الثمرة بقدر حصتهم من المال •

فصل

الأكل مع الغريم والانتفاع بماله أو به

قال أبو المؤثر : ومن الربا أن يأكل الغريم مع غريمه ، فإن أكل فليحسب ما أكله وليطرحه من حقه ، إلا أن يكون بينهما مخالطة قبل الدين •

* مسألة :

وكذلك الرجل يكون له دين على رجل فيمطله فيه ، وهو في غير بلده ، واحتال عليه أن ينزل عليه فيضيفه غريمه ويقر به ، فيلبث معه ما شاء الله ، ثم يخرج من عنده ، فلم يزل كذلك يفعل مرة بعد مرة حتى أوفاه حقه •

فجاء الأثر عن الفقهاء انه يرفع له من حقه قدر ما أكل عنده ، وهو يومئذ غريمه •

* مسألة :

ومن جامع أبي صفرة ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : إذا أسلف الرجل سلفاً فلا يقبل من صاحبه كرامة ولا ركوب دابة •
عن أيوب عن ابن سيرين : كان يكره كل سلف يجر منفعة •

قال أبو سعيد : معى أنه قد قيل هذا ، وأرجو أنه قد قيل : انه ما جر المنفعة عند القضاء فلا بأس به ، وانما ذلك عند القرض ، وأما

الانتفاع من الغريم والاحسان منه الى غريمه الذى له عليه الحق ، فمعنى أنه قد قيل ان ذلك لا يجوز لموضع تقيية الحق •

ومعنى أنه قد قيل : ان أكل الغريم مع غريمه من الربا وجاء ذلك مطلقا فى الجميع فى بعض القول •

ومعنى أنه قد قيل : ان ذلك جائز ممن كان يجرى منه مثل ذلك ، ويتعارف ذلك بينهم قبل أن يكون غريما ، وكل ما لم يكن انما حدث بسببه من جهة الدين الحادث وموضع تقييته ، فمعنى أنه لا يجوز منه ذلك •

ومن الكتاب : عن حجاج ، عن أنس بن عدى قال : قال النخعى : اذا أهدى اليك غريمك هدية فاحسبها من مالك عليه •
وعن ابن عمر مثل ذلك •

قال أبو سعيد : هذا معنى مثل الأول اذا كان يجوز قبل الدين بينهما ، فقد مضى القول فيه •

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقال من قال : ان طالب الحق لا ينزل على غريمه ، ولا يأكل طعامه ، ولا يقبل منه هدية ، وفى نسخة ولا يقبل هديته الا أن يحسب ذلك من حقه ، وأرجو اذا كان ذلك بطيبة نفس المطلوب أن لا يكون به بأس •

ومن غريم وقال : وقد قيل : ان ذلك من الربا أن يأكل الغريم مع غريمه •

وقال من قال : انما ذلك اذا جاء يطالبه بحقه ، وأما فى غير الوقت فلا بأس •

✽ مسألة :

وعن الرجل ، هل له أن يأكل مع غريم ولده ؟

فقال من قال : ان كان ولده صبيا لم يكن له أن يأكل مع غريم ولده ،
وان كان ولده بالغاً كان له ذلك •

✽ مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : واعلم أنهم قد كرهوا الغريم أن
يستعين بغريمه على شيء من ضياعه قل ذلك أو أكثر ، ولا ينتفع بشيء من
ماله ، فان فعل ذلك كافأه بمثل ما فعل له من ذلك ، وانما هذا اذا أتاه
يستأذنه ، أو خرج الى ذلك البلد ليستأدى غرماءه وهذا من غرمائه يريد
أن يتقاضاه مع الغرماء ، فاذا استتفع بشيء من مال غريمه أو أعانه في
شيء فاستتفع بشيء من متاعه كافأه بمثل ذلك •

✽ مسألة :

أحسب عن أبي الحواري : وسألته عن رجل له على رجل حق وهو في
بلد آخر ، فخرج صاحب الحق الى الذي عليه له الحق ، فلما صار اليه
أكرمه وأقر ، فأكل صاحب الحق من طعام دينه ، فلما صار قضاء حقه
قال : اجعلني في الحل من طعامك ، قال له : أنت في الحل ، هل ينفعه
ذلك الحل ؟

قال : اذا أحله من بعد ما قضاء حقه فهو واسع له ، وان أجله من
قبل أن يقضيه حقه لم ينتفع بذلك الحل ، وعليه ثمن ذلك الطعام الذي
أكل معه •

فصل

في قبض الحق الآجل

وسألته عن رجل عليه لرجل حق الى أجل ، هل للذي عليه الحق تسليم الحق قبل محله الى صاحبه ؟

قال : لا .

قلت : لم لا يجوز أليس تأخير الحق هو حق للذي عليه الحق ، فتقديمه إياه وتعجيله هو بمنزلة المتطوع بما ليس عليه ؟

قال : لا لأن الحق اذا كان الى أجل ثم تعجله قبل محله فقد صار اليه حقه وزيادة ، والزيادة هي التعجيل ، قال : وكذلك يوجد عن محمد ابن محبوب رحمه الله .

قلت : فاني وجدت في الأثر جواز ذلك اذا كان الغريم هو المتبرع بذلك ؟

قال : نعم هذا قول بعض الفقهاء والأول أحب الى .

* مسألة :

مما أحسب أنه جواب أبي المؤثر : وعن رجل له على رجل حق الى أجل بعيد ، فأحب أن يعجل له شيئاً من حقه ، ويهدم بقيته ، فكره ذلك وقد أحب ذلك المطلوب ، فقال المطلوب للطالب : أبيعك شيئاً من مالي بكذا وكذا من الثمن مقدار ذلك الحق ، الذي عليه الى أجل كذا وكذا ، انى الأجل الذي حل فيه حقه ، وكان الثمن كثيراً يزيد على ثمن السلعة التي يريد بيعها ، وكان في ضمير كل واحد منهما محبة لتعجيل هذا الشيء ، وحظه البقية ، ولم يشترط ذلك بعضهما على بعض الا أنهما تبايعا هذه المبايعه ، هل يكون في هذه المبايعه عليهما بأس ؟

فما نرى في هذه المبايعة بأسا وما نرى ها هنا موضعا يدخل فيه الربا ، والله أعلم ، لأنه لم يكن بينهما شرط يفسد المبايعة ، ولا تبايعا بيعا منها عنه •

✽ مسألة :

وقيل عن أبي عبد الله : في رجل قضى رجلا حقا له عليه الى أجل ، ثم بدا له أن يرجع فيه ؟

فقال : قالوا : ان ذلك له ، ويرجع يأخذ منه ذلك الذي كان قضاؤه اياه من حقه - نسخة من حقه ذلك فينتفع به بقدر ما انتفع صاحب الحق قبل محله •

قال أبو الحواري رحمه الله : الا أن يكون الطالب ترك للمطلوب شيئا من حقه ، فانه ليس للمطلوب أن يرجع على الطالب بما قضاؤه ، وقال : هكذا حفظنا •

✽ مسألة :

وعن المرأة اذا عرض عليها زوجها أجل صداقتها ؟

قال : يروى عن محمد بن محبوب أنه قال : يجبر على ذلك اذا عرض عليها حقا •

وأنا متعجب من ذلك ، يجبر على صداقتها الآجل أن تأخذه ، وكنت حفظت قبل ذلك أنه لا يجبر هو أن يدفع اليها ولا تجبر هي أن تأخذه اذا عرض عليها •

فصل

في محل الحق اذا قبض قبل محله نسخة أجله

ومن جامع ابن جعفر : ومن مات وعليه حق الى أجل ؟

فقال : يأخذ الطالب حقه ولو لم يحل الأجل الا السلف ، فانه الى أجله ، وان قدموا له كفيلا كان كذلك الى أجله ، والا فلا يقسمون المال حتى يبلغ الأجل ويقضى الطالب •

ومن غيره ، وقال من قال : لهم أن يقسموا المال ويتركوا له من المال موقوفا بقدر حقه •

وقال من قال : الحق لأجله لا يحل بموت الغريم ، وهو في مال الغريم على ما يوجبه الحق •

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : قال موسى بن علي : في رجل مات وعليه الرجل حق الى أجل ، فاذا مات فقد حل الحق الذي عليه •

قال أبو الحواري : قال نبهان بن عثمان : وجدنا في الأثر أنه الى ذلك الأجل ، وقال : رأيت يعجبه ذلك •

ومن غيره ، من كتاب عزان بن تميم : قال أبو عبد الله : ان الرجل اذا مات وعليه حق لرجل أن لورثته الخيار ، أن شاعوا أعطوا الرجل حقه وان شاعوا أخروه الى الأجل اذا وافقوا — نسخة أجله ووقفوا له من مال الهالك ، قال : وكذلك كان موسى بن علي قد قال •

وقال موسى : ان هذا كان رأي سعيد بن البشر •

قال أبو سعيد : قد قيل هو الى أجله ، وقيل : يحل بموت الهالك حقه ، فعلى هذا القول ان أراد الورثة قسم المال عزلوا منه بمقدار الحق ، وجعلوه على يدي ثقة ، ويضمنون ذلك في جملة المال ، فان جاء الأجل وقبض الرجل حقه ، فقد صار الى حقه ، وان تلف ذلك من يد الأمين كان حقه في جملة مال الهالك •

وإذا كان سلف الى أجل من بر أو تمر لم يحل فلا يأخذه الا الى وقتيه •

قلت : فان الورثة يقسمون المال ؟

قال : لا يقسموه حتى يأخذ الرجل حقه ، وقال : اذا قدموا لصاحب الدراهم كفيلا ثقة في الدراهم فلا يأخذها حتى يحل أيضا •

✽ مسألة :

ومن كتاب عزان بن تميم : مكتوب في الكتاب الذي ألفه القاضي ، قال أبو عبد الله : ان الرجل اذا مات وعليه حق الرجل لورثته الخيار ، ان شاءوا أعطوا الرجل حقه ، وان شاءوا أخروه الى أجله اذا وقفوا له من مال الهالك •

ومن قال الى أجله فاذا أراد الورثة قسم المال عزلوا منه بمقدار الحق ، وجعلوه على يد ثقة الى أجله — نسخة الأجل ، فان تلف كان حقه في جملة المال ، وكذلك يفعل في السلف اذا كان على الهالك •

✽ مسألة :

ومن مات وله دين الى أجل لم يكن له ؟
لورثته أخذه حتى يحل أجله ، لأن ذلك تحول اليهم فالحق لهم الى المدة •

* مسألة :

اتفق الناس على أن البيع اذا وجب الى غير أجل فهو حال يجب أخذه بعد تمام عقده ، وان كان الى أجل مسمى فهو الى أجله ، وان الأجل لا يكون الا معلوما محدودا ، وان كان عقد المتبايعين الى أجل مجهول فالبيع فاسد •

فصل

في البيع اذا كان الى أجل وقبضه قبل أجله وكذلك اليمين

ومن جامع أبى صفرة ، عن حميد بن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب في المكاتب أنه لا يحط عنه من مكاتبته شيء ، على أن يجعل له ما بقى عليه ، ولكن يبيعه عروضاً بما شاء وبكم شاء ، وقد نهى عنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه •

قال أبو سعيد : معى أنه قد قيل هذا ، وقيل : انه جائز أن يحط ويستوفى اذا اتفقا على ذلك ، اذا كان الى أجل يأخذه قبل أجله اذا ترك من ماله شيئاً •

ومعى أن بعضاً أجاز ذلك ان طابت نفس الذى عليه المال أن يعجله مما كان من البيوع الا السلف وأشباهه ، واما ما كان من البيوع الى أجل بالدنانير والدراهم ، جاز فيه هذا على ما قيل •

ومن الكتاب : عن الربيع ، عن عطاء أنه قال : كان لى على رجل دين ، فقال عجل لى وأحط عنك ، فسألت ابن عمر عن ذلك فقال : هذا يريد ان يطعمك الربا يقولها ثلاث مرات •

قال أبو سعيد : لا يبين لى فى هذا ربا ، وانما الربا عند البيوع

وصفقات البيوع ، وقد مضى القول في مثل هذا ، ومن تنزهه وتبعد في جميع
أموره ، وأخذ بالأحوط فهو أحسن ، ومن اتسع بما هو ليس بخارج من
قول المسلمين وسعه ذلك عندنا ان شاء الله •

وقال أبو الحواري في هذه المسألة : وقد قال من قال من الفقهاء :
إذا حط له من حقه شيئاً جاز له التعجيل إلا السلف •

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقال ابن عمر في الذي له دين الى أجل فقال :
عجل وأحط عنك ، قال : يريد أن يطعمه الحرام •

ومن غيره : وقال من قال من أهل العلم : ان ذلك جائز اذا حط
عنه من الثمن أن يأخذ حقه قبل الأجل في جميع ذلك ، إلا السلف ، فانه
لا يجوز قبل الأجل •

وقال من قال : ان ذلك جائز اذا رضى الذى عليه الدين أن يقضيه
قبل الأجل ، ولو لم يحط عنه ، ويروى ذلك في الحط والأخذ قبل الأجل
في الحقوق ، عن النبى صلى الله عليه وسلم في بنى النضير أنه لما أراد
اخراجهم قالوا : ان لنا على الناس حقوقا الى أجل ، فقال : « ضعوا منها
وتعجلوا » •

وأما أجل المرأة على زوجها من الصداق ، فلها أن تأخذه ان اتفقا
على ذلك بلا أن تحط شيئاً ، والله أعلم بالصواب •

* مسألة :

ومن كان له دين أجل من حب أو تمر أو حيوان لم يجز بيعه حتى

يقبضه ممن عليه ، ثم يبيع لمن يشاء ، أو حتى تجرى فيه الصاعان ، ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل باع بتأخير الى أجل معلوم ، واشترط ان أيسرت قبل
ذلك ، أو خرج عطاؤك أن تعطيني ؟
قال : اذا كان بينهما شهر ينتهي اليه فلا بأس بذلك •

✽ مسألة :

وعن رجل باع من رجل بيعا الى أجل وقال : ان أعطيتني شيئا قبل
الأجل قبلت ؟

قال : لا تحل له أن يقبض منه شيئا الا الى أجله •

ومن غيره ، قال : وقد قيل : انه اذا اشترط — نسخة شرطا ذلك ان
أراد ذلك أن يعجله شيئا فلهما ذلك اذا كان ذلك قد شرطا •

ومن غيره قال محمد بن المسيب : ان كان باع له بدرأهم أو بدنانير
الى أجل ، وشرط عليه ان أعطيتني شيئا قبل الأجل فهو لى حلال فهو
جائز ، وان كان غير الدراهم والدنانير فلا •

فصل

في شيء مما يلزم المديون أو لا يلزمه من اجازة أو فريضة

وعن رجل عليه لرجل دين ، وليس له شيء ، هل يصلح أن يؤجره ؟

قال : لا ، ولكن يستسعيه ويستأجره ، ولا يضرب عليه كل شهر
ضريبة معلومة •

* مسألة :

وجوابه الى محمد بن بارسة ، لعله من جواب محمد بن محبوب
لأنه على أثر جواب عنه : وعن رجل عليه دين للناس ، ولا يوفيههم ،
طلب أصحاب الديون أو أحد منهم أن يكتزوه ويستعملوه بضیعة ، ألهم
ذلك أم لا ؟

فأقول : ليس ذلك لهم عليه ، ولكن يفرض لهم عليه فريضة يؤديها
اليهم اذا لم يكن له مال •

* مسألة :

وعن رجل عليه دين لرجل فأفلس ، ولم يكن معه ، وطلب صاحب
الحق الى الحاكم أن يحبسّه وينفق هو عليه ، هل يكون ذلك له ؟
فلا يكون له ذلك ، ويفرض عليه الحاكم فريضة لغرمائه •

* مسألة :

قال أبو سعيد : ان الرجل اذا كان من أهل الصنعة أنه قيل : يحبس
على صنعته حتى يعمل وينصف ، ولا يترك يلعب •

فصل

في المديون وفي محل الدين وطلب الكفيل على المديون

قلت : رأيت ان أراد الغريم الذي عليه الدين الخروج لحج أو غزو ،
أو طلب معنى خروج من مصر ، أيلزمه الاقامة ويمنع عن الخروج لأجل
الحق الذي عليه ؟

قال : يقال له : وكل وكيلا أميناً ثقة ، واجعل في يده وفاء صاحب
الحق الى أجله •

قلت : فان لم يجد وكيلا لهذه الصفة ؟

قال : ان شاء دفع اليه هذا الحق ، وكان في يده وديعة الى محل
الحق ، فاذا حل الحق أخذها بأمره •

قلت : فان ضاعت الوديعة أليس الحق باقيا عليه ؟

قال : نعم •

قلت : أو ليس لا يبرأ اذا دفع اليه وديعة ، ولا يعلم أن حقه
يصير اليه بعد خروجه أو لا ؟

قال : هو على أن الحق يصير اليه حتى يعلم أن الوديعة قد
ضاعت ، كما أن في يد الوكيل يجوز أن يضيع ولا يصل الى تسليم الحق
الى صاحبه •

قلت : كيف الوجه في التخلص في هذا الحق ، والحيلة في براءته
عند خروجه ؟

قال : يبيع له بيعا الى ذلك الأجل مثل الدين الذي عليه ، ويخرج
ويكون الضمان فيها ، وتقع البراءة •

* مسألة :

وقال في الذي ذكر أنه لزمه تبعة ، ولم يدركان ذلك قبل البلوغ أو بعد ، انه يختلف فيه :

فبعض يلزمه ذلك حتى يعلم ذلك أنه كان في صباه .

وبعض لا يلزمه ذلك حتى يصح أنه فعل ذلك بعد البلوغ بهذا المعنى .

* مسألة :

وإذا قضى الذي عليه الدين بعض غرمائه دون بعض ، من قبل أن يرفع عليه الى المسلمين جاز قضاؤه وعطيته ، فإن رفع عليه الى المسلمين ، ثم قضى أو أعطى لم يجز ذلك في ماله ، لأنه اذا رفع عليه أهل الحقوق لم يجز لأنهم يدعون على حقوقهم بالبيينات ، فإذا صحت البيينات علم أن الحق كان عليه قبل ذلك هذا قوله .

وفيها قول غير هذا : بلغنا عن موسى بن علي رحمه الله أن بيعه وقضائه وعطيته جائزة مالم يحجر عليه الحاكم .

ومن غيره قال : وقد قيل فيها قول ثالث : انه اذا صحت الحقوق لم يجز من ذلك شيء .

وقال من قال : حتى يحكم عليه الحاكم بالتسليم .

وقال من قال : حتى يحجر عليه الحاكم ازالة ماله والتصرف منه .

وقال من قال : مالم يفلس .

*** مسألة :**

وعن رجل عليه لرجل درهمان ، وعلى رجل آخر له درهمان ، فقبل الذى عليه الدرهمان للذى له الدرهمان ، وأبرأه من دينه ، وقال له : انه قد أبرأه من الدرهمين اللذين عليه له ، ثم رجع يطالبه من بعد أن أبرأه ؟

قال : معى أنه اذا أبرأ صاحب الحق غريمه مما عليه له ، واحتال غيره ، واحتال المحتال بحقه ، ورضى صاحب الحق بذلك ، فليس له على غريمه رجعة بعد البرآن ، ويطلب المحتال بذلك اذا ضمن له بذلك ، وسواء كان الذى ضمن به غريما لغريمه أو غير غريم ، فيلزمه هذا الحق بالضمان فيما معى انه قيل •

*** مسألة :**

ومن جامع ابن جعفر : وقيل : من حبس معسرا فى الحبس فهو آثم ، ومن كان عنده ما يستطيع أن يؤدى عن نفسه دينه فلم يفعل كتب ظلما ، ومن كان عليه دين فى غير مأثم وهو مهتم بقضائه فهو فى أجر وحسنات ما كان ذلك الدين عليه ، وكذلك من كان له دين على مسلم ، وكل يوم أخره وانتظره فله من الأجر ما لا يحصى ، وقيل : كان بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم اذا كان له حق أطال فيه التأخير ، ثم يتركه من بعد •

*** مسألة :**

قلت له : فاذا رفع الخصم على خصمه ، وادعى عليه حقا ، وصح الحق عند الحاكم باقرار أو بينة أو غير ذلك ، فأقر الخصم بماله لغيره لغيره وأزاله ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك مالم يحجر عليه الحاكم ماله •

وقال من قال : ليس له ذلك اذا صح الحق •

قلت له : فعلى الحاكم أن يحجر عليه ماله بلا أن يطلب الخصم ذلك ؟

قال : معى أنه ليس عليه ذلك •

قلت له : فان طلب الخصم أن يحجر على خصمه ماله ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك ، وقيل : لا يحجر الا بقدر الحق الذى

عليه •

*** مسألة :**

أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، أن كل ما كان من ديون المفلس

الى أجل أن ذلك الى أجله لا يحل بافلاسه ، قال أبو سعيد : نعم •

*** مسألة :**

وقال أبو سعيد رحمه الله : كض المعسر ظلم ، ومطل الغنى ظلم •

*** مسألة :**

وقيل فى الذى يصح عليه الحق وله مال ويعرض ماله : فانه يؤجل

حتى يبيعه وفيه اختلاف :

قال من قال : لا كفيل عليه وتقدم عليه فى ماله •

وقال من قال : عليه الكفيل لأنه يمكن أن يتلف ماله أو يتوانى فى بيعه •

وأما الذى لا مال له ، وأحل حتى يعمل فلا كفيل عليه ، ولا نعلم فى

ذلك اختلافا •

باب

في المفلس واحكامه وما يجوز له من بيع وشراء وعطية
واقرار وهدية وفيما يجب فعله للدين من نفقة
أو عليه أو غير ذلك وما يجوز له وما لا يجوز له من
تأخير قضاء الدين وفي الفريضة على الغريم وفي
بيع مال المديون واجرة المئادى وفي ازالة المديون ماله
وفيمن كان عليه الانسان شيء فأمر بتسليمه الى غيره
وفيمن له حق على آخر فأمره بتسليمه الى آخر

ومما يؤخذ عن أبى معاوية رحمه الله : وعن رجل اشترى من رجل
متاعا ، ثم أفلس المشتري ؟

فقال : ان كان افلاسه من بعد أن اشترى فالبايع والغرماء أسوة
في المباع ، وان اشتراه وهو مفلس ولم يعلم البائع بافلاسه ، فان أدرك
متاعه أخذه ، وان لم يدرك متاعه لم يدخل مع الغرماء •

وان اشتراه بعد افلاسه ثم مات فهو بمنزلة المعتصب ان وجد
المتاع بعينه أخذه صاحبه ، وان لم يوجد المتاع فثمن المتاع في ماله ،
وله الوفاء دون الغرماء •

قال غيره : الله أعلم ، والذي معنا أن له الوفاء بعد الغرماء الذين
فلس على حقوقهم •

* مسألة :

ومما يوجد عن أبى سعيد قلت : فمن باع للمفلس شيئا أو اشترى
منه شيئا أترأه بيعا فاسدا ؟

قال : اذا كان مفلسا فهو بيع باطل ، ويدرك ماله حيث ما وجده

• فيما قيل

قلت : فان علم أنه مفلس فباع أو اشتري منه ، وتلف ماله من يد المفلس ، هل يبطل ماله ولا يلحق المفلس ، أو لم يكن عالما الا أنه قد علم بتقليبه من حاكم المسلمين ؟

قال : اذا علم ذلك كان البيع باطلا ، ولم يكن له حق في مال المفلس

الا بعد الحقوق التي فليس فيها وهو ضامن له في ذمته ان تلف •

* مسألة :

ومن جواب عمر بن سعيد ، الى موسى بن محمد : وعن رجل مفلس اشترى من رجل دابة ، ثم أزالها فقد ذهبت بازالتة اياها ، الا أن تدرك في يده ، فانها ترجع الى الذي باعها ، ولا يدخل معه الغرماء بشيء •

ومن غيره قال : وقد قيل : أن صاحب الدابة يدركها بعينها ، فيأخذها ويكون المشتري غريبا من الغرماء فيما سلم من ثمن الدابة بعد الفريضة •

ومن الجواب : فان كان المفلس فرق شيئا ، أو كان صاحب المتاع اقتضى بعض حقه ، فهو أسوة بين الغرماء ، وان كانت المضاربة اذا لم توجد بعينها فهي بمنزلة الدين •

* مسألة :

وقيل في المفلس المحجر — نسخة المحجور عليه ماله ان كان عايه ديون

الى أجل أنه قال من قال : انه بمنزلة الميت تحل الديون التي عليه •

وقال من قال : هو الى أجله ويوقف لأصحاب الحقوق حقوقهم الى الأجل .

وقيل فيه : ان أقر بحقوق لأحد من الناس ، وقال : انه كانت عليه هذه الحقوق قبل أن يوقف عليه ماله .

قال من قال : ان اقراره ثابت ويكون لذى الحق حقه مع الغرماء .

وقال من قال : انه لا يثبت الا أن يصدقه الغرماء أو أحد منهم ، فمن صدقه حاصه بمقدار ما يقع له فيما يستحقه من مال الغريم .

وقال من قال : ان ذلك ثابت عليه فيما اكتسب من مال بعد هذه الحقوق التي قد لزمته واستحقها الغرماء عليه ، وقيل : ان وهب شيئاً من ماله وأقر به ففيه قولاً : أحدهما أنه باطل مردود ، والثانى أنه موقوف فيما يحدث له من مال بعد هذا الحق ، وهذا المال .

* مسألة :

قلت : وما صحة المفلس بتقليسه هو حكم الحاكم بتقليسه وترك مبايعيته والشراء من عنده ، أم عدمه لليسار والمال ، ولو لم يقض عليه الحاكم ؟

قال : المفلس اذا قضى بتقليسه حاكم من حكام المسلمين في حقوق ، تثبت عليه وهو وجه من وجوه الحق .

* مسألة :

قلت : وكيف يفلس المفلس ؟

قال : يقول اعلموا أنى قد فلسته فلا تبايعوه .

* مسألة :

وعن رجلا عليه دين لانسان ففرض عليه الحاكم فريضة لغرمائه ،
وفلسه وحجر عليه ألا يأخذ بالدين ، ثم خذ رأس مال من بعد أن فلسه
الحاكم ، وأشهد شهودا أن عندي لفلان ألف درهم رأس مال ، لا تشهد
البينة الا باقرار ، وهلك الرجل فوجد له ألف درهم لمن هي لغرمائه أو
لمن أقر له بالمضاربة ، أو يكونوا شركاء فيها ؟

قال : هي لغرمائه خاصة دون الذي أقر له بالمضاربة ، كان اقراره
في صحته أو هو مريض ، وكذلك الموصى أن كل شيء عندي من دارهم
بعينها ، ودين على للناس فهي لفلان مضاربة ، فان ذلك لغرمائه خاصة
دون الذي أقر له بالمضاربة •

قلت : فان تزوج امرأة بصداق ، أو جرح رجلا جرحا وكان عليه
دية لمن جرحه ، ثم طلق المرأة ، هل يدخل مع الغرماء ويدخل صاحب
الدية معهم ، كان حيا أو ميتا ؟

قال : أما الجنائية فتدخل مع الغرماء ، واما المرأة فلا تدخل معهم •

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : ومن أخذ مال قوم ثم أفلس فهو بين الغرماء ،
وان أخذه بعد أن أفلس فتلك جنائية ، وفي نسخة بعد أن فلس ، ولم يعلموا
فتلك جنائية ، وصاحب المال أحق بماله اذا أدركه بعينه •

* مسألة :

من أحكام أبي قحطان : والفلس يترك له من منزله بقدر ما يكفيه
لسكنه في البحر والبرد ، ولا يباع ذلك •

* مسألة :

والمديون اذا صح اعدامه وأفلس ، وفرضت عليه فريضة لغرمائه ، فلا حبس عليه ، وان حضر أجل الفريضة فاجتمع ذلك عليه فلم يؤده ، واحتج أنه لم يقدر ؟

فقد قيل : انه لا يجبس أيضا الا أن يكون له صناعة ، فكره أن يعمل فانه يجبس حتى يعمل أو يعرف عذره ، والمفلس ليس عليه كفيل •

* مسألة :

والمفلس اذا بعث بدراهم الى بعض غرمائه ، فهي بينهم بالحصص كلهم ، وأما ان بعث هدية الى أحد :

فقال من قال : هي لمن أهديت اليه ، فان خرج أحد الغرماء الى المفلس فأعطاه حقه ، ففيل ان الغرماء أسوة في ذلك ، وله عليهم بقدر عنائه ونفقتة على قدر حصصهم •

* مسألة :

القاضي أبي علي الحسن بن سعيد بن قريش : أعلمك أن المعدم لا حبس عليه ، والذي عليه الفقر وضيق اليد ، لا تحبسه حتى تسأل أهل الخبرة به من جيرانه وأهل بلده ، فان كان له يسار حتى يسلم ما ثبت عليه من حق ، وان كان ذا مكسبة يفرض عليه على قدر مكسبته ، والله أعلم •

* مسألة :

وإذا صح اعدامه وفلس وصح وفرض عليه فريضة لغرمائه فلا

حبس عليه ، وان كيان لولده دين عليه لم يدخل ولده في الفريضة مع الأجنبيين حتى يستوفوا حقوقهم ♦

وان كان له عبيد بينه وبينهم رضاع ما لا يحل له وطأهم لم يجبر على بيعهم ولم يبيعهم الحاكم ♦

قال أبو المؤثر : اذا لم يكن له مال غيرهم جبر على بيعهم في دينه ♦

* مسألة :

والافلاس مأخوذ من تفلس الشجر ، يقال : تفلس الشجر اذا ذهب ورقه في الشتاء ، فاذا ذهب مال الرجل سمي مفلسا ♦

* مسألة :

واذا مات الرجل سمي مفلسا ♦

* مسألة :

واذا مات المفلس وعنده مال لرجل فهو غريم من الغرماء الا أن يكون المال موجودا معروفا بعينه ، وقامت البينة أنه مال فلان بعينه ، أخذه دون الغرماء ، وكذلك المضاربة اذا لم توجد بعينها فهي بمنزلة الدين ♦

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لرجل دراهم فأفلس المطلوب ، وجعل عليه للناس ، وعليه دين لرجل ولغيره ، ثم ان الرجل المفلس جاء الى الرجل الذي يطلبه بالحق بتمام حقه دون غرمائه ، أيقبضه منه أو يظهره للغرماء ؟

قال : ليس للرجل الطالب أن يقبض حقه منه دون الغرماء ولو استخفى له ذلك •

* مسألة :

وإذا شهد للرجل مع الحاكم بينة بافلاسه ، ولم يكن له مكسبة ، وطلبته أم ولده بالفريضة أنه لا يجيز على صنعة يعملها لأجل ولده ، لأنه ليس ذلك دين عليه •

* مسألة :

وإذا أقر المفلس لأحد بدين عليه له ، وعليه فريضة للديان قد صحت حقوقهم ، وأنكر ذلك الديان لم يحاصصهم الذي أقر له في هذه الفريضة إلا باقرارهم أو بينة عدل •

* مسألة :

ويتقدم الحاكم على المفلس أن لا يدان ديناً حتى يؤدي ما فرض عليه لديانه الذين رفعوا عليه ، ويكون ما أقر به عليه لمن أقر له به ، ولا يدخل مع الديان ، فإذا استوفوا أخذ الذين أقر لهم •

فإن ادعى عليه أحد ديناً فأقر له به من بعد حجر الحاكم عليه ، لم يدخل في فريضة الذين فرض لهم إلا بشاهدي عدل ، أن له عليه قبل حجر الحاكم عليه •

وإن كانت مكسبته حراثة فرض عليه في الثمار لديانه ، فإذا جاءت مكسبته فإن كان له عيال ترك له نصف مكسبته لعياله ، والنصف لديانه يتحاصصون فيه على قدر حقوقهم ، فإن لم يكن له عيال ترك له ثلث عمله ، وفرق الثلثان بين غرمائه •

فان كان عليه دين عاجل وآجل ، رفع لصاحب الآجل بقدر حصته ، ورفعت حتى يحل حقه ، وان كان مكسبته غير الحراثة فركن عليه لديانه في كل شهر على قدر مكسبته ، وكذلك معي ، وذلك بعد أن يصح مع الحاكم بعدلين من أهل الخبرة به والمعرفة ، انهما لا يعلمان له مالا ولا يسارا •

* مسألة :

وعن رجل مفلس محاط بماله يقر بدين ، وينكر ذلك الغرماء ، هل يجوز اقراره وقوله لمن أقر له عند الموت ، وعليه دين يأتي على ماله ؟
قال : ان كان قاض أى وال فلسه ورد بيعه ، لم يجز قوله الا بالبينة والاقرار جائز •

قلت : وكيف يفلس ؟

قال : يقول في مجلسه للناس : اعلموا أنى قد فلسته فلا تباعوه أى نحو ذلك •

* مسألة :

مفلس عمل مع رجل زرع معه ، ثم مرض واحتاج الزرع ، كيف يؤتى فيه ببيع غلة أم يكون اجارة عليه ؟

فان كانت اجارة فالاجارة من الرأس أو تكون مع الدين ؟

قال : تكون الاجارة من رأس المال ، لأن الحاكم يستأجر عليه ، وانما يكون للديان الفضل بعد ما أخذ الأجير أجره •

* مسألة :

اختلف أصحابنا في يمين المفلس :

فقال من قال : ليس عليه يمين •

وقال من قال : يحلف يمينا بالله ماله وما معه شيء من المال يقضى
منه الحقوق التي عليه ولا شيئاً منها •

* مسألة :

ومن كان عليه دين ولا مال له يبلغ ذلك فقال الغرماء أعطنا مالك
هذا ونحن نبرئك من الفضل الذي عليك ونهبه لك ففعل ، ثم أصاب مالا
بعد ذلك ؟

قال : عليه أن يؤدي اليهم ما كان فضل عليه من مالهم الا أن يعطوه
اياهم من بعد ما يأتيهم به ، فلا أرى عليه حينئذ بأساً ، وليس له أن
يذهب بأموالهم ، وإنما أخذوا ماله الذي لم يكن وفاء لدينهم ، ومخافة
أن يذهب مالهم جميعاً ، فاذا أصاب مالا فليعرض عليهم ما بقى عليه ،
فإن تركوه وردوه عليه فلا بأس عليه حينئذ ، وإن أخذوه فهم أحق به •

فإن كان صالحهم على صلح فأعطاهم أنصاف أموالهم ، ورضوا
بذلك ، ثم أصاب مالا فليرد عليهم ما فضل عليه ، فإن الصلح هاهنا أشد
من الهبة ، فإن كان له أرض فرضوا بها من أموالهم وأخذوها وباعوها ،
وليس فيها وفاء للذي لهم ، فكله سواء ، وعليه أن يعطيهم بقية أموالهم
الا أن يردوها بعد أن يعطيهم أياها ، فلا بأس عليه •

ولكن يعطيهم ما عنده من مال ، وليقل لهم : ما بقى لكم فهو على ،
فإن أصبت مالا أعطيتكم بقية أموالكم ، فاذا أعطاهم ما عنده ، واعترف
لهم فقالوا له : قد أعطيتنا ما اعترف لنا به ، وزعمت أنك ان أصبت مالا
أعطيتنا ما بقى لنا عليك فهو لك ، فاذا قال لهم هذا وفعلوا له هذا فقد
بريء ولا أرى عليه بأساً ، ولا أن يعطيهم ان أصاب مالا بعد ذلك •

* مسألة :

ومن كان له على رجل حق فأفلس فأبرأه وجعله في الحل لفقره ، وهو في حال عدم فقر فقد برىء من الحق ، ولا يعود عليه بذلك الدين الا أن يكون أظهر الفقر ، والافلاس ، ومعه ما يقدر على قضاء دينه أو شيء منه ، ولا يعلم بذلك غريمه ، فأبرأه على ما ظهر له من فقره ؟

• فلا يبرأ من الدين الذي أبرأه منه غريمه •

* مسألة :

واذا استدان الرجل ديناً من بعد ما يظهر افلاسه ، وفرضت عليه الفريضة لغرمائه ، ثم اكتسب مالا ؟

فان ذلك يقسم على غرمائه الذين فلس على حقوقهم حتى يستوفوا ، ولا يدخل مع صاحب هذا الدين الذي استدان فيه بعد أن فرضت عليه الفريضة لغرمائه الأولين ، فاذا استوفوا أخذه له الحاكم بذلك •

* مسألة :

والمتفلس يترك له من منزله بقدر ما يكفيه لسكنه في البرد والحر ، ولا يباع في ذلك •

فصل

ما يجب — نسخة ما يجوز فعله للدين من نفقة
أو عطية أو غير ذلك وما لا يجوز له من تأخير
قضاء الدين

ومن كان عليه مظالم وحج ودين ، وله مال يحيط به الدين والمظالم ،
لعله فلينفق على عياله بالقوت ، ولا يضيف منه أحدا ، ولا يهب منه لولد
ولا لغيره ، ولا يعتق منه أحدا من خدمه ، فان أعتق مضى العتق والهبة ،
ويكون آثما فيما فعل .

* مسألة :

ومن كان عليه دين فانه يأكل مثل ما يقيم الصلب ، ويسد به الجوع ،
ولا يأكل اللحم وما أشبه ذلك ، وذلك عن موسى بن علي ، فاذا فعل هذا
فأرجو أن يسلم عند الله .

* مسألة :

عن أبي سعيد : والذي عليه دين ويريد قضاءه ولا مال له ، ولا يقدر
على أدائه ؟

فالعاجز يا أخى يرجا له العذر في جميع الأمور اذا صدق الله في
ارادته ، وعلم أنه منه أن لو قدر على أداء ذلك لأدائه ، لأن الله لا يكلف
نفسا الا وسعها ، فيدين هذا بما يلزمه ، ويعتقد أداءه ، وقد عذر الله
المعسر فقال : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) فاذا قدر على
أدائه باليسر وجب عليه أدائه ان شاء الله .

ومالم يصل الى حال الميسرة ، فهو في حال من يجاوز الله عنه

وعذره ، ولا يحكم على الله بأحكام الآخرة ، وإنما يرجأ فضل على سبيل ما يبين لعباده من أحكامه الظاهرة ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة :

وعن المديون ، هل يشتري اللحم بالدين ؟
قال الشيخ ، عن موسى بن علي رحمه الله قال : اللحم لا •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة : وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« من نظر معسرا ووضع عنه أظله الله بظله يوم القيامة » • رجوع •

فصل

فيما يجوز للمديون من تأخير الحق
وما لا يجوز وما أشبه ذلك

وعن رجل عليه لرجل دين دراهم ، ولم يمكنه دراهم ، ومطله الى
يبيع سلعة بنفاق يسعه ذلك أم لا ؟

قال : نعم يسعه ذلك ما لم يجحده حقه ، أو يمكنه دراهم فلا يعطيه •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل يطلب الى رجل حقا له عليه ، وأمانة في يده ، وهو
يقدر على تسليمها الا أن له شغلا ، فدافعه عن أمانته وعن حقه ، وهو
يريد دفعه اليه ، هل يكون آثما بذلك ؟

قال : ان لم يكن له عذر فهو آثم ، وعليه ضمان الأمانة ان تلفت ،
لأنه منعه اياها حين طلبها صاحبها ، وهو يقدر على تسليمها •

قلت : فما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « مظل الموسر ظلم أو قال مظل الغنى ظلم » ؟

قال : هو أن يكون حقه من جنس يقدر عليه وتنااله يده ، وصاحبه محتاج اليه ، لعله أو غير محتاج اليه الا أنه يطلبه ، فلا يدفعه اليه فأما اذا كان يطلبه بدرهم واحد ، وعنده النخل الكثيرة والدور والمراكب ، وليس عنده من الدراهم شيء ، فليس بمأطل ولا آثم ، اذا كان يريد دفع الحق الى صاحبه •

* مسألة :

قيل في الغريم اذا عجز ماله عن غرمائه ، فبذل لهم ما في يده ، فرضوا به بحقهم الذي اشتراه به وأبرعوه من بقية حقوقهم ، ولم يكتمهم أنه يجزيه ذلك ويزجي له الخلاص •

فان ظهر له مال بعد ذلك بفائدة أو ميراث ، لم يكن عليه عندي أن يوفيههم ما بقى •

قال : عندي أن ليس عليه ذلك اذا لم يكتمهم شيئا ، وان كتمهم كان عليه أن يوفيههم ما بقى ، لأنه استجر ما لهم بالكذب •

* مسألة :

وأما الذي يشتري ويبيع ، فيشتري من الناس بنسيئة ، وليس في يده نقد ؟

فاذا كان دائبا بأداء ما يلزمه ، ولا يقصد في ذلك اتلاف أموال الناس ، ولم يكن قد فلس وبطل بيعه ، فلا يبين لى عليه في ذلك اثم •

وأما المفلس فلا يجوز له بيع ولا شراء ، وإنما هو متلف لأموال الناس ، ومالم يحكم بتقليسه فلا يحجر عليه بيع ولا شراء ان شاء الله •

* مسألة :

وقيل : من كان عليه دين فنسيه أو افترق ، فلم يقدر على أدائه أنه معذور بذلك ، وان كان لزمه حق وهو غنى ثم افترق :

• فقال من قال : معذور •

وقال من قال : ان عليهم الخروج على كل حال بالاحتياط ، ولو لم يكن غنيا اذا قدر على الخروج بنفسه •

* مسألة :

اختلف أصحابنا في تأخير قضاء الواجب عن الديون ، وما يتعلق بالبدن من الفرائض من الأعمال والكفارات : فوسع بعضهم تأخير ذلك ، وضيق آخرون ، والنظر يوجب تعجيل ذلك مع الامكان والقدرة ، لقول الله عز وجل : (سارعوا الى مغفرة ربكم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مطلق المومنين ظلم » وهذا يوجب العذر للمعدوم والعاجز •

ولما روى أن عائشة رضی الله عنها كانت تقضى بدل رمضان في شعبان ، فان قال قائل : قد روى عنها أنها كانت تؤخر ولم يرد الخبر لعذر آخرته ، فيجب أن يكون العذر في التأخير مع امكان التعجيل •

قيل له : لما كانت هذه الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من بات وعليه دين يريد قضاءه وكل الله ملكين يحفظانه الى أن يصبح » كان في هذا دليل على عذر من أراد الفعل واجتهد عليه ، ولم يقدر على فعله ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن جامع أبى محمد : فى الدين المضيق على صاحبه ، ولو أن رجلا عليه ديون كثيرة من أموال اغتصبها ، ومظالم ارتكبها ، وله مال يملكه بقدر ما عليه ؟

لم يكن له فيما بينه وبين خالقه أن يتصرف فيه ، ويحبسه عن قضائه فى تلك المظالم ، إلا بقدر ما يكفيه لقوته الذى يبلغه الى قوت مثله .

فان قال قائل : فان وهب منه شيئا ، أو باع أو اشترى منه شيئا ، أو تزوج عليه أكان يجوز له ذلك ؟

قيل له : نعم ، هو ملكه وله أن يتصرف فيه تصرف المالك ، كل ذلك يجوز ويحكم به الحاكم .

وأما فيما بينه وبين الله فهو آثم .

فان قال : ولم قلتم انه يكون مأثوما مع تجويزكم له التصرف فيه ؟

قيل له : ان هذا المال هو مال له ، وله أن ينفق منه ويتصرف فيه كيف شاء ، وانما قلنا لا يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله ، لأن أصحاب المظالم يضيقون عليه ، فليس له أن يحبس عليهم مالهم ، فاذا كان يقدر على تسليم حقوقهم فهم غير موسعين عليه فيها ، كان حبسه ذلك عليهم معصية لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « مظل الموهى ظلم » فالمتعصب منه ، والمتعدى عليه فى ماله بمنزلة الطالب المضيق عليه ، لأنه غير مبيح لمن ظلمه ، ولا يوسع عليه فى تأخير حقه الذى هو غير ماله أو قيمته .

فان قال : فما تقولون ان كانت هذه الأموال من ديون تحملها من

أربابها ، هل عليه آثم ان حبسها عنهم ، ولم يدفع اليهم بدلها .

قيل له : هذا غير آثم في حبسها عليهم ، الا أن يطلبوا أو يضيقوا فحينئذ يكون آثما ان حبس عليهم وهو يقدر على ذلك •

فان قال : ولم فرقتم بين الديون والمظالم ما تحمله برأى أربابه ، وبين ما تحمله بغير رأيهم ؟

قيل له : ان الدين الذى يحتمله برأى أربابه وأنفسهم بذلك طيبة فهو غير آثم الى أن يضيقوا عليه ، ويطلبوا ولا تطيب أنفسهم بحبسه عليهم ، فحينئذ يأثم بتأخيره اياه عنهم ، وهو يجد السبيل الى دفع حقوقهم •

وأما المتعدى على الناس فى أموالهم ، والآخذ لهم بغير رأيهم وأنفسهم بذلك غير طيبة ، وهم مضيقون عليه ، وطلبون له ان وجدوا السبيل الى مطالبته وقد حرج الله عليه حبسه مالهم عليه ، وتأخيره عنهم حقوقهم •

فان قال : فهل لوراثه أن يحبس من هذا المال شيئا لقوت يومه ، أو ما كان يجوز لمن ورث عنه اذا مات المتعدى وأقر بهذه الديون ؟

قيل له : لا يجوز لأن الميت كان مالكا لذلك المال ، والوارث ليس بمالك له الا بعد أن تقضى تلك الديون كلها ، قال الله جل ذكره : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) •

فان قال قائل : فاذا لم يكن لهذا المعتصب والمتعدى والذى عليه الديون من المظالم أن يحبس عن أصحاب الحقوق حقوقهم ، ويؤخر هذا المال فى يده ، فلم أخرتم له بيعه والتجارة فيه ؟

قيل له : فاذا لم يكن المال الذى هو فى يده هو الذى اغتصبه بعينه ، وأخذه بغير رأى صاحبه ، فهو ملك له فى الحقيقة ، وليس لأصحاب المظالم على ماله سبيل ، وليس هو مالا لهم ، بل هو مال له ، وانما

قلنا له : انه يأثم بتأخيرها اياها عنهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم :
« مظل الغنى ظلم » •

فان قال : فاذا قلت ان مالك لهذا المال في الحقيقة ، وان ملك
أصحاب المظالم زائل عنه ، فقولوا : ان له أن يهبه ويتجر به ولا اثم
عليه ؟

قيل له : انما قلنا انه آثم لتأخيره اياه عن قضائه في المظالم ، لأن
الله قد أمره بذلك فهو آثم لمخالفته أمر الله ، ويدل ذلك على أن المسرف
يكون عاصيا في انفاقه ماله ، وهو عاص لربه بنهى الله اياه مع ذلك ،
فهبته وعطيته وبيعه وشراؤه جائز لأنه ملكه ، وان كان في فعله آثما •

* مسألة :

أحسب عن أبي سعيد رضيهِ الله : قلت له : فرجل عليه دين ، وفي
يده ما يقضى به دينه ، وليس له غير ذلك العرض الذي في يده ، وهو
دائن بأداء الدين ، هل يجوز له أن يأكل من ذلك العرض الذي في يده
الى أن يقدر على أداء الدين ، ويكون معه فضلة يأكل منها ؟

قال : ليس له اذا قدر على أداء ما عليه من الدين أو شئ منه
أن يمطل غريمه الا أن يعذره عن أداء ذلك •

وقد قال من قال من المسلمين : ان للغرماء ما فوق الأزار ، المعنى
أن ليس للمديون أن يمسك ما فوق أزاره شيئا ، ويقضى ما بقى من
دينه •

وقال من قال : له ثوبان من ماله ، وان كان له عولة تلزمه كسوتهم في
الوقت الذي لا يسعه تركهم على غيرها من الحال ، مالم يرفع عليه الغرماء •

وقال من قال : له من ماله كسوته ومنزله الذي ينزله ، فان كان فيه

فضل عن قدر ما يجزيه سكنه ، وسكن من يلزمه سكنه ، بيع عليه فضل منزله ، وليس له مما في يده بعد هذا الا قوت يومه ، ويدفع الى الناس حقوقهم الى لعله الا أن يطيبوا له نفسا بتأخير ذلك ، ولا أرى عليه أن يدفع قوت يومه ، ولا يبين لى أن يمسك مما في يده من اليسرة والمال الحاضر ، أكثر من قوت يومه ، لأنه مال محاط به في الحقوق التي أوجبها عليه ، ألا ترى أنه لو مات لم يكن لورثته من المال قليل ولا كثير ولا منزل ولا غيره الا من بعد وفاء الحقوق التي عليه حتى انهم قد اختلفوا في كفته اذا لم يكن له كفن يفضل للغرماء حقوقهم •

وقال من قال : يدفع ذلك الثوب في دينه ، ويقبر عريانا ، لأن الله لا يسأله يوم القيامة اذا قبر عريانا ، ويسأله عن حقوق الناس ، وانما جعل له من ماله في حياته مالا قوام الا به في وقته ذلك ، وفي ساعته تلك ، وقد جاء الأثر : أن مطل الغنى ظلم منه لغريمه ، وكذلك المعسر ظلم من غريمه له ، فالفرض على المسر أن يبذل مجهوده بغير مخادعة ، ولا التواء ولا تطربا لعرض الحياة الدنيا ، وعلى الغريم النظر للمعسر ، كما أمره الله قال : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) •

فلا يجوز للغريم أن يقصر عن أداء الحقوق التي عليه الا أن يعسر بها أو يعذره الغرماء في ذلك ، وعلى الغريم أن يتفقد حال غريمه ، وأن لا يكده في حال عسرته ، وعلى الجميع الانصاف من نفسه ، ويحكم عليها بما يحكم الله به عليه والمسلمون ، ولو لم يحكم عليه بذلك حاكم عدل فعليه هو أن يحكم على نفسه بما يحكم عليه حاكم العدل أن لو حاكمه خصمه الى الحاكم ، وبذلك أمره الله حيث يقول : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) •

المعنى في التأويل ، والله أعلم ، أنه أولى من يقوم المرء عليه بالعدل

نفسه ، وهو أول ما يخاطب بذلك في نفسه ، فعليه أن ينصف منها وينصفها منه ، فإذا حـكم أمر نفسه بدأ بالأقرب فالأقرب ، ممن يقدر عليه ، وكل من قدر عليه كان القيام عليه أوجب ، والمناصحة له أوجب ، ثم ليس لذلك غاية ولا نهاية الا أن يموت وتفنى روحه على القيام لله بالقسط في عبادته ، وعلى عبادته حتى يلقاه على ذلك ، والله الموفق للصواب •

* مسألة :

واختلفوا في المديون اذا قضى بعض غرمائه دون بعض :

فقال من قال : لا يجوز لأن حقوق جميع الغرماء متعلقة في ماله •

وقال من قال : يجوز حتى يرفع عليه الى المسلمين •

وقال من قال : حتى تصح الحقوق التي عليه مع الحاكم •

وقال من قال : حتى يحكم بالتسليم •

وقال من قال : حتى يحجر عليه الحاكم ازالة ماله ، فاذا تقدم

الحاكم في ازالة ماله لم يجز له بعد ذلك فيه بيع ولا قضاء ولا عطية

ولا اقرار ، اذا كان دينه يحيط بجميع ماله •

* مسألة :

ومن عليه حقيق للعباد كتبها على نفسه بخطه ، واعترف بها أن عليه

أن يشهد على كتابه عدلين من المسلمين ، فحينئذ يرجأ له السلامة اذا لم

تسلم عنه من ماله وفي سلامته اختلاف على ما جاء في الأثر ، كان جائزا

خطه و غير جائز فالقول فيه واحد •

وأما الكتابة بخط الرضا ففي جوازه وثبوته اختلاف عند المسلمين ،
وعندي أنه لا يثبت خطه وحده الا أن يكون وليا للمسلمين •

* مسألة :

وقيل : من كان عليه دين في مأثم وهو مهتم بقضائه ، فهو في أجر
وحسنات ما كان الدين عليه •

وقيل : وعظ النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فقال : « أقلل من
الدين تعش حرا وأقلل من الذنوب يهن عليك الموت » وعن النبي صلى
الله عليه وسلم : « اللهم انى أعوذ بك من ضلع الدين » يعنى ثقله ،
وعنه عليه الصلاة والسلام : « روح المؤمن معلقة بين السماء والأرض
حتى يقضى دينه » فان كان الخبر صحيحا فالمحنة بالدين عظيمة ، والله
نسأله كفاية البلاء •

وعنه عليه الصلاة والسلام : « ولا تخيفوا أنفسكم قيل وما خيفة
الأنفس قال الدين » وقيل قال ابن مسعود : صاحب الدين ذليل بالنتهار
مهموم بالليل •

* مسألة :

من المصنف قلت : فما معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام :
« مظل الموسر ظلم » أو قال : « مظل الغنى ظلم » ؟ قال : هو أن
يكون حقه من حبس يقدر عليه ، وتناله يده ، وصاحبه محتاج اليه
أو غير محتاج ، الا أنه يطلبه فلا يدفعه اليه ، فأما اذا كان يطلبه بدرهم
واحد ، وعنده النخيل الكثيرة ، والدور والمراكب ، وليس عنده من
الدراهم شيء ، فليس بماطل ولا آثم ، اذا كان يريد دفع الحق الى
صاحبه •

* مسألة :

ومنه : وفيمن عليه دين لهالك يعلم أن عليه ديناً لم يقضه الورثة ، واستحل ورثة الهالك من ذلك الدين الذي عليه أياً من ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه ما لم يحكم عليه حاكم بذلك ، أو يقيم عليه حجة الغرماء عليه ، واحتل في ذلك الورثة صواب فيما دخلوا فيه من جهلهم له ، أنه لا يضيق عليه ، فان قامت حجة الغرماء بالدين وحكم لهم بالقضاء على الوصى فقضاهم فلم يوفهم ، ولم يعلم أن الورثة سلموا الى الوصى بقدر تلك التبعة التي أحلوه ، فاذا صح أنهم أحلوه مما لا يستحقونه لثبوت الدين فيه أن الحل في هذا باطل ، لأن المال لا حجة فيه في الحكم ، الا بعد الدين اذا لم يحتل لهم صواب ذلك •

* مسألة :

ومنه : وفيمن طلق زوجته وجدها حقها ، ولا بينة لها ، ثم تاب وطلب الحل فأحلته ؟

فقالوا : لا يجوز لأنها لا تقدر على أخذه ، فان أشهد لها شاهدي عدل بما عليه لها من الحق ، وأعلمت بذلك ، ثم جعلته في حل جاز ذلك ، وكذلك الحقوق كلها اذا أجددها ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن له على رجل دراهم ، فقال له : هي صدقة على فقراء مكة ؟

فقال : له الخيار ان شاء سلمها اليه ، وان شاء فرقها على فقراء مكة •

* مسألة :

أبو سعيد : في الرجل يتدين على نفسه ويشتري اللحم والموز والفاكهة ، وهو لا يمكنه شراء ذلك ، ثم يموت ويوصى بذلك ، هل تجزيه التوبة ؟

فهذا يجزيه مع التوبة اذا تاب من دخوله بتقصير ما يعجز عن دخوله ، وقد كان دون ذلك من القوت يجزيه •

وأما ان مات على ذلك وهو غير تائب مما دخل فيه من تقصيره هذا ، فقد وجدنا في الأثر أنه لا ولاية له ، وهو حقيق بذلك معنا ، الا أنا عرفنا من قول الشيخ أبي الحسن أنه لم يكن يضيق عليه في هذا ، ولا يذهب الى سقوط ولايته ، وفي الأثر : أنه لا يجوز له أن يتدين ويشتري اللحم •

* مسألة :

ومن الأثر : وقيل ليس على من عليه ديون أن يخرج على أصحابها الى البحر ! الا أن يطالبوه فيمتنع ، فهو آثم الا أن يعسر ، ثم يجد من بعد أن خرجوا فعليه أن يخرج اليهم حيث كانوا أو يؤدي ما عليه من الحق وعليه الغريم بتسليم الحقوق مما يلزمه من البيوع وأشباهها الى غريمه في بلده •

وقيل : ليس عليه في الديون اللازمة من وجه البيوع والأمانات وأشباههما عليهم خروج ، وعلى غريمه الوصول لأخذ حقه •

وقيل : عليه الخروج في الدين وما أشبهه من اللازم ، ومن اشترى من رجل بصرى بعمان ، والمشتري من عمان ، ثم توفي البصرى ، فعليه أن يدين بالخلاص وقضاء الدين ، وليس عليه خروج الى من لا يعرف ، وله أن يفرقه على الفقراء على قول .

وقول : اذا لم يصح له وارث بعد الطلّب ، فانه هو موقوف ، وأكثر القول أنه لا عليه خروج الى صاحب الدين ، لأنه أخذه باذن صاحبه واختياره .

وأما الضمان والتبعات ، فانهما غير الديون ، والفرق بين ذلك أن الذي ما أخذه الرجل من الآخر باذنه وطبقة نفسه ، والتبعة انما لزم على غير تعمد من وجه الخطأ ، والضمان ما ضمن من أموال الناس بالتعمد ، وعليه في هذا الفصل الأخير الخروج والتخلص منه الى أربابه منه ، والأول لا خروج عليه فيه .

واذا وجب عليه أداؤه والخروج فيه ، لم يجب عليه ذلك الا بصحة البدن ، وأمان الطريق ووجود الزاد والراحلة ، والدليل على الطريق ، والأمن على المال والعيال من بعده الى أن يرجع اليهم ، ومن لزمه تبعة من قرى متفرقة لا نعرف التبعة لمن هي ، فقول يفرق ذلك في البلد الذي لزمته فيه التبعة ، وقد يفرقه على الفقراء في أى موضع شاء ، وقول يوصى به على الصفة ، وهذا أصح في الأصول ، والله أعلم .

* مسألة :

وسألت أبا المؤثر في رجل عليه دين لیتيم ، والیتيم فقير محتاج ، وليس له وكيل ، كيف يصنع وله أم تعوله ؟

قال : ان كانت أمه ممن تؤمن على ماله ، ولا يعلم منها خيانة ،

سلم ما عليه الى أمه ، وقال لها تصنعه في مؤنته ، في كسوته ونفقته ، وما لا بد له منه ، وان كانت أمه ممن لا تؤمن على ذلك ، اجتمع جماعة من المسلمين ، ثم فرضوا لليتيم ما يحتاج اليه في كل يوم من مؤنته ، ثم يسلم اليها ما عليه ، ويضمنها اياه ان ماتت قبل أن يأكل اليتيم شيئه فهي له ضامنة •

فان مات اليتيم قبل أن يأكل الذي دفع اليها ، ردت ما بقى اليه تقسمة على الوارث ، وتحسب هؤلاء الأيام ، وتتنظر الذي دفع اليها ، فاذا فرغ الشيء الذي دفع اليها فقد برىء ، فان حضره الموت قبل أن يفرغ فليؤكل من يقوم له بذلك ، ويعلمه كم كان الشيء الذي دفع الى أم اليتيم ، ومنذ كم فرض لليتيم ، فاذا أكل اليتيم ما دفع الى أمه فقد برىء ان شاء الله •

وان حدث باليتيم حدث أداه الوكيل الى وارث اليتيم ، وكذلك يفعل في التي أمه مأمونة ان كان قد أكله اليتيم فقد برىء وبرئت •
وان مات اليتيم قبل أن ينفذ الشيء فهي ضامنة له ، وهو ضامن لورثة اليتيم ، وليضمنها اذا دفع اليها •

* مسألة :

من كتاب جوابات أبي سعيد : وسئل عن اليتيم اذا لزم رجلا له تبعة وهو صبي يرضع ، هل يجوز له أن يشتري دهانا ويدهنه ؟

قال : معى أنه اذا كان في ماله سعة ما يفضل لدهنه ، ولم يكن الى غير الدهن أحوج ، فمعى أنه يجوز ذلك •

قيل له : فان أراد أن يكسوه ثوبا ، هل يسلمه الى والدته ؟

قال : معى اذا كان يأمنها على كسوته ، وما يدفع اليها من ذلك

أنها تجعله في موضعه بالعدل ، كان ذلك عندي جائزا على معنى
الاطمئنانة •

قلت له : فان قطع لليتيم قميصا ، وألبسه اياها ، ثم غاب عنه
اليتيم ، فلا يدري هي عليه ما يلبسها أم لا ، هل يبرأ مما لزمه ؟

قال : معى أنه اذا كسا هذا اليتيم هذا الثوب ، فمعى أنه
قد كساه اذا عدم من يقوم لليتيم بذلك من وصى أو وكيل أو حاكم
أو محتسب ثقة •

فصل

في الفريضة على الغريم لديانه

* مسألة :

قلت لأبى محمد : ما تقول في رجل طلق امرأة له ، فادعت أنها حامل ،
هل عليه النفقة لها ؟

قال : نعم •

قلت : فان كان معدما ، وله زوجة أخرى وعيال ، وعليه دين تكون
نفقتها مع الديان ؟

قال : بل هي من عياله وينفق عليها ، وان كانوا يجعلون له ولعياله
ثلثى كسبه ، وثلث كسبه في دينه ، فهي تكون مع عياله ، وينفق عليها
اذا استبان حملها ، والله أعلم •

* مسألة :

واختلف فيما يوجد من الغريم ، وما يفرض عليه من كسبه :

فقال من قال : بقدر ما تعلم من كثرة كسبه أو قلتة •

ومنهم من قال : نصف مكسبته •

ومنهم من قال : ثلث مكسبته •

ومنهم من قال : ثلثى مكسبته على قدر ما يعلم من كسبه

وصنعتة •

وقال آخرون : انما يلزمه ما فضل من نفقته ونفقة عياله •

ومن غيره : وأما أهل الصناعات ، فيفرض عليهم الحاكم على ما يرى في كل شهر بما يستحق معه صاحب الصنعة من قلة مكسبته ، وكثرة غلته بالعدل في ذلك ، وليس في ذلك شيء محدود الا على ما ينظر الحاكم في المحكوم عليه من أهل الصناعات ، على من له عيال ، ومن ليس عليه عيال ، فيفرض لأصحاب الحقوق عليهم على قدر ما يرى باجتهد العدل في ذلك •

فصل

في بيع المال المديون وفي أجره المنادى

• وقيل في المديون : انه لا يباع ماله اذا كان فيه عين الربع •

• وقال من قال : انه يباع كيف ما ينفق ، لأنه مستهلك في الدين •

• وقال من قال : عليه أن يباع ماله بالكسر ان الربع أو الثلث •

* مسألة :

• وقيل : اذا رفع على الغريم الى الحاكم حكم عليه بأداء دينه الى الغرماء ، وللغرماء ما فوق الأزار ، ولا يحبس لرب المال فوق ازاره شيء •

وقال من قال : له ثوبان يلبسهما من ماله وقوت يومه وعياله •
وقال من قال : له سكنه ولا يبيع عليه سكنه •

وقال من قال : له سكنه وان كان في سكنه بستان لا يقدر على الوصول
اليه الا من بستانه ذلك ، ودع ذلك عليه ، وفي نسخة له وفرض عليه
فريضة في ثمرة البستان ، أو في صناعته ، أو حراثته ان كان
صانعا أو حراثا •

وإذا أخذ الغريم بالحقوق حكم عليه بجميع ما في يده أن يؤديه
من أصل مال أو عروض أي حيوان ، ولا يحبس له منه شيء الا لقوت
يومه له و لعياله من ذلك الذي في يده ، مما يحكم عليه ببيعه في دينه ،
وما بقى من دينه فرض عليه في صناعته ، وأمر بالعمل وأداء الحق في
فريضته ، وهذا لك يجعل له من حراثته نصف عمله ان كان له عيال ،
وان لم يكن له عيال فثلث عمله ، وسائر ذلك من الصناعات إنما يفرض
عليه بقدر ما يرى الحاكم أنه يفضل عن قوته وقوت عياله ، فهذا
فيما يحكم به الحاكم فيما يستقبل •

وأما ما كان في يده فيحكم عليه بأدائه الا قوت يومه ، ثم يفرض
عليه الفريضة فيما يستقبل على حسب ذلك عرفنا في بعض القول •

* مسألة :

وأما المصحف وكتب العلم لا يحمل على صاحبها أن يتباع في الدين ،
ولا يبيعه في كفارة الأيمان ، ولا في فطرة شهر رمضان •

قلت له : فان كان معه قرطاس لم يكتب فيه بعد ، هل يكون بمنزلة
الكتب ؟

قال : لا ، هذا بمنزلة الأمتعة بعد ، وكذلك قال في الكتب التي

فيها أشعار التي يكون فيها حكمة أو حديث الأنبياء ، مما يكون فيه دلالة الهدى والحكمة أنه لا تباع في الدين ، وأما الكتب التي تكون فيها الأشعار التي لا تنفع وغير ذلك فإنه يباع ، قال : وقالوا : لا تباع كتبه في الدين كأنه يعني جملة الا أنه هو قال هذا على ما في الكتب •

* مسألة :

قال محمد بن خالد : سمعنا أن الرجل اذا لم يكن له الا بيت يسكنه ، وعليه دين وصداق ، لم يخرج من بيته ، ولا يباع منزله في دينه ، ولا صداق ، فاذا مات بيع كل شيء خلف من منزله أو غيره في الدين ، ولو ترك يتامى فان الدين أحق أن يقضى •

* مسألة :

وسئل عن رجل طلب الى رجل حقا ، فنادى السلطان على ماله على من أجر المنادى ؟
قال : على المال •

قال : ان كان حيا أو ميتا ؟

قال : الحى والميت سواء الأجر على المال •

* مسألة :

ومن كتاب الضياع : وأما بيع أموال الأيتام والأغنياب ، فان كراء المنادى يكون على أصحاب الأموال •

ومن كتاب فضل : وان كان دين على ميت وورثه وارث ، فطلب

اليه الدين فعرض المال على الديان ، فلم يعترضوا فاحتج — وفي نسخة أو احتج بالعدم ، لم يكن بمنزلة المديون ، لأن الدين عليه ، والدين في مال الميت ينادى عليه الحاكم ، ويأمر ببيعه اذا نادى عليه في أربع جمع ، ثم يأمر بالبيع من بعد ما يحتج على الورثة أن يفدوا المال ، أو يعطوا الدين ، وفي نسخة ويعطوا الدين ، فان أعطوا فالمال لهم ، وان لم يعطوا باع المال ، وليس للورثة في احضار الدين أجل •

ومن غيره : وقد قيل لهم في ذلك بمنزلة الشفيع ثلاثة أيام •

* مسألة :

قلت : كم يؤجل الرجل في بيع ماله في دينه ؟

قال : ان كان ماله من الأصول أجل أربع جمع ، وان كان من

العروض أجله جمعة واحدة •

* مسألة :

وعن الصانع اذا كان عليه دين ، هل عليه أن يبيع آلة صناعته

اذا لم يكن له مال ؟

فنعم تباع له صناعته •

وقد قال من قال : للغرماء ما فوق الازار ، يقول : لا يترك له

الازار يوارى عورته به •

ومن غيره قال : نعم وقد قيل لا تباع على الصانع آلة

صناعته •

* مسألة :

قيل له : فمن كان عليه دين أعليه أن يبيع ماله ، ويقضى الدين ،
أم يكون سالما ما لم يستأديه الذى له الدين ؟

فرأى عليه ذلك أن يبيع ماله ويؤدى دينه ، ولو لم يستأديه
صاحب الدين •

قيل له : فكم يترك للدين اذا كان الذى عليه يحتاج ماله ؟

قال : معى أنه قد قيل له الازار وللغرماء ما فوق ذلك •

وقال من قال : يترك له ازار ورداء ، وللغرماء ما فوق ذلك •

وقال من قال : يترك له كسوته وقوت يومه وسكنه ، وللغرماء

ما فوق ذلك •

وقال من قال : يترك له كتبه وخادمه ان كان مهن يخدم ، وليس

له غنية عن الخادم وللغرماء ما فوق ذلك •

فصل

في ازالة المديون ماله باقرار أو عتق أو غير ذلك

وسئل عن رجل كانت له جارية فنتقضاها غرماءه ، وأرادوا أن

يأخذوا الجارية فقال قد أعتقها ؟

قال : ان ، وفي نسخة اذا كان له مال وفاء دينه جاز عتقه ،

وان لم يكن له مال لم يجز عتقه ، وان كان قد ظهر افلاسه لم

يجز له بيع ولا هبة •

قال أبو عبد الله : التقاضى الله أعلم ، وأما اذا رفع عليه

غرمائهم أو أحد منهم لم يجز بعد ذلك عتقه ولا هبته إذا لم يكن
فيها بقى من ماله وفاء •

ومن غيره قال : وقد قيل ما لم يصح الحقوق عند الحاكم •
وقال من قال : ولو صححت الحقوق فذلك جائز ما لم يحجر عليه
الحاكم ماله •

* مسألة :

ومن أشهد بحق عليه لزوجته أو غيرها من ديانة في ماله ونفسه ،
فذلك ضعیف ، والغرماء شركاء في ماله ، ولا يمنع هو أيضا من بيعه •

* مسألة :

وقال من قال : في رجل رفع على رجل بحق فأجله الوالى ، ثم
انصرف ففقدى امرأته ماله أن ذلك ليس له ، والغرماء شرع في المال
بالحصّة •

وقال من قال : حتى يقدم عليه السلطان في ماله ويحجره ، ثم
لا يجوز قضاؤه ، وهذا الرأي أحب الى •

فإذا كان المال الذى للمديون دون الحقوق التى صحت عليه ،
فقد حكم به الحاكم لأصحاب هذه الحقوق لم يجز اقراره في هذا
المال لغيرهم إذا أنكروا ذلك الا ببينة عدل ، ويكون هذا المال بين
هؤلاء بالحصّة والحق الذى أقر به عليه •

* مسألة :

مما يوجد أنه عن أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة فيما

أحسب : وسألته عن الامام والقاضى كيف يحجر على الانسان ماله وكيف يكتب ؟

قال : يكتب أنه قد ثبت عندى على فلان بن فلان ، لفلان بن فلان كذا وكذا من الدين ، وسألنى الغرماء حجر ماله فقد حجرته عليه الا لما لا بد منه لنفقتة ومؤنته ، قال : فما أقر بعد ذلك من الدين لم يدخل على الغرماء وكان ذلك فى نفسه •

* مسألة :

عن أبى سعيد : وعن رجل له على رجل حق ، والحق واجب ، فلما حضر ليأخذ حقه قال : على دين لغيرك ولم يحضر غيره يطلب ، واتهمه أنه يريد أن ينقصه حقه ويبطله ، قلت : هل لهذا فى ذلك حجة عليه اذا أقر بالحق عليه ، ويريد أن يدفع اليه حقه بالحصّة ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان ذلك فى حضرة حاكم فما لم يحجر عليه الحاكم ماله فيجوز اقراره بالحقوق ، وان كان قد حجر عليه ماله لم يجز اقراره بالحقوق فى هذا المال الذى فى يده ، اذا كان قد حكم به لهذا الخصم وحجر عليه •

وان لم يكن هنالك حاكم فالناس مأمونون على دينهم وأمانتهم ، وكما لهذا الحق يمكن أن يكون لغيره ، ولا يعنف فى ذلك من أقر بحق عليه لأحد من الناس وأراد قضاءه ، فافهم ذلك ان شاء الله •

* مسألة :

عن أبى بكر الموصلى : وعن رجل طلبه المسلمون بحقوق للناس ، فهرب منهم وأشهد لامراته أنه قضاها ماله ؟

قال : ليس لها الا حقها ، وما فضل من حقها أعطى أهل
الحقوق •

*** مسألة :**

وعن رجل أتى غريما له وعليه دين لأناس شتى ، فقضاه دون
غرمائه الآخرين ؟

قال : لا بأس ما لم يحجر عليه الحاكم ماله •

*** مسألة :**

قال محمد بن خالد : سمعنا أن من أقر بوديعة بعينها ، فوجدت
بعينها فهي لصاحبها دون الغرماء ، فان قال : أكلتها أو أقرضتها
فصاحبها والغرماء يتخاصصون فيها ، وفيها قول :

قال ناسخ هذا الكتاب بالقول الأول ، أقول : انه والغرماء شرع
بالحصة ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وعن رجل عليه للناس ديون ، ثم رفعوا عليه ، ثم أشهد لبنيه
بجميع ماله بحق ، فالتضاء واجب والمضرة عليه •

*** مسألة :**

وعن محمد بن محبوب رحمهما الله : عن رجل عليه دين لابنه فقضاه
ما عليه له من دين في صحته ، ثم مات الأب ، وطلب الديان دينهم ،
هل يرجعون على الابن بما اقتضى ؟

قال : لا ، وكذلك عندنا في كل مديون أعطى ولده أو غيره ماله في
الصحة ، أو باعه له أو قضاه اياه ان ذلك جائز لمن صار المال
اليه في الحكم ، والمضرة على الذي أشهد به •

* مسألة :

وإذا كان للولد دين ، وللأجنبيين دين ، كان دين الأجنبيين أولى
من دين الابن •

والحجة فيه : أن الله تعالى لا يعذب والدا بدين ولده ، والله
أعلم •

* مسألة :

وان كان لولده دين عليه لم يدخل مع الأجنبيين حتى يستوفوا
حقوقهم •

* مسألة :

وإذا حجر الحاكم على المرأة مالها فخالعها زوجها ؟
لم يكن خلعاً وكان تطليقة ، لأن الخلع لا يكون الا بفدية •

* مسألة :

ومن الحاشية ، الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله : وعن رجل
مريض أقر لزوجته أو ولده أو لأحد من أرحامه بما له أو ببعضه ،
وعليه ديون كثيرة للناس ، ولا بقي له مال ليفيء بديونه واقتراره بحق
وضمان ، وهو لا يملك غير هذا المال ، ما الحكم في ذلك إذا

طلب الديان دينهم أيضرب هذا المال بالثمن لمن أقر له به ، فيكون كذا وكذا! مثقالا ، ثم يباع المال ويقسط ثمنه بين الديان وبين من أقر له على دراهم الديان والدرهم والحق الذي أقر له به الهالك أم كيف الحكم في ذلك ؟

الجواب : فنعم على هذه الصفة سوى الولد لا يأخذ الا من بعد ذوى الحقوق ، لأن الله تعالى لا يعذب والدا بدين ولده ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن جوابه أيضا رحمه الله : وسألت عن أقر لأولاده بماله في صحته أو في مرضه ، وعليه دين لزوجته صداق أو غيرها من الناس ، أيتم اقراره لأولاده ، وتبقى زوجته بلا صداق ولا ميراث ، وكذلك أصحاب الحقوق أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت ، فأما في الصحة فتأبى الاقرار وتفطر الزوجة وأصحاب الحقوق ، وأما في المرض فذو الحقوق أولى ، والله أعلم • رجع •

فصل

فيمن كان عليه الانسان شيئاً فسلمه
فيما يلزم له من الشيء

وأما الذى عليه لغائب حق ، وللغائب أولاد صغار وزوجة ،
فليس للذى عليه الحق أن يدفع الذى عليه فيما يلزم الغائب من ذلك ،
الا أن يحكم بذلك حاكم عدل ، أو من يقوم مقام الحاكم ، وليس
على الغريم ولا له الا بالحكم •

* مسألة :

ومن كان فى يده وديعة من دراهم ، أو دنانير ، أو حب ، أو تمر ،
أو ثياب ومات الذى له الوديعة ؟

فلا يجوز لمن فى يده الوديعة أن يسلم الى زوجة الهالك شيئاً من
حقها ، ولا الى أحد من غرمائه ، ولو صح على ذلك بالبينة الا أن
يصح ذلك مع حاكم من حكام أهل العدل ، ويحكم عليه بتسليم
ذلك الى الغرماء فذلك جائز له بالحكم فانهم ذلك •

* مسألة :

وذكرت فى رجل غاب الى السفر سفر مكة ، وجاءت الأخبار بأنه
كسر فى البحر ، ولم يصح موته ، ولم يأت له بحياة وله زوجة وابنة
صغيرة ، وعلى رجل له دين ، فأراد الخلاص منه قلت : هل يجوز له
أن يدفع الى المسلمين فيفرضوا لزوجة الغائب ولابنته فريضة ، وينفق
عليهما الدين الذى عليه للغائب •

قلت : وهل يبرأ من دين الغائب بهذا ؟

فاذا قام بذلك المسلمون مقام الحاكم ، ويستحق ذلك على الغائب من من ماله استحقاق الحكم ، وسلم ذلك بالحكم برأى الذى عليه الدين بذلك ان شاء الله ، لأن المسلمين حكام على الناس اذا عدم الحكام اللازمة أحكامهم للرعية من الأئمة وقضاة الأئمة وولاتهم ، وأما فى الفتيا بغير حكم فلا يجوز ذلك •

* مسألة :

اذا ظلم ظالم زيذا وأنا أعلم ، وعندى للظالم دين ، فلك أن تسلم ذلك الدين الى المظلوم على قول بعض المسلمين • رجع •

فصل

الأمر بقضاء ما عليه بالرسالة بذلك

أو خبر غيره أنه قضى عنه

وعن رجل عليه لرجل حق ، فأمر رجلا غيره ثقة فأخبره أنه قد دفع اليه حقه ، ولم يلقا الذى عليه الحق الذى له الحق فيسأله ، وأخبره كم الثمن ؟

أنه قد برىء الا أن يطلبه اليه صاحب الحق ، فينكر أنه لم يعطه حقه •

ومن غيره : وقال من قال : لا يجوز ذلك الا أن يكون ثقة •

وقال من قال : ان أعطاه الحق وأمره أن يعطيه جاز ذلك اذا قال :

انه قد أعطاه ، وان لم يعطه لم يجز ذلك الا أن يكون ثقة ، وقد قيل : لا يجوز ذلك كان ثقة أو غير ثقة ، الا أن يعلم ذلك الذى عليه الحق ، أو يقرأ الذى له الحق ، أو يصح ببينة عدل •

* مسألة :

وعمن أحب أن يطلب الحل الى امرأة يكتفى أن يرسل اليها امرأة
يثق بها أم لا ؟ وكذلك ان أراد أن يبعث اليها بحق لها أيكتفى
بالمرأة ؟

فعلى ما وصفت ، فقد كان أبو المؤثر رحمه الله يقول : يكتفى
بامرأة اذا كان يأمنها على ذلك ، ولو لم تكن معه ثقة ، ويرسلها في
طلب الحل ، ويبعث معها أداء ما يريد اذا كان يأمنها على ذلك .

وكذلك ان كان أحد من الرجال على تلك المنزلة ، ولو لم يكن
ثقة ، وقد استروحنا الى هذا القول في أمر الخلاص ، وأما اذا وقع
الانكار والتنازع لم يكن الا بالبينة العادلة .

* مسألة :

وسألته عن رجل عليه الآخر حق ، فقال له رجل : انه يخلصه أو
يستحل له ، هل يجزيه ؟

قال : معى أنه ان قال : أنا ضامن له ، وهو على دونك ، فقد قيل
انه يجزيه في معنى الاطمئنانة ، وليس عليه أن يسأله ، وان قال : انه
يستحل له لم يجزيه ذلك الا أن يسأله فيقول : انه قد استحل له .

* مسألة :

وعن رجل عليه لرجل حق ، فطلب الى ثقة أن يأخذ منه ، ويسلم
الى الرجل ، فأبى الثقة وقال : أنا أكفيك ذلك ، ثم بعد ذلك مات الرجل
الذي وعد الرجل ، هل يجزيه ذلك ؟

فقد قال أبو المؤثر ، عن الوضاح بن عقبة : ان موسى بن علي رحمهم الله أرسله يخلصه من علاقة عليه ، أحسب أنها بالبصرة ، فقال الوضاح : أديت ذلك الحق ، ثم رجعت فلم يسألني عن ذلك لثقته بي ، الا أني قد شككت أنه سلم اليه شيئاً أو أوصاه ، الا أنا نقول : انه ان سلم اليه شيئاً يرى ، والا فحتى يصح معه أنه قد قضى عنه ، ولو استقيننا أن أبا علي رحمه الله أنه أرسل معه أو أوصاه كان يجزىء ذلك ، ولكن لم نعرف ، والله أعلم •

* مسألة :

وقد قال المسلمون : من تبرع على انسان بقضاء دين عليه ، فقضاه بغير أمره ، وقضاه المقضى أن يأخذ عوضه أن الضمان يسقط عن المقضى عنه ولا شيء للقاضي على المقضى عنه •

* مسألة :

وسألته عن رجل عليه لرجل حق ، فقال له رجل ثقة : ان صاحب الحق قد أبرأه أو قد أحله من حقه ، وأنه قد استحل له من ذلك الحق ، هل يجزيه ذلك اذا لم يكن هو أمره أن يستحله ؟

قال : نعم اذا كان ثقة أجزاء ذلك ، وكذلك قال من قال : انه أعطاه عنه ، أو قضاه عنه ، ذلك الحق ولو لم يكن أمره أن يقضيه عنه ، ولا أن يعطيه عنه ، فانه يجزيه ذلك •

* مسألة :

وعن أبي معاوية رحمه الله ، وسألته عن رجل اشترت منه شاة أو قبضتها ، ثم أرسلتها مع رجل غير ثقة ، وقلت للرجل : ادفع اليه

حقه وهو كذا وكذا ، ثم جاءني الرجل الذي أرسلته أن يعطيه حقه ، فأخبرني أنه قد دفع اليه حقه ، ولم أعلم أنا ذلك ، ولم أر الرجل صاحب الحق فأسأله عن ذلك ؟

قال : قد برئت الا أن يطلب اليك صاحب الحق ، وينكر أنه لم يعطه حقه •

وهن غيره قال : نعم قد قيل هذا •

وقال من قال : حتى يكون ثقة أو يقبل ذلك صاحب الحق ويرضى به •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : وهن قال لآخر : أدّ عنى دينا على من قرية كذا وكذا ، وأنا أعطيك بدله ، فأخبره أنه قد قضى عنه ؟

فانه لا يبرأ الا أن يصح بالبينة العادلة أو اقرار صاحب الحق ، لأن هذا يدعى ليأخذ حقا فلا يقبل دعواه الا بالصحة •

* مسألة :

ومن كان عليه دين فقال ثقة : أنا أودى عنك ، ثم أخبره من بعد أنه قضاه ، ولا يطلب منه عوضا مما أعطاه عنه فانه يبرأ • رجع •

فصل

فيمن عليه لرجل بحق فأمره بتسليمه الى غيره

وعن رجل عليه لرجل عشرة دراهم ، فأمر الذي عليه العشرة رجلا
يسلمها الى الذي له العشرة ، فقال الذي له العشرة للمأمور : عندك
لى عشرة دراهم ، قال : نعم ، ان الأمر يرجع الى المأمور فقال له :
لا تسلم اليه عشرة الدراهم ، وطالب الذي أمر له بالعشرة المأمور له
ان يسلمها اليه ، هل تكون ثابتة له عليه ؟

قال : لا حتى يقول هذه العشرة على لك ، أو أنا ضامن لك بهذه
العشرة الدراهم ، ثم تثبت له عليه هذه العشرة التي ضمن له بها .
وقوله : عندي لك يتصرف على وجوه منها ما يكون أمانة ، ومنها
ما هو وضيع عنده اذا احتج بذلك في الحكم ، والله أعلم .

* مسألة :

وسألته عن رجل دفع الى رجل دراهم ، وأمره أن يسلمها الى
فلان ، فسلمها الى غيره ليسلمها اليه ؟
قال أبو سعيد : هو ضامن حتى يسلمها الى من أمره .

* مسألة :

وعمن وجه الى رجل دراهم وسلمها اليه ، وأمره أن يسلمها الى
فلان ، فلم يدفعها اليه حتى مات الذي وجه اليه الدراهم ، أو مات
الذي وجهت اليه ، أيدفعها الى ورثة الذي وجه بها أو الى ورثة الذي
وجهت اليه وقد مات أحد الرجلين أو ماتا كلاهما ؟

فعلى ما وصفت ، فان مات الذي بعث بها فالدراهم مردودة على ورثته الا أن يقول الباعث للمبعوث معه ، سلم هذه الدراهم الى فلان وهى له ، فاذا قال هكذا كانت الدراهم للمبعوث بها اليه ، كذلك بلغنا عن محمد بن محبوب رحمه الله •

وان مات المبعوث بها اليه كانت الدراهم مردودة على الباعث حتى يقول سلمها اليه ، وهى له ، واذا قال كذلك كانت الدراهم لورثة المبعوث بها اليه ، ان ماتا جميعا فالقول فيها كما وصفت لك •

* مسألة :

قلت له : ما تقول فى رجل له على آخر حق ، فقال له : سلمه الى زيد ، فلم يسلمه اليه ، وبعث به بعد ذلك الى الأول ، هل يجزيه ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل يجزيه •

* مسألة :

ورجل قال لآخر عليه له دين : سلم ذلك الدين ، ثم مات الآخر ، الى من يسلم هذا الدين ؟

قال : معى أنه لورثة الآخر •

قلت له : فان قال الآخر : سلم ذلك الى زيد وهو له ، هل يكون

هذا اقرا را ثابتا ؟

قال : معى أنه للمقرور له به •

قلت له : فان مات المقرور له به ، والمقر والمأمور فى الحياة الى

من يسلم المأمور هذا الشيء بعد قول الأمر هو لزيد ؟

قال : عندئذ أنه في بعض القول أن للمأمور الخيار ، ان شاء سلمه الى ورثة المقر له به ، وان شاء الى المقر ، ومعنى أنه قيل : ليس له في ذلك خيار ، وعليه تسليم ذلك الى ورثة المقر له به ، وقد قيل : ان له الخيار ، ولو كان المقر والمقر له حينئذ في التسليم الى أيهما شاء .

* مسألة :

من منثورة قديمة : وسألته عن رجل قال لرجل : ادفع عنى الى فلان درهما فأعطاه عروضاً ؟

فانه لا يثبت للذى أعطى على الأمر له .

وسألته عن رجل قال لرجل : اضمن عنى فلان بدرهم ، فأعطاه عروضاً ؟

انه ثابت له ، والله أعلم بالصواب . رجوع .

* مسألة :

وسألته عن رجل دفع الى رجل دراهم ، وأمره أن يسلمها الى فلان فسلمها الى غيره ليسلمها اليه ؟

قال أبو سعيد : هو ضامن لها الى من أمره .

* مسألة :

وفي رجل دفع الى رجل عشرة دراهم لينفقها على أهله ، فأنفق عليهم عشرة دراهم من عنده ؟

قال : تكون العشرة بعشرته اذا أنفق عليهم عشرته لياخذ عشرتهم .

* مسألة :

من الزيادة المضافة : ومن كتاب الأسيخ : عن سعيد بن قريش ،
وعن رجل قال لرجل : اذا أتك فلان غدا فسلم اليه كذا وكذا فأتى —
نسخة فأتاه فلان بعد غد فسلم اليه ، هل له ذلك ؟

قال : لا اذا أمره أن يسلم اليه في وقت معروف ، فلا يسلم اليه
الا في ذلك الوقت •

قلت : فان أتاه في غد فأخره هو الى بعد غد ، فسلم فغير الأمر
أو لم يغير ؟

قال : ليس له أن يسلم اليه الا في غد ، وعليه الضمان الا أن يقول
سلم الى فلان كذا ولم يجد له وقتا معروفا ، فمتى سلم اليه فقير برىء •
رجوع •

* مسألة :

ومن دفعت اليه دراهم ، وقيل له سلمها الى زيد ، فسلم تلك
الدراهم الى زيد كما أمر ، ثم سأل الأمر الأول زيدا عن تلك الدراهم
فقال : ما سلم الى فلان دراهم ولا غيرها ، أيلزم الرسول للذى أمره
يدفع الدراهم الى زيد ضمان في الحكم على هذا الوجه أم لا ؟

الجواب : لا ضمان عليه الا أن يأمره أن يدفعها بيينة ، فاذا لم
يشترط عليه تسليمها الى المأمور بيينة فهو أمين ، فاذا استخين فعليه
يمين بالله ، وبالله التوفيق •

* مسألة :

وعن رجل دفع الى رجل دراهم فقال : ادفعها الى فلان فانها دين
على ، فقال الرسول : قد دفعها اليه ، وقال الطالب : ما دفع الى شيئا ؟

فزعوا أنه ضامن الا أن يقيم بينة •
ومن غيره : نعم وقد قيل انه مصدق الا أن يكون دفعها اليه بالبينة ،
فعليه أن يصح الدفع بالبينة •
وقال من قال : هو مصدق ، واما في حال ما يكون لها ضامنا فلا
يصدق في دفعها حتى يصدقه المدفوع اليه أو يصح ذلك ، وقد قيل : انه
مصدق •

قال الناسخ في الأمانة : يصدق ولا بينة عليه ، والقول قوله مع
يمينه ، وأما ما كان عليه من دين أو ضمان فلا يصدق بدعواه أنه دفعه
المأمور له ، أو لرب المال الا بالبينة ، والله أعلم • رجع •

* مسألة :

وقيل فيمن ائتمن على دراهم أو دنانير ، وهو في مجلس ، فجعل
تلك الأمانة في نعله أو في حجره فضاعت ؟
انه يضمن في الدنانير والدراهم ونحوهما من الأمانات ، وأما مثل
الحب والتمر والثياب فلا ، لأن هذا فرق عن هذا •

* مسألة :

ومن جواب أبي ابراهيم : فيما يوجد الى الامام سعيد بن عبد الله
ابن محمد بن محبوب رحمهم الله : وأما ما ذكرت يا أخى من التبعة التي
عليك لأخيك ، وما ثقل عليك من الخروج منها ، وقلت لك : ان كنت أديت
شيئا من وصية والدتك على أخيك منه شيء يلزمه في ميراثه من أبيه ما
ورثه أبوه من والدتك ، فقد فهمت ذلك •

فالذى عندى ، وحفظت نحوه ، انك ان كنت أدبته عنه محتسبا على
أنك غير مطالبه ، ولا سائله عنه ، وأدبته عنه ، فلا أظن أنك تلحقه بشيء •
وان كنت أدبته عنك وعنه ، وأنت الناظر فيه ، فكأن تقبض من
ورثته مثل ذلك ، وترفع ما أدبته عنه بماله عليك ، وكذلك حفظنا ، كان
الوارث يتيما أو غيرهم ، وعندنا أن البالغ يحتج عليه ، فان أدى ما يلزمه
من ذلك اليك فلا نرى أخذ الذى لك ، وتسلم الذى له عندك ، وأما
اليتيم فكأن تقاصصه بما قبله لك بماله عندك ، ونرجو لك فيه السلامة
ان شاء الله •

* مسألة :

وسألت أبا الحواري : عن رجل كان له على رجل حق ، ثم انه
أتى اليه فقال له : ادفع ما قبلك الى هذا ، فدفع الرجل ما قبله الى الأمر
الذى أمره ، وقد برىء هذا الدفع أم لا ؟

قال أبو الحواري : لا يبرأ منه حتى يقول : ادفعه اليه وهو له
فاذا قال له : هكذا ودفع اليه المأمور فقد برىء •

وأما اذا قال له : ادفع اليه ما قبلك لى ، ولم يقل هو له ، فلا يبرأ
من الحق الا مادام الأمر فى الحياة •

قال غيره قال : الذى معنا أنه أراد اذا قال له : ادفع ما قبلك لى ،
فدفعه فى حياة الأمر صاحب الحق فقد برىء ، فان لم يدفعه فى حياة
الأمر صاحب الحق حتى مات الأمر لم يبرأ اذا سلمه اليه بعد وفاة الأمر ،
إلا أن يقول : ادفعه اليه وهو له ، أو ادفعه اليه فهو له ، فاذا أقر به
جاز لهذا أن يسلمه اليه فى حياة الأمر ، أو موت الأمر ، وهو كذلك •

* مسألة :

مسائل من الزيادة المضافة ، زادها ناسخ هذا الكتاب : وعن محمد بن عبد الله بن بركة ، قلت له : فاذا دفع اليه شيئا وقال له : سلمه الى فلان فوجد فلانا قد مات ؟

قال : يرده الى من سلمه اليه .

قلت له : فان قال له : هذا الشيء لفلان سلمه اليه ، وذهب ليدفعه اليه فوجده قد مات ؟

قال : يرده الى الذى سلمه اليه .

قلت : فان رجع ليرده الى الذى سلمه اليه فوجده قد هلك ؟

قال : يدفعه الى ورثة المقر له به .

واذا قال : سلم هذه السلعة الى فلان ، وذهب ليسلمها اليه فوجده قد هلك ، فرجع ليردها الى الذى سلمها اليه ، فوجده أيضا قد هلك ؟

فقال : يسلمها الى ورثة الذى سلمها اليه .

* مسألة :

قال القاضى أبو زكريا فى الذى يأمره آخر فقال له : سلم الى فلان مائة درهم ، فسلم اليه خمسين درهماً أنه لا شيء له على الأمر اذا خالف أمره .

* مسألة :

ومن أنفذ الى رجل أن ينفذ اليه مائة درهم ، فأنفذ خمسين فتلفت قبل وصولها اليه ؟

لم يزم المنفذ اليه شيء لأن المنفذ خالف أمره •

*** مسألة :**

ومن أمر رجلا أن يسلم الى رجل دراهم ، فأعطاه بالدراهم حبا ؟
فلا يلزم الأمر للمأمور شيء ، لأنه خالف أمره ولا يرجع اليه
بشيء ، وقد سقطت الدراهم عن الأمر ، لأن المعطى بالدراهم حبا بمنزلة
من تبرع بمال على الأمر اذا أعطى عنه من ماله غير ما أمره • رجع •

*** مسألة :**

وفي جواب أبي الحسن رحمه الله : في رجل عليه لرجل حق ، فقال
الذي الحق للذي عليه الحق : سلم الذي عليك الى فلان ، فقال : انه
قد سلمه الى فلان ؟

ان القول في ذلك قول المأمور مع يمينه ان أراد يمينه اذا صح أنه
أمره باقرار أو بيعة •

وهن غيره قال : نعم ، وقد يوجد ذلك عن أبي على •

وقال من قال : انه لا يصدق لأنه مدع لازالة ذلك عن نفسه •

ومن الجواب : وكذلك لو قال : سلمه الى فلان اليتيم ، فقال :
انه قد سلمه الى فلان اليتيم ، أقر بذلك اليتيم أو لم يقر ، فان ذلك
ثابت والقول قول المأمور مع يمينه •

*** مسألة :**

من الزيادة ، من كتاب الأسيخ ، عن ابن قريش : رجل أتى الى
رجل وقال : أرسلني اليك فلان أن تسلم الى كذا وكذا ، فسلم اليه ذلك ،
فأنكر ذلك الذي ذكر الرسول أنه أرسله ؟

قال : اذا أنكر المرسل ذلك لزمه يمين لذلك الرسول ، ليس عليه
غير يمين •

قلت : فان قال : لا أسلم اليك الا أن تضمن لى بمالى اذا أنكر
المرسل فضمن ، هل يلزمه ان أنكر المرسل ؟

قال : نعم اذا سلم اليه على ما ذكرت من الشرط ، كان له شرطه
عليه ، وبالله التوفيق •

ومن غيره : ويوجد أن الرسول ضامن اذا أنكر المرسل أنه ما أرسله
لن قبض منه في القول الأول ، والله أعلم •

• مسألة :

من الايضاح عن أبى على : وعن رجل وصل الى رجل فقال له :
أرسلنى اليك فلان لتعطينى الدراهم التى له عليك ، فدفع اليه ألف
درهم فأنكر الذى له الحق ما أرسلت هذا ، قال الرسول : قد أرسلتني
قد ضاعت الدراهم من عندى ؟

فليس عليه شىء وتلزمه يمين ما أتلّف الدراهم ولا خان فيها •
رجوع •

باب

في قضاء الحقوق والخلاص منها وقبضها وما
كان على سبيل النسيان والعمد وفي المقاصدة
في الحقوق والانتصار من العروض وغيرها
وما يجوز وما لا يجوز ومعاني ذلك

وسألته عن رجلٍ عليه لرجلٍ دراهم ، فجاء الذي عليه الدراهم
فطرحها في حجر الذي له الحق ، هل يبرأ الذي عليه الحق ؟
الجواب : ان الحجر ليس بقبض حتى يقبض منه أو يتلف ، فان
قبضه أو علم أنه أتلفه ، والا فالحق عليه •
قال غيره : فيها قول آخر •

* مسألة :

وقيل عن موسى بن أبي جابر : في قوم سرقوا دابته ، فأراد أحدهم
التوبة ؟
فقال : انه يعطى أصحابها ما يلزمه في ذلك بالحصّة على قدر عددهم
ويقول : هذا لكم وليس عليه غير ذلك •

* مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن رجلٍ عليه لرجلٍ حق ، والرجل
غائب لا يدري أين هو ، وقد كان يرجو أنه قد أعطاه حقه ، غير أنه
شك فلم يعلم أنه أعطاه أو لم يعطه ، فيسعه ذلك ويبرأ من الحق أو حتى
يصح في نفسه ؟

فعلى ما وصفت ، فهذا عليه الحق حتى يعلم أنه قد أداه الى أهله ، وكذلك اليمين عليه الكفارة حتى يعلم أنه قد كفر يمينه ، وأما الصلاة فقد قالوا : ان شك وهو في وقت الصلاة التي شك فيها لعله فعليه قضاؤها حتى يعلم أنه صلاحها ، وان شك فيها بعد ما فات وقتها ورده لعله على بن سعيد ينتظر فليس عليه أن يرجع يصلحها حتى يعلم أنه قد تركها .

* مسألة :

ومما يوجد عن بشير بن محمد بن محبوب معروضا على أبي الحواري : وسألته عن رجل كان عليه عشرة دراهم ، ثم سرق عشرة دراهم وقضاها في دينه أيبراً من الدين الذي قضاها ؟

قال : لا .

قلت له : فان تاب ورد العشرة الدراهم التي سرقها من الدين الذي قضاها .

قال : اذا تاب ورد العشرة التي أخذها فقد برىء ان شاء الله .

ومن غيره : يكفر بذلك ويبرأ من العشرة التي قضاها ، وتلزمه العشرة التي أخذها ، فمتى تاب من ذلك فقد برىء من العشرة التي قضاها ، ويلزمه ضمان ما أخذ فمتى قضى ذلك فقد برىء ، وهذا على بعض القول .

فصل

في قبض الحقوق

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في رجل كان عليه لرجل دراهم فجاء اليه بدراهم فقال له : تراها هاهنا كذا وكذا درهما من حقتك قبضه ، قال له الآخر : صره في هذا الثوب ، أو يضعه في مأمن ، فذهب عنه ليصره كما أمره ، فذهب صاحب الحق على أنه يأخذ ما وضعه له من حقه ، فلم يجد في الثوب شيئاً ، ولا في الموضع الذي أمره ، وأقر هذا أنه أمر الآخر أن يصره أو يضعه حيث أمره ، وادعى الآخر بأنه قد فعل ؟

فمعى أنه قد قيل : على الذى عليه الحق البينة أنه قد جعله حيث أمره هذا ، لأنه مضمون عليه ، فلا يزول عنه الضمان الا بقبض من صاحب الحق ، وما يشبه معى القبض الذى يحكم عليه بقبضه ، أو يقر بقبضه •
وأما ان كان أمانة فقال له : ترى مالك فأمره أن يجعله في موضع مأمن فلم يجده صاحب المال ؟

كان القول قول الأمين مع يمينه ، لأن الأمانة خلاف المضمون في هذا عندي •

قلت له : رأيت ان قال هذا الذى عليه الحق لصاحب الحق ، ترى حقتك أو هذا حقتك وهو عشرة دراهم ، فقال له : ضعه في موضع كذا وكذا ، موضع آمن ولم يجد صاحب الحق في ذلك الموضع شيئاً ، وادعى الآخر أنه قد وضعه حيث أمره ؟

قال : معى أن على صاحب الحق البينة أنه قد وضعه حيث أمره •

قلت له : فان صدقه على ما قال هذا أنه عشرة دراهم ، فقال : قد صدقتك على ذلك ، وقال الذى عليه الحق : ترى هاهنا عشرة دراهم قد صدقتنى على ذلك ، فقال : نعم ، وأمره أن يجعله فى موضع متلف أو مأمّن ، فجعله الآخر حيث أمره فلم يجد هذا شيئاً وتلف ، هل يكون هذا بمنزلة الأمانة ، ويكون القول قول الذى عليه الحق أنه قد جعله حيث أمره هذا اذا قال : انه قد جعل فيه بعد التصديق ؟

قال : هكذا عندى •

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لرجل درهم ، وعليه له تبعة ، ثم انه قوم على نفسه التبعة بدرهم ، وأضافه الى الدرهم الذى عليه ، ثم سلمها الى الرجل الذى له الدرهم والتبعة ، ولم يعرفه قيمة التبعة ، هل يكون له فى ذلك براءة ؟

قال : معى أنه اذا كانت التبعة مما يحكم عليه فيه بالقيمة ، فأعطاه قيمة ما يلزمه منها من ذلك ، كان له ذلك عندى •

وان كانت مما يحكم فيه لمثل لم يكن له أن يعطيه قيمة التبعة الا برأيه ورضاه بذلك ، أو يعطيه المثل الذى عليه •

قلت له : فالمثل ما هو ؟

قال : معى أنه مما يكال أو يوزن •

* مسألة :

أبو سعيد : وسألته عن رجل عليه لرجل عشرة أجرية حب ، فكالها ووضعها عند غيره وقال : قد كنت لك حقلك عشرة أجرية وقد وضعته لك عند فلان ، فقال له : قد رضيت ، هل يكون هذا قبضاً منه ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : فان قال : قد رضيت ووجه رسولا اکتال له منه البعض
أو أقل أو أكثر ، هل يكون ذلك قبضا اذ قد كاله رسوله منه بأمره ؟

قال : لا يبين لى ذلك ، وانما يضمن ويبرأ الغريم مما قبض منه
رسوله دون ما بقى ، وأما ما بقى فلا يبين لى ذلك أن يكون من مال من
له الحق •

قلت له : واذا لم يثبت القبض ثم تلف الحب ؟

فانما يتلف مال الغريم هكذا عندى •

قلت له : فلم لم يكن ذلك قبضا وقد رضى ؟

قال : انه لم يضعه عند من وضعه برأى صاحب الحق ، وانما
وضعه الغريم برأيه •

وقول الآخر : قد رضيت بغير أن يحصل له فيه أمر لا يثبت القبض
منه لذلك •

قلت له : أرأيت ان قال له : قد كلت حقلك ، فقال له : ضعه عندك
أو ضعه عند فلان ، هل يكون هذا قبضا بالأمر منه ؟

قال : هذا يشبه معنى الاختلاف فى ثبوت القبض ، فيخرج فى قول
أنه قبض منه لأجل أمره فى ذلك ، وبعض يقول : لا يكون قبضا حتى
يقبضه له غريم عن أمره •

قلت له : فان قال له : سلمه الى فلان ، هل يكون هذا قبضا ؟

قال : هذا عندى قبض ويشبه معنى القبض ، ولا أعلم فى ذلك
اختلافا ، فانظر فى ذلك •

* مسألة :

قال سعيد بن محرز ، قال عبد الرحمن بن الحسن : من ترك حقا
مخافة أن يقال طلب باطلا فهو من الرياء •

فصل

في الخلاص وفي قضاء الحقوق
وقبضها وما كان على سبيل النسيان والعمد

وعن رجلٍ عليه لرجل دين ، ثم لم يعلم له وارثا الا زوجته ؟
قال الشيخ : يدفعه الى زوجته ، ويشهد عليها ان صح له
وارث كان عليها أن ترد حصة الوارث •

* مسألة :

وجدت في بعض الكتب ، وقيل يقول : اذا تصدق عن ضمان لمن
لا يعرفه أنا قد تصدقت عليك بهذه الدراهم مما لزمى لمن لا أعرفه
قضاء عن نفسى ، وصدقة عن صاحب الحق الذى على من كذا وكذا •

* مسألة :

وسألته عن رجل عليه لآخر دين فنسيه ، ثم ان صاحب الحق طالبه
ذلك فأنكره ذلك ، هل له ذلك ؟

قال : معى أن الناسى معذور الا أنه عليه التوبة فى أصل الدينونة
بأداء كل لازم له علمه أو نسيه •

✽ مسألة :

مما يوجد عن أبي عبد الله : وعن رجل عليه لرجل مظلمة وهي لا
يمكنه الوصول اليه ؟

فقال : اذا شهد شاهدين أن لفلان على مظلمة كذا وكذا سمي بها ،
ثم مات فانه يبرأ اذا أدبت اليه ، وان كان أوصى الى ثقة ثم مات ،
ولم يؤد الى صاحب الحق حقه ، وكان ذلك من قبل الوصى فأرجو أنه
يبرأ ان شاء الله •

✽ مسألة :

عن أبي الحواري : وعمن كان عليه دين وهو يأمل قضاءه الى أن
مات ، ولم يكن له وصية ، وهو ليس من شأنه الاصرار ، ما القول في
ولايته ؟

فعلى ما وصفت ، فهذا على ولايته حتى يعلم أنه مات جاحدا تلك
الحقوق ، ولا يدين لأهلها بحقهم •

✽ مسألة :

وقال : في رجل طلب الى رجل سلف دراهم فأتاه بدراهم وهو في
ضيعة له ، فقال : قد جئتكَ بالدراهم ، فقال له المتسلف : ضعها على
ذلك الثوب ، فوضعها الرجل واشتغل هذا في ضيعته ، ثم رجع الى
الدراهم فلم يجدها ؟

قال : اذا قال له قد جئتكَ بالدراهم ، وهي كذا وكذا ، فقال له :
ضعها فهي لازمة له •

* مسألة :

أحسب عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر : فالذي عرفت أن من لزمه شيء مما يدرك له مثل مما يكال أو يوزن ، تخلص من جنس ما لزمه ، وإن كان من العروض قوّم ما يسوى قيمة ذلك بالدرهم •

وأما الذهب والفضة فانهما يتكافآن عن بعضهما بعض ، فان أعطى من أحدهما عن الآخر ونوى عما يلزمه فعله يجزيه على ما عرفت ، وإن تخلص عما لزمه من جنسه كان أحوط له ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل عن رجل كان عليه لرجل دراهم فأنفذه اياها ، ورضى بها ، فلما فرغ من نقدها رجع فردها عليه منها شيئاً ، وبطل أن يبده به أيلزمه ذلك ؟

قال : معى أنه اذا خرجت من حال ما ينقد ، ولا يجوز لم يكن عليه قبول ذلك ، وكان على صاحب الدراهم بدلها ، الا أن يأخذها على معرفة أنه مما لا يجوز ، فانه يثبت عليه عندى •

قلت : فان غاب بها عنه ، ثم رجع اليه فطلب أن يبده ؟

قال : اذا صح أنها من دراهمه ، وكان مما لا يجوز كان عليه بدلها عندى •

* مسألة :

عن أبي الحسن : وسألته عن رجل أدخل رجلاً في ماله يعمل له ، فتدأين العامل ديناً من عند صاحب المال ، أو من عند غيره ، فلما حصد العامل عمله ، طلب اليه صاحب المال أن يقضيه ما عليه ، قضاة جميع

ما أصاب من عمله بما عليه له ، هل لصاحب المال ذلك على العامل ، اذا كان صاحب المال يعلم أن على العامل ديناً لغيره ، وكان أقر العامل بالدين قبل أن يقبض صاحب المال ما عليه له ؟

قال : ان كان صاحب المال عنم بما يلزم العامل من دين للناس كان العامل ، أقر معه أو كان هو عالماً بذلك ، وصح معه ، ثم قضاه العامل ما عليه له ، ثم طلب الغرماء بعد ذلك ، لم يكن على المقتضى اثم اذا كان انما قضاه قبل أن يطالبه الغرماء •

وان كان الغرماء طالبوه بحقوقهم من قبل أن يقضيه ، فليس له الا بقدر حصته مما يجب له في مال العامل اذا كان العمل اذا قسم على الغرماء ناله الربع أو أقل أو أكثر ، فليس له أن يقبض من العامل الا بقدر ما يجب له •

قال غيره : وقد قيل : ان الحى في هذا غير الميت ، وله أن يقضيه ، ولو طالبه الغرماء مالم يحجر عليه الحاكم ماله أو يفلسه الحاكم •

* مسألة :

قال هاشم : أخبرنا بشير أن رجلاً من مهرة كان يعقر دواب الناس ، ويسلب وأشباه ذلك ، ثم تاب فقال : وكان يسترفد يؤدي الى الناس حقوقهم ، قال : فقلت لبشير وذلك عليه ؟

قال : ان قدر على ذلك والا فالله أولى بالعدر •

* مسألة :

وأما الذى سلف عامله بحب ، فلما داس الثمرة حملها الى منزلة ؟ فمعى أنه ليس له أن يأخذ حب العامل لنفسه من حقه الا أن يمتنع

العامل عما يجب عليه من ذلك الحق ، ولا يقدر على البلوغ اليه ، ولا يحكم بيلغ اليه ، فانه معى أن له على هذا المعنى فى بعض القول أن يأخذ حقه من هذا الحب ، وقيل : ليس له أن يستوفى من أمانته ، لأن هذا فى يده على وجه الأمانة ، وكذلك عندى يتسلف عليه بأمره فهو كمن سلفه ، وعليه فى ذلك ما عليه فى حقه الذى له •

فصل

المقاصدة فى الحقوق والانتصار من

العروض وغيرها وما يجوز وما لا يجوز

وعن رجل تزوج امرأة بالسر ، ثم ماتت وخلفت مالا كثيرا ، وما عليه حق قليل ، فلم يطلب الى الورثة من الميراث ، ولم يسلم اليهم من حقتها شيئا ، وسكت على حاله ، هل له براءة مما لزمه من حقتها اذا كان له فى مالها أكثر مما عليه من صداقتها ، والمال فى يد الورثة ؟

قال : معى أن الحق الذى عليه هو عليه ، وله ميراثه منه ، وله ميراثه من سائر مالها ، وله أن يأخذه اذا قدر عليه بحكم أو بغير حكم • قلت له : فان كان هذا الرجل لا يستطيع أن يصل الى الشيء مما خلفت زوجته ، هل له أن يقاصص الورثة سرا بما له وعليه ، ويكون له فى ذلك براءة أم لا ؟

قال : معى أن ليس له ذلك ، وعليه أن يسلم اليهم ما لزمه لهم ، وليس له أن يقاصصهم سرا ولا علانية •

* مسألة :

ومن ظلمه رجل فى ماله أو دين عليه له ، فان ظفر له بماله يستوفى منه ، فذلك له ، فان كان من النواع الذى يطلبه به فهو أصلح •

وان كان من غير ذلك باعه ، واستحاط في ذلك لصاحبه ، واستوفى وأعلمه فيما بينهما أنه قد استوفى منه .

وقال من قال : ويشهد له أيضا شاهدين أنه قد استوفى من فلان ما كان عليه ، ولا يطلبه بحق لحال الحدث ، وذلك اذا كان الرجل منكرا له مبعدا عن حقه .

وقال من قال : ويشهد له أيضا شاهدين أنه قد استوفى من فلان يأخذ حقه من أمانته .

قال أبو الحواري : يأخذ من أمانته ، ومن كل شيء اذا كان جاحداً له .

قلت : فان كان مقرا له ، ولم يعطه حقه من قبل افلاس أو تقالس عليه ؟

قال : اذا كان مقرا له فله أن يأخذ من ذلك النوع حبا أو تمرا ، حبا بحب ، وتمرا بتمر ، ودينارا بدينار ، ويعلمه بذلك ، وان كان جاحدا له أخذه به منه مما كان بالقيمة ، ومن النوع الذي له عليه كان من أمانة عنده أو من غيرها .

* مسألة :

وعن رجل له ميراث في مال مثل عروض ودراهم وغير ذلك ، مما لا يظهر ، ولا يمكنه أخذه الا أن يأخذه على سبيل السرقة ، من انقحام أو نقب منزل شريكه ، وطلب غفلته ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه لا يؤمر أن يكسر جدارا ، ولا ينقب منزلا ، فان كان لا يصل الى مائه الا بالفعل مثل هذا كان له أخذ ماله جائزا ، أو عليه ضمان ما أحدثه في مال غيره ، من كسر جدار ، أو نقب منزل ، أو غير ذلك .

قلت : فان انقحم منزلهم فوجدوا امرأة متعرية ، فنظر اليها وعين من الرجل وزوجته مثل مجامعة أو سمع منهما سرا ، هل عليه في ذلك شيء ؟

قال : معى أنه اذا دخل على معنى ما يجب له على اعتقاد الدينونة بما يلزمه ، ولم يعتمد الى نظر محروم ، ولا استماع سر فلا شيء عليه .

* مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل عليه لرجل حق ، وعلى رجل له حق أيضا فغاب ذلك الرجل ولم يقدر هذا عليه بحجة ولا حكم ؟
فمعى أن لهذا الرجل أن يقاخص ذلك الغائب بما عليه له ، ان كان الحق الذى عليهما لبعضهما بعض سواء ، وان كان حق الغائب أكثر من هذا كان له الفضل .

قلت له : فان كان الحق الذى عليهما لبعضهما بعضا مختلفا مثل أنه يكون على أحدهما عروض وعلى الآخر نقد ، هل له أن يقاخصه بقدر ما عليه له ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

فقال من قال : ان له أن يقاخص نفسه بقدر ماله ، مالم يكن العروض سلفا .

وقال من قال : ان كان عليه هو العروض أعنى الذى يقاخص نفسه ، ولم تكن تلك العروض من سلف أنه يبيع مما عليه من العروض بقدر حقه بنقد ، ثم يستوفى ماله على الغائب اذا كان عليه له نقد ،

وكذلك اذا كان على الغائب له عروض ، وكان عليه هو النقد ، فيشتري من العروض بقدر ماله على الغائب ، ويقضيه على هذا القول •

* مسألة :

وقال : اذا أمكن الخصم الحاكم أو من يقوم مقامه ، لم يجز له عندي أن يكون حاكما لنفسه على خصمه ، الا بعد عدم الحاكم أو من يقوم مقامه •

قلت له : فان خاف أن لا يتوجه اليه حق مع الحاكم ، أو من يقوم مقامه من جهة أن ليس له بينة ، أو ليس له بينة تعدل أو نحو هذا ، هل له أن يحكم لنفسه بما حكم له به الحاكم ، أو يقبض من مال غريمه اذا قطع حجته ، أم ليس له ذلك حتى يحاكمه ؟

قال : معى أنه اذا كان محقا في السريرة ، ولم تكن عنده حجة في الظاهر ، فهو عندي معدوم الحاكم على هذه الصفة ، وليس له أن يتعننى فيما لا يرجو فيه نفعا على معنى قوله •

* مسألة :

في مقاصصة الجاحد اذا أراد أن يحلف له يقول له بمعزل من الحاكم : قد أخذت الذى لى من الذى على وأبرأت نفسى من الذى على لك ، ثم ان حلفه حلف بعد ذلك •

* مسألة :

ومن كان له على رجل عشرة دراهم ، وعليه مثلها لغريمه هذا فلهما أن يتقاصصا ، ويرفع كل واحد منهما ما عليه بما هو على وجه الاصطلاح ، وفي نسخة الاصلاح •

وقال بعض الفقهاء : لا يجوز رفع الدين بالدين •

* مسألة :

وان كان لرجل على رجل دراهم دين ، وللذى عليه الدراهم على الذى له الدراهم ، فقال ادفع تلك الدراهم التى عليك لى بالدراهم التى لك على ، فذلك غير جائز لهما وهما على ما كانا عليه •

ولكن الراجح فى ذلك أن ينزلا الى الصلح أن يبرىء كل واحد منهما صاحبه مما له عليه ، والحجة فى ذلك ما نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكالى بالكالى ، ومعناه الدين بالدين •

وفيه أن لهما أن يتقاسما ، ويرفع كل واحد منهما ما عليه بما هو له على وجه الاصطلاح ، قال : وان كان باع له يريد القضاء عن نفسه برىء اذا صار البيع للمشتري ، وليس هذا مثل الأول وبينهما فرق ، والله أعلم بالصواب •

وقال بعض الفقهاء : لا يجوز قضاء الدين بالدين ، ولا يجوز بيع الدين قبل أن يقبض •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد : عن رجل جرده آخر حقا له ، وقدر هذا أن يأخذ من ماله بقدر حقه من سكن الجاحد وحصنه ، هل يجوز له ذلك ؟

قال : يعجبني أن يجوز له ذلك اذا لم يأذن له على قول من يقول : انه تدخل المنازل لانكار المنكر بغير اذن اذا لم يؤذن لهم •

* مسألة :

وهذه مسائل زادها ناسخ هذا الكتاب من النسخة ، وأظنه الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد ، عن أبي علي الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان رحمه الله : سألت وبالله التوفيق ، عن جبار ظلم رجلا شيئاً من ماله ، ثم قدر هذا الرجل على مال الجبار هل له أن ينتصر لنفسه بقدر حقه ؟

فالذي عرفته أنه اذا كان هذا الجبار دائماً بما ظلمه هذا الرجل ، لم يكن له أن يأخذ من مال الجبار شيئاً الا أن يجد ماله بعينه ، وإن كان هذا الجبار محرماً فظلمه ذلك ، وهو يرى أنه حرام كان لهذا الرجل أن ينتصر من الجبار بقدر ما ظلمه ، واختلف في ذلك :

فبعض يقول : انه ليس له الا أن يجد مثل ماله ، وليس له أن يأخذ غير ذلك •

وبعض يقول : ان وجد غير جنس ماله باعه واستنقى في ثمنه ، واشترى مثل الذي له ، وأخذه لنفسه •

وبعض يقول : ليس له أن يبيعه ، وانما له أن يأخذه بالقيمة •
وكذلك اختلف في الأمانة ، هل له أن يأخذ منها ؟

فأجاز ذلك بعض ، ولم يجزه آخرون ، وهذا في حياة هذا الظالم ، وأما بعد موته ، فان كان على الظالم حقوق له ولغيره ، ولم يكن في ماله وفاء للحقوق كلها ، لم يكن له أن يأخذ من ماله الا بالحصة على قدر الحقوق •

وكذلك لو كان في ماله وفاء ولم يصل أصحاب الحقوق الى حقوقهم ، لم يكن له أن يأخذ مما في يده من مال الظالم الا بالحصة ، وذلك هو بعد علمه بالحقوق أو بالبينة على الحقوق ، والفرق في ذلك أن الحي

لو كان عليه حقوق كثيرة ، وليس له الا مال قليل ، وأعطاه هذا الحق الذى له عليه ، جاز له أخذه مالم يجبر عليه الحاكم ماله ، والميت فليس له ذلك وانما له بقدر ما يحكم له به الحاكم •

وكذلك وجدت فى الأثر أن محمد بن روح كان عليه ببعض أسباب السلطان حق ، فسأل أبا الحوارى عن ذلك فقال له : هل كان ذلك الرجل يظلم أباك شيئاً من الخراج ؟ فقال : نعم ، فقال له : فسل أباك أن يجعل لك من الذى ظلمه ذلك الرجل مثل الحق الذى عليك له ، وقاصص بذلك •

وعرفت أنا ذلك اذا كان الذى جعل له ذلك ثقة عنده لئلا يرجع يأخذ هو ذلك الذى جعله لهذا ، ولعل والد محمد بن روح كان ثقة عند أبى الحوارى •

وقد عرفت فى المقاصصة أنه يعلم من قاصصه اذا كان لا يخافه ، وان كان يتقى منه تقيّة أشهد بذلك شاهدين له أنه قد استوفى حقه منه ، لأن الآخر عسى أن يرجع ويتوب ، والله أعلم بعدل ذلك •
فانظر فى جميع ذلك ، ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب ان شاء الله •

* مسألة :

وعنه : وهل يجوز لى أن أقاصص من ظلمنى شيئاً من الأصل بشيء من الأصل اذا أستتر ذلك لى ، فقد عرفت جواز ذلك اذا كان جاحداً ، ولا يجد عليه عليه بينة ما يصل بها الى حقه ، والله أعلم •

* مسألة :

وعنه رحمه الله : وعن المستحل اذا ظلمنى ، وأخذ منى الخراج ،

وظفرت له بشيء من ماله ، هل لى أن أقاصصه به ، كان من جنس ما ظلمنى أو غيره ، كان المستحل حيا مقيما على ما هو عليه ، أى قد مات على اصرار منه أو توبة ؟

فاذا كان مستحلا لم يكن لك أن تأخذ من ماله قصاص ما ظلمك الا أن تجد الشيء نفسه الذى ظلمك اياه ، فلك أخذه ، لأنه فى الأصل أن لو تاب ما حكم عليه برده الا أن يوجد الشيء بعينه ، كان حيا أو ميتا ، والله أعلم • انقضى الذى عن أبى على رحمه الله •

* مسألة :

من كتاب الضياء : واذا وجب على رجل لأعوان الجبابة وعمالهم وكتابهم حق ، وظلم آخر ذلك الرجل الذى عليه ، واغتصب منه ما فله أن يرفع ذلك الحق الذى عليه لهذا الذى أخذه هذا الآخذ منه واغتصبه اياه •

وان كان الغاصب له ، والظالم غير من له الحق ، فقد قال بذلك المسلمون ويبرأ من ذلك الحق الذى عليه ، وايجابهم ذلك أنهم كلهم شركاء فى الأصل وأعوان على الظلم ، والمتعاونون على الظلم والجور كلهم ضمناء وشركاء فى الضمان ، فاذا قدر على شيء من مال أخذ منه مثل الذى ظلم •

* مسألة :

واذا كان عليك لجبار حق فظلم الجبار أحدا من الناس ، فجائز لك أن تسلم للمظلوم مما عليك للجبار ، وقد فعله عمران بن حطان رحمه الله ، فيمن يدعى ظلما من جبار ، فحلفه عمران بن حطان رحمه الله أنه ظلمه ، ثم سلم اليه عمران مما عليه للجبار بقدر ما ظلمه ، والله أعلم •

* مسألة :

من الحاشية عن الفقيه يحيى بن عبد الله السمو على رجل أخذ له العدو مالا وعروضا أو غير ذلك مثل عامر الربيعية أو غيرهم من جميع الناس ، ووقع في يده مثل الشاة أو الجمل ، وأراد أن يذبح الدابة يقومه على نفسه بما يسوى قيمته ، وبنوى ويقول : قد اقتضيت هذه الدابة بهذه القيمة ، وقد انتصرت لنفسى بما أخذ لى ، ويذبح الدابة بعد هذه النية فهي حلال •

وان أخذت له قبيلة فجائز له أن يأخذ من القبيلة الأخرى لأنهم يد مساعدة على ظلم الناس ، وان أخذت عامر الربيعية فجائز أن يأخذ من الربيعية ، وكل من يتهم ومشى عندهم من أهل عمان فما لهم حلال لمن أخذ له مال ، وكذلك الترك والحاشك ، ومن تبعهم فهم يد واحدة من أخذ له الترك أخذ من الحاشك • رجع •

* مسألة :

وعمن كان عنده كتاب استعاره من عند رجل ، توفي الرجل وترك أيتاما ليس لهم وصى ، ومع الرجل كتاب مثله معيرته اياه ، هل لهذا الرجل أن يقاصص نفسه بالكتاب الذى عنده بالكتاب الذى له عند الرجل الهالك ، ويأخذ هو الكتاب الذى عنده بكتابه ؟ وان كان الكتاب الذى عنده أكثر قيمة من كتابه ، هل له أن يطعم الأيتام بفضلك قيمة كتابهم هذا ؟

قال : ان كان الكتاب فى يد الرجل عارية فليس له أن يأخذ كتابه بما فى يده من العارية ، لأنه غير ضامن له ، وانما يأخذ ماله بما يلزمه من الضمان ، الا أن يصح أنه أتلفه بوجه يلزمه فيه الضمان ، أو يلزمه ضمانه بوجه من الوجوه ، فاذا كان هكذا لزمه ضمانه ، ولم يكن للأيتام

وصى يحتج عليه في ذلك بتسليم حقه اليه ، أو لم يبلغ منه الى انصاف
وتسليم ، جاز له أن يأخذ هذا الكتاب بالقيمة التي قد استحقها من قيمة
كتابه على الهالك .

فان كان في قيمته فضل جعل ذلك في نفقة الأيتام ، وفي مصالحهم
على ما يستحق كل واحد منهم ، الا أن يجد شيئاً من مال الهالك يأخذه
بقيمة ماله ليس فيه فضل ، لم أحب له أن يأخذ هذا الكتاب اذا كان
فيه فضل ، ويأخذ ما قدر عليه من مال الهالك مما لا فضل فيه على قدر
حقه ، وليس له على حال أن يأخذ هذا الكتاب ولا غيره ، الا أن يصح معه
أن الهالك قد ضمن كتابه بعوجه من الوجوه .

قلت له : وكذلك ان كان له على هذا الهالك دين أو حق ولم يجد
من يوصله الى دينه أو يعطيه اياه ، أله أن يأخذ هذا الكتاب أو غيره
من الأمتعة ؟ وكذلك ان كان عليه له من الدين مثل الذي له ، أله أن
يقاصه بهذا كله اذا لم يجد من يوصله الى حقه ؟

قال : نعم له ذلك .

* مسألة :

وفيمن عليه لأخيه دين ، وليس له وارث غيره فجحده اياه ، ولم
يقضه حتى مات المجحود وورثه الجاحد ؟

فاذا تاب من الجحود الى الله ، وصار اليه بالميراث فقد برىء ان
شاء الله مع التوبة ، وكذلك ان اغتصبه مالا وأنكره اياه ، فاذا ورثه
وتاب من جحوده اياه وعصيانه ، فتلك توبته ان شاء الله تعالى ، وقد
برىء من ذلك اذا رجع اليه بالميراث .

قال الناسخ : حفظت قولاً ثانياً في هذه المسألة من الأثر ، ولم

تحضرنى المسألة عند كتابة هذه المسألة أن تلك الغصيبة والمظلمة لا تحل
لن اغتصبها بعد موت من ورثه ، فان كان له وارث غيره سلمه اليه ،
والا فرق جميع الذى اغتصبه على الفقراء ، وبالقول الأول نعمل وبه
نأخذ .

* مسألة :

وهن اغتصب مالا من رجل ثم مات المغتصب منه ، وورثه المغتصب ،
ففيه اختلاف :

منهم من قال : لا يجوز للمغتصب أخذ هذا المال كالذى يقتل من
يرثه فلا يجوز له أخذ ماله .

ومنهم من قال : انه قد عصى الله فيما فعل وعليه التوبة الى الله ،
وله أن يأخذ المال الذى ورثه ، وان كان في الأصل مغتصبا له ، والله أعلم .

* مسألة :

ومن جامع أبى محمد : ومن أخذ من دار رجل له عليه حق ؟
فالقسط يلزمه عند أصحابنا لأنه أخذ مال غيره فهو سارق عندهم
بذلك ، والنظر يوجب سقوط الحد عنه اذا كان المأخوذ منه جاحدا للأخذ
منه ، أو ظالما له حقا عليه ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر هنداً
بنت عتبة أن تأخذ من مال أبى سفيان بن حرب حقتها لما شكت اليه من
منعه اياها بحق الزوجية ، فاذا قصد هذا القصد فالنظر يوجب أن لا يلزمه
القطع بهذا الخبر ، والله أعلم .

* مسألة :

وعن رجلين لكل واحد منهما على صاحبه حق ، ثم غاب أحدهما
غيبية لا يقدر عليه ، هل له أن يقاصه بحقهما بما عليه ؟

قال : معى أنه اذا غاب عنه غيبة لا يقدر عليه ولا بالحجة عليه ،
أنه يجوز أن يقاصمه بحقه •

قلت : فان غاب وليس لهذا عليه شيء ، وعلى هذا له كيف يفعل
فى الذى عليه له ، ولا يقدر عليه ؟

قال : معى أنه اذا آيس منه لحقه معنى الاختلاف اذا لم يعرف
موضعه ، ولا يعرف له وارثا •

فاذا عرف موضعه وعرف وارثه غير أنه لا يقدر على الوصول اليه ؟

فمعى أن هذا يزول عنه حكم الاختلاف فى الوقت ، ويكئن الحق
عليه الى أن يقدر عليه •

* مسألة :

وعن رجل عليه لرجل آخر حق ، وكلما تقاضاه به قال له : نعم
أعطيك ، وليس يعطيه شيئاً ، وقدر هذا على شيء من ماله ، قلت : هل
له أن يأخذ بقدر حقه بعد الحجة أو قبلها اذا كان لا يخاف منه ظلما الا
أنه قد مظه ، وهذا محتاج الى ماله ؟

فمعى أنه فى بعض القول أنه اذا مظه مظل ظلم فهو بمنزلة الجاحد ،
وله أن يستوفى من ماله بعد الحجة عليه ان أمنه والا فليس عليه احتجاج
اذا خانته •

قلت : وكيف تكون الحجة عليه فى الذى ينقطع عذره بها ويكون
للغريم أن يأخذ حقه من ماله بعدها ، كان صاحب الحق يقدر على الحكم
أو لم يكن يقدر عليه ؟

فمعى أنه اذا كان يقدر على الحكم ويوصله الحاكم الى الحق
فليس له أن يكون حاكما لنفسه على غيره ، واذا لم يقدر على الحكم

فهناك قيل : له أن يأخذ حقه من غريمه بعد الحجة عليه ، لأنه يحكم لنفسه عند عدم الحاكم كما يحكم له به الحاكم •

ومن الحجة عندي أن يقول له قبل الأخذ لحقه : ان أعطيتنى الحق الذى عليك لم كذا وكذا والا فاعلم أنى ان قدرت على أخذ حقى من مالك أخذته ، وتكون المدة التى يمدده فيها قدر ما يمدده الحاكم فيها اذا كان حاكما له عليه •

* مسألة :

وعن رجل عليه مثقالان لرجل ، وللرجل على الذى له عليه المثقالان مثقال ، فمات صاحب المثقالين ، وأراد الذى عليه المثقال أن يؤدى ما عليه ، كيف يصنع ؟ يخاف ان قال لورثة الهالك ان لأبيكم مثقالين ولى عليه مثقال فيكذبونه ويقولون له : هات شيئا ، هل ينبغى له أن يعطيهم مثقالا وأخذ الآخر من مثقاله الذى له أم لا ؟

قال : لا بأس أن يعطيهم ويمسك المثقال الذى له على الهالك •

* مسألة :

أحسب عن أبى على الحسن بن أحمد : ورجل لى عليه دين وأوصى لى به ، وعلى له تبعة ثم مات ألى مقاصصته ، وأخذ ما بقى من الدراهم أم لا ؟

فما أحب المقاصصة هاهنا ، وأحب أن نقبض مالك وتسلم ما عليك الى الورثة ، الا أن يكون الورثة أيتاما أو أغيايا ، ولا يقدر على ذلك رجوت جواز ذلك على هذه الصفة ، والله أعلم •

انظر يا أخى فى جميع ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب •

* مسألة :

وعن امرأة قتل زوجها أو مات ولم يوص لها بحقها للذي عليه لها ، وكانت معها بينة تشهد لها بحقها عليه ، وعندها منه يتيم ، وترك مالا دون حق زوجته أل هذه المرأة أن تأخذ هذا المال الذي خلفه زوجها ، وهو دون حقها اذ لم تجد من ينصفها ، اذا قدرت على أخذ ذلك سرا أو علانية ، كان الحق الذي لها نخلا أو أرضا أو دراهم أو حبوبا أكل هذا في الحكم سواء ؟

فمعى أنه قد قيل : انه جائز لها أن تأخذ حقها اذا لم تقدر عليه بالحكم ، وما كان من جنس حقها أخذته بنفسه ، وما كان من غير جنس حقها أخذته بالقيمة ، وان أمكنها من يقومه عليها من العدول كان ذلك أقوى حجة عندى ، ولعل ذلك يوجبها عليها بعض اذا أمكنها ، واذا لم يقدر على ذلك وأخذ به بالقيمة التى لا شك فيها أنها عدل فأرجو أنها يسعها ذلك •

* مسألة :

فى الزوج اذا كان باقيا عليه لزوجته شىء من نقدها ، قلت له : فان أودعها دراهمه من ماله ، هل يجوز لها أن تأخذ منه بقية نقدها بغير رأيه اذا لم يكن جاحدا لها فى الأصل ؟

قال : ليس لها ذلك الا بعد الحجة والجحود منه أو الظلم •

قلت له : فان جحدتها حقها ولم تأمر أن تأخذ من ماله بعلمه ، ويمكنها أن تأخذ بغير علمه ، هل لها ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل : اذا خافت على نفسها منه أو على مالها أن يظلمها ان احتجت عليه ، وقد ظلمها أو جحدتها كان لها أن تستوفى من ماله وتشهد له بسريرة •

قلت له : فهل يسعها أن لا تشهد له جهلت ذلك أو علمت ؟

قال : معى أنه اذا أمنت أن تشهد له لم يسعها ذلك ان كان يعلم أن الحق عليه ، ودائن بأدائه •

قلت له : وكذلك ان حضرها الموت أعليها أن توصى ؟

قال : نعم ، هكذا يعجبني اذا كانت على هذا السبيل •

* مسألة :

وذكرت في امرأة لها على زوجها كسوة ونفقة ، ولم يكسها ولم ينفق عليها ، ومنعها ذلك ، ولم يجد من ينصفها منه وهو غير غائب ، قلت : هل لها ان قدرت على شىء من ماله أخذته من غير أمره لكسوتها ونفقتها ومؤنتها ؟

• فنعم لها ذلك في بعض قول المسلمين •

* مسألة :

ومن جواب أبى سعيد : في رجل سخره سلطان الجور يحمل له طعاما أو غيره على دابته الى بعض البلدان ، ولم يعطه كراء ذلك ، هل يجوز له أن يأخذ من طعام هذا السلطان أو من ماله بقصاص كرائه ؟

• فمعى أنه قيل له ذلك اذا لم يقدر على الانتصار بالحكم •

* مسألة :

من جامع ابن جعفر : قال أبو سعيد رحمه الله : في المرأة اذا عدمت الحكم في فرض الرباية على ولدها ، وفي يدها له ماله ؟

انه يجوز لها أن تأخذ من ماله بمقدار الفريضة على سبيل الانتصار عند عدم الحكم ، ولا يجوز لها أن تنتصر لغيرها أن لو كان في يدها مال لم تنتصر لغيرها اذا كانت له والدة غريبة ، وله في يدها مال ، وليس انتصارها لغيرها مثل انتصارها لنفسها •

وهن غيره قال : بلغنا أن هند ابنة الوليد بن عقبة وصلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شاكية من زوجها ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من ماله ما يكفيها ويكفي أولادها ، وهذه أيضا حجة لمن قال : ان للانسان أن يأخذ من مال من ظلمه من غير جنس ما أخذ منه ، والله أعلم •

* مسألة :

من جامع ابن جعفر : ومن ظلمه رجل في ماله أو دين له عليه ؟

فان ظفر له بمال يستوفى منه فذلك له ، وان كان من النوع الذي يطلبه به فهو أصلح ، وان كان من غير ذلك باعه واستحاط في ذلك لصاحبه ، واستوفى حقه ، وأعلمه فيما بينهما أنه قد استوفى منه •

وقال من قال : ويشهد له أيضا شاهدان أنه قد استوفى من فلان ما كان له عليه ، ولا يطلبه بحق لحال الحدث ، وذلك اذا كان منكرا لـه مبعدا له عن حقه •

قال غيره : أرجو أنه اذا كان يخافه فليس عليه أن يخبره ، ولكن يشهد له أنه قد استوفى منه ما عليه ، لأنه ربما تاب وقد مات المظلوم فسلم ما عليه الى ورثته ، والله أعلم فينظر في ذلك • رجع •

وقال من قال من الفقهاء : ان كان الذى فى يده للذى ظلمه أمانة فلا يأخذ حقه من أمانته •

ومن غيره : قال أبو سعيد رحمه الله : معى أنه قد قيل ما يشبه هذا ، وقيل : ان له أن ينتصر من أمانته عند الظالم له ، كما له أن ينصر من ماله من غير الأمانة •

وليس الانتصار بالعدل من الخيانة ، وليس بعد أخذ الحق الواجب اذا تلف المال فيه ثبوت معنى أمانة ، وإنما يصح معنى الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم أن يرد الأمانة الى من ائتمنه اذا كانت فى يده باقية ، ولا يخن من خانه بظلم ، وإنما الخيانة بالظلم ، فقد قال الله تبارك وتعالى : (ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) وقال : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ففى المعنى أن المكافأة تخرج على معنى فعل الفاعل فان كان ليس عند الانتصار سيئة • رجع •

باب

في قبض الدين المشترك وغيره وفي قبض
الحقوق وما يجوز فيه التصديق في الامتناع
عن قبض حقه وفي الحوالة والضامن والكفالة

وان كان على رجل لرجل دين ولغائب مشترك ؟

فان لم يكن للغائب وكيل أقام له الحاكم وكيلا وقبض حصته ،
وقبض الحاضر الذي له ، فان ضاع الذي للغائب من يد الوكيل فلا
ضمان على الوكيل ولا الحاضر ، والا يلحق الشريك أيضا بشيء وان لم
يكن للغائب وكيل ، وقبض الحاضر حصته ، وبقية حصة الغائب فضاعت
فان الغائب يحاصص الشاهد فيما قبض ، ويكون الذي تلف بينهما جميعا •

* مسألة :

وعن أبي ابراهيم في رجل أوصى بدين لجماعة ؟

قال : ليس لأحدهم أن يأخذ حصته من ذلك حتى يعلم أن شركاء
قد أخذوا حصتهم الا أن يكون الوصي ثقة •

* مسألة :

من الزيادة المضافة ، زادها ناسخ هذا الكتاب : وفيمن أقر لرجلين
بعشرين درهما وأحدهما غائب ، فلما مات المقر سلمه ورثته الى الحاضر
مالا بالحق كله فأصلحه حتى زاد ثم قدم الغائب فطلب نصفه ؟

فان للغائب الجبار ان شاء أخذ النصف ورد على صاحبه ما عني
فيه ، وان شاء أخذ عشرة دنانير التي أقر له بها الميت •

* مسألة :

وقيل : من كان عليه دراهم لغائب فسلمها في صلاح مال الغائب ،
الذي يحكم بصلاحه حاكم العدل أجزاءه ذلك ، وان كان غير ذلك فلا يجزيه •
رجوع •

* مسألة :

عن أبي علي الحسن بن أحمد : ورجل بات وله على رجل عشرة
دراهم ، وخلف ابنين أحدهما غائب فقات للحاضر : أن يأخذ حصته ،
وليس هذا مثل الأمانة •

فصل

في قبض الحقوق وما يجوز فيه التصديق

* مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن رجل كان عليه لرجل حق فأعطاه
صرة دراهم وقال له : هذا حقك ، أو هذا — وفي نسخة وهو كذا وكذا
فقبضه صاحب الحق ، ثم ادعى صاحب الحق أنه وزن الدراهم فنقضت
عما قال فالقول قول من ؟

فعلى ما وصفت فالقول قول صاحب الحق مع يمينه اذا لم يكن
الذي عليه الحق وزن الدراهم قدام الذي له الحق ويكون الذي له الحق
لما سلم اليه الدراهم قبضها منه على التصديق منه له ، وأظهر ذلك
بلسانه ، وقال انه قبل هذا — وفي نسخة قبض هذا منه ، وقد صدقه
على ذلك ، فليس له بعد ذلك رجعة على الغريم •

ومن غيره : الا أن يزنها قبل أن يفترقا فان له الرجعة اذا انقضت ،
ولو كان قد أخذها على التصديق اذا لم يغيب بها •

* مسألة :

قلت له : أرأيت إن قال له : قد كلت حقتك ، فقال له : ضعه عندك
أو ضعه عند فلان ، هل يكون هذا قبضا منه بالأمر ؟

قال : هذا يشبه معنى الاختلاف فيخرج قول أنه قبض منه لأجل أمره
في ذلك ، وبعض يقول : لا يكون قبضا حتى يقبضه له غيره عن أمره •

قلت له : فان قال : سلمه الى فلان ، هل يكون هذا قبضا ؟

قال : هذا عندي قبض ويشبه معنى القبض ، ولا أعلم في ذلك
اختلافا فانظر في ذلك •

* مسألة :

وعن رجل له على رجل سلف فقال : كله وسلمه الى فلان ، أو
اجعله عند فلان ففعل ذلك ، هل يكون ذلك قبضا منه ؟

قال : أما قوله : سلمه الى فلان فذلك معنى أنه قبض ، وقوله :
اجعله عنده ، فمعنى أنه قد قيل في ذلك باختلاف :

فبعض قال : ان ذلك قبض منه •

وبعض قال : لا يكون ذلك قبضا منه •

* مسألة :

أحسب عن أبي على الحسن بن أحمد : ورجل لي عليه دين فسلم
لي شيئا أبيعته واستوفى فنتلف يكون بمنزلة الرهن والأمانة ؟

فجو عندنا بمنزلة الأمانة حتى يستوفى حقه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن كان يطلب رجلا بألف درهم فقال الطالب للمطلوب اليه : اذا
أنيتنى بخمسمائة درهم يوم كذا وكذا فإلخمسمائة الباقية لك هبة ، فأتاه
المطلوب بالخمسمائة فكره الطالب ترك الخمسمائة الباقية ؟

فذلك خلف منه وإثمه عليه ، ولا يثبت عليه ذلك الوعد فى الحكم
ان شاء الله •

* مسألة :

ومن كان له على رجل ألفه درهم فقال له : قد أبرأتك من ذلك
الألف على أن تسلم لى عشرة دراهم ؟

فهذه براءة فيها مثنوية ، فان رجع عليه كان له الرجعة ، واما اذا
قال له : اذا سلمت الى عشرة دراهم فقد أبرأتك من الألف
فسلم اليه فقد برىء وليس فى هذا مثنوية •

فصل

الامتناع عن قبض حقه

وسئل عن رجل لزمه لرجل تبعة ، فعرض عليه أن يقبض قيمتها فامتنع ، فسأله أن يبرئه مما لزمه له منها ، فامتنع كيف يفعل هذا الرجل فيما قد لزمه لهذا الممتنع ؟

قال : معى أن الذى قد لزمه التبعة يرفع على هذا الرجل الممتنع عن قبض حقه ، فاذا حضر الى الحاكم خيره الحاكم بين أن يقبض ما أقر له به هذا الرجل أو يبرئه مما قد لزمه ، فان امتنع عن هذين الأمرين خيره الحاكم على أن يفعل أحد هذين الأمرين : أما أن يقبض حقه ، وأما أن يبرىء هذا الرجل مما قد لزمه له ، ولا عذر له فى ذلك •

قلت : فان أعدم هذا الرجل الحاكم أن يرفع عليه ، وامتنع هذا الرجل أن يقبض منه حقه أو يبرئه ، وأراد هذا الرجل الخلاص مما قد لزمه كيف يفعل ؟

قال : سعى أنه يختلف فى ذلك :

قال من قال : من عرض عليه حقه فلم يأخذه فلا حق له ، فعلى هذا فعندى أنه لا وصية عليه ، وقد برىء من ذلك على هذا المعنى • ومعى أنه قيل انما هو لاحق له فى القبض والتسليم ، والحق بحاله ، فعلى هذا تكون عليه الوصية بذلك •

✽ مسألة :

زيادة زادها الناسخ من كتاب الضياء : ومن دعى الى قبض حقه فامتنع عن أخذه ، فان الغريم لا يبرىء بذلك ، ولكن يرفع عليه ليأخذ حقه ، وهو قول أبى المؤثر •

وقال من قال بييراً اذا دعى الى أخذ حقه فامتنع وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله •

* مسألة :

وقيل : من كان في يده شيء من الربا فتلف من يده أنه ضامن للذي له ذلك ، لأنه كان عليه أن يسلمه اليه ولم يكن معه على وجه الأمانة ، وانما كان معه بسبب بيع •

فصل

الأمر بمبايعة انسان أو بمداينته

* مسألة :

أحسب عن أبي ابراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر : في رجل أراد أن يسلف رجلاً ولم يكن له به معرفة ثقة أو غير ثقة ، معدم أو غير معدم ، فقال له رجل ممن يثق به : سلفه فسلفه ثم لم يعطه فرفع السلف على من أشار عليه أن يسلفه الى عمر بن محمد القاضي رحمه الله : ألزم عمر بن محمد المشير الحق •

* مسألة :

وعن رجل يحضر تاجراً فيأتيه رجل يشتري منه فيقول للتاجر : هذا الرجل موسر فيبيع له التاجر ، فاذا الرجل ليس بموسر ، هل يلزمه ذلك ؟ فقال : لا يلزمه •

ومن غيره قال : وقد قيل انه يلزمه لأنه غره •

وقال من قال : ان كان موسراً ثم أفلس فلا ضمان عليه ، وان كان ذلك الوقت غير موسر فقد لزمه الضمان لأنه غره .

فصل

في الحوالة

ومن جواب الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله : وفي رجل عليه لرجل دراهم وله مع رجل آخر دراهم ، فجمع بينهما أو أمر الذي له الدراهم بدراهمه على الذي عليه له الدراهم بحضرتها جميعا ، واستقبله وأخذ منه بعضها ، الا أنه لم يبرئه الآخر ، ثم بدا للمأمور له أن يرجع على الأمر بدراهمه الذي بقيت على المأمور عليه ، واحتج أنه لم يبرىء الأمر من الدراهم ، وانما استقبل الأمر فلم يعطيه شيئا ، هل له الرجعة على الأمر ، أم لا رجعة له اذا أخذ من المأمور عليه بعض الدراهم ، وكذلك هل للأمر رجعة على المأمور عليه أم لا ؟

الجواب : ان له الرجعة فأما الأمر فلا رجعة له على قول ، والمأمور له الرجعة ، وقد قيل : لا رجعة له لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أحيل بحقه على ملي فليحتل » وقيل : من تمام الاحالة فلا رجعة له أبدا ، والله أعلم فينظر فيه .

* مسألة :

ومن كان له على رجل دراهم الى أجل فباعه رجل ثوبا بتلك الدراهم ، وأحال عليه ؟
فذلك جائز .

* مسألة :

من الزيادة المضافة ، زادها ناسخ هذا الكتاب : ومن باع بيعة أو اشترى من رجل على أن يحيله بالثمن على غريم له ، فتبايعا على ذلك ، والمحال عليه غائب ؟

فالبيع ضعيف منتقض الا أن يجمع بينه وبين الغريم ، ويحيله عليه بالثمن ، ويقبل له الغريم بالثمن فانه جائز •

* مسألة :

من الحاشية من جواب الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله : وفي رجل عليه لرجل دراهم ، وله مع رجل دراهم ، فجمع بينهما ، وأمر للذي له الدراهم بدراهمه ، على الذى عليه له الدراهم بخضرتهما جميعا ، واستقبله وأخذ منه بعضها ، الا أنه لم يبرأ الأمر ، ثم بدا للمأمور له أن يرجع على الأمر له بدراهمه التى بقيت على المأمور عليه ، واحتج أنه لم يبرأ الأمر من الدراهم ، وانما استقبل الآخر فلم يعطه شيئا ، هل له الرجعة على الأمر أم لا رجعة له اذا أخذ من المأمور عليه بعض الدراهم ، وكذلك هل للأمر رجعة على المأمور عليه •

الجواب : ان له الرجعة فأما الأمر فلا رجعة له على قول ، والمأمور له الرجعة ، وقيل : لا رجعة له لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيل بحقه على ملى فليحتل » وقيل : من تمام الاحالة فلا رجعة له أبدا والله أعلم فينظر فيه • رجع •

فصل

في الضمان و في الرسالة بالأخذ وفي الأمر بالبيع

وسألته عن رجل ضمن لرجل على رجل بحقه ، وهو كذا وكذا وأبرأ
الذي له الحق الذي عليه الحق ؟

قال : فالحق على الضمين لصاحب الحق ، فان لم يبرأ الذي له
الحق الذي عليه الحق لما ضمن له الضمين بالحق كان له بذلك ان شاء
طلب الضمين بحقه ، وان شاء طالب الذي عليه الحق له ، الا أن يكون
الضمين مفلسا ، فانه يرجع بحقه على الذي عليه الحق ، والمفلس الذي
لا مال له ولا علة ولا صنعة •

* مسألة :

أبو محمد : اذا أبرأ المضمون له الضامن برىء الضامن ، والحق باق
على المضمون عنه ، ولو أبرأ المضمون عنه لم يبرأ الضامن •

قال : وفي حفظ أبي قحطان : وان أبرأ المضمون له الضامن برىء
الضامن والمضمون عنه ، وان أبرأ المضمون عنه لم يبرأ الضامن •

* مسألة :

وعن رجل يقول لرجل : بع من فلان ، وفي نسخة لفلان ، فانه وفي
أو يقول له مال فبع منه ثم يجده مفلسا ولا مال له ، فيرجع الى الذي
أمره ، هل يدركه بشيء ؟

فانه يدركه على ما وصفت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال : أبو المؤثر : ان كان قال : بع منه فانه وفي له مال وهو كذلك ، ثم أفلس فلا يدركه بشيء ، وان قال له ذلك ، وفي نسخة وان كان قال له كذلك وهو مفلس أو لا مال له فعليه الدرك .

قال غيره : الأمر على وجهين : فان أمره على وجه السؤال له والطلب فهو كما قال أبو المؤثر ، وان أمره على وجه الأمر فهو كما قال الأول .

فصل

في الكفالة

وقال : وفي رجل كفل لرجل بحق على رجل ، ثم غاب الكفيل أنه لا يرجع بحقه على الذي كان عليه أصل الحق .

قلت : فان أفلس الكفيل أيرجع بحقه على صاحبه الأول ؟

قال : نعم الا أن يكون أصل مبيعتهما على أن يكفل له بحقه ذلك الكفيل .

✽ مسألة :

وفي رجل لزم رجلا ادعى عليه مائة دينار ، أو لزمه ولم يدع عليه مائة دينار ، فقال له رجل : دعه فأنا كفيل بنفسه الى غد ، فان لم أوافك به غدا فعلى مائة دينار ، فرضى بذلك فلم يوافه به الغد ؟

قال : يلزم الكفيل المائة الدينار اذا صحت على المكفول عليه ، وأقر بها قبل الكفالة ، وأما اذا أقر بها بعد الكفالة فلا يلزم الكفيل أقراره .

✽ مسألة :

قال أبو الحواري : من كفل بنفس رجل فقال : ان لم آتكَ به غدا فعلى الحق ، فأتاه من بعد غد ؟

انه لصاحب الحق الخيار أيهم شاء أخذ بحقه ان شاء الكفيل ، وان شاء المكفول عليه ، واذا قال قد كفلت عليه ولم يقل بالحق ولا بنفسه ، فعليه الحق ان غاب أو أفلس ، واذا كفل بالنفس فليس عليه الا نفسه ولو أفلس •

✽ مسألة :

وقيل في الرجل يكفل بنفس الرجل ، فان لم يواف به فعليه المال ، فمات المكفول عنه ؟

قال : على الكفيل المال •

قال أبو الحواري : ان مات المكفول عنه في الأجل فلا شيء على الكفيل ، وان مات بعد الأجل فعلى الكفيل •

فصل

الاشتراك

وعن المتفاوضين يعترفان ، وعليهما دين ؟

قال : لأصحاب الدين أن يأخذوا أيهما شاعوا بجميع الدين ، فان أخذوا أحدهما فأدى شيئاً لم يرجع بشيء حتى يؤدي أكثر من النصف ، فان أدى أكثر من النصف رجع على صاحبه بالفضل على النصف •

✽ مسألة :

وعن رجلين اشتريا من رجل عبداً بألف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ، فأدى أحدهما شيئاً ؟

قال : لا يرجع على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف ، فاذا أدى أكثر من النصف رجع على صاحبه بالفضل على النصف •

تمت القطعة السابعة من كتاب (جواهر الآثار ومنهج الأبرار
والحجة على الفجار) في القضاء وأخبار القضاة والأئمة والتثبيت في
الأحكام ، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي الدعاوى والأحكام ،
وفي الشهادات وفي الأيمان وألفاظها ولزومها ، وفي الوكالات والوكلاء ،
وفي الأحكام وانفاذ الحكم بين الخصماء ، وفي الدين والمديون والمفلس ،
وفي قضاء الحقوق والخلاص منها وغير ذلك مما لم نذكره .

ويتلوها ان شاء الله تعالى القطعة الثامنة من كتاب (جواهر الآثار
ومنهج الأبرار والحجة على الفجار) في الأحكام في المضار في الطرق
وغيرها ، وفي بناء المساجد ، وفي الصوائف والأودية ، وفي الشفع ، وفي
البحر وحريمه ، وفي الأنهار والأحكام في الأموال والطرق والسواقي
وفي العمل والعمال ، وفي الاجارات والأكرية ، وفي القسم والقسام ، وفي
الأمانة والعارية ، وفي اللقطة وفي الضمانات وما يلزم فيه الضمان وما لا
يلزم وفي الحل والخلاص منها وغير ذلك مما لم نذكره .

وكان تمامه صباح الثلاثاء لثمانى ليال خلون من شهر ربيع الأول
من شهور سنة احدى وثمانين سنة ومائة سنة وألف سنة منذ الهجرة
الاسلامية على مهاجرها أوفر الصلاة والسلام ، على يد العبد الذليل
الحقير الفقير الضعيف ناسخ العلم الشريف ناصر بن سالم بن محمد بن
عامر بن درويش الخصيبى النزوى وحرره بيده الفانية نسخها للشيخ
الثقة العدل الولى والبر الخفى محمد بن خلف بن سعيد بن خلف بن حمد
ابن حجيج النساج الأدمى رزقه الله حفظها والعمل بما فيها واغفر اللهم
له ولوالديه ولجميع المسلمين أمين أمين .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مَقْدِمَةٌ

الحمد لله ، والثناء عليه بحسن صنعه ، مع الشكر له على تظاهر
نعمه ، وفواضل قسمه •

الحمد لله على نعمه وسنه ، وما عرفناه من دينه ، وأضاء لنا من
نوره ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم •

وصلى الله على سيدنا محمد النبي صلى الله عليه وسلم تسليما
كثيرا •

بَاب

في الأحكام في المضار في الطرق والأشجار المائلة
المنيفة وفي صرف المضار عن المنازل والأموال
وفيما دخل في مال غيره وفي الأبواب والميازيب
وفي الكنف والبوايع وفي المضرة إذا كانت من
قبل غائب أو حاضر وفي الجار إذا طلب صرف
أذية النساج وفي قسمة الوجيهين وفي التتور
والرحى وغير ذلك

ومن جامع ابن جعفر : وللحاكم أن يأمر بصرف المضار عن طرق
المسلمين والمساجد ، ومال الأيتام والأغنياء ، وليقم من يقوم به ،
ويحجر الناس أن يضر بعضهم بعضا .

* مسألة :

وسئل عن رجل طلب إليه رجل أن يعيره ساقية في أرضه ، والمستعير
يقطع بالساقية طريقا ، والمعير يعلم بذلك ؟
قل : معنى أنه لا يسعه أن يعينه على ما لا يسع .

* مسألة :

ومن الحاشية ، من كتاب التاج : قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« من ضيق الطريق فلا جهاد له » ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« ملعون من آذى المسلمين في طرقاتهم » .

قال الشيخ الفقيه عثمان بن أبي عبد الله الأصم رحمه الله : وحفظت
أنه يؤذى الطريق ما يؤذى العين ، وكذلك يؤذى المسجد ما يؤذى العين .

* مسألة :

من غير الكتاب ، والزيادة المضافة اليه : قال القاضى أبو على :
قال بعض الفقهاء : انه من سقف على طريق جائز ما لا يضر بالركبان أنه
لا بأس عليه فى بعض القول ، والله أعلم •

* مسألة :

وكل جدار أو نخلة أو شجرة ، ومالت كلها على أرض قوم ، أو
شئ من أعضائها ، فان ذلك يصرف •

* مسألة :

قيل : وكذلك من أحدث فى هوى طرق المسلمين كما فى جداره ، أو
أشرع جناحا ، أو أغمى على طريق المسلمين ؟

فكل ذلك يؤخذ بصرفه حتى يؤتى شاهدى عدل أن ذلك كان قد
سبق له حجة ثابتة ، وأنه قد اقتضى ما كان يستحقه من ذلك •

وان كان المحدث لذلك قد مات ، فلا يصرف حتى يشهد شاهدا عدل
أن ذلك باطل ، والا فهو بحاله ووزره على من وضعه ان كان بغير الحق •

وكذلك فى الأول وليس لحبسه غاية الا زواله ، أو يصح أنه قد
من قبل ، ويأخذه الحاكم بازالته ، فان أزاله والا حبسه الحاكم حتى
يزيلسه •

وكذلك فى الأول وليس لحبسه غاية الا زواله ، أو يصح أنه قد
أحدث بحق ، والا فهو باطل فى ظاهر الحكم ، لثبوت حجة الطريق ،
وقد قالوا : ان من أحدث فى أهواء الطريق كمن أحدث فى أرضها لثبوت

الحجج ، واستحقاق ذلك بالملك ، وهي لا تجوز أن يجعل أملاكاً بغير عوض ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً من قول المسلمين •

وقد حفظنا عن فقهاء المسلمين أنه لا يجوز أن يحدث فيها ساقية ولا نفقا تحتها من مال إلى مال ، ولو لم يكن في ذلك مضرة على الطريق في الوقت في النظر ، لخوف ثبوت الحجة ، وتولد المضرات فيها ، وقد جاء في الخبر بالنص ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ملعون من آذى المسلمين في طرقهم » وما لعن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الكهائر •

وإذا أحدث فيها المحدث بما لا يجوز في حكم العدل ، كان لمخالفته الحق مبطلاً ، ولا شيء أشد على المسلمين آذى ، ولا مشقة ممن واقع باطلاً في حكم دين الله ، لأنه قد قيل : لو عصى الله بالمشرك لآذى المسلمين بالمغرب بذلك جاءت الآثار عن ذوى الأبواب والأبصار •

* مسألة :

فهل لمن أراد أن يخرج سهاداً من منزله ، أن يطرحه في الطريق الجائر أو غير الجائر ، مثل يوم أو يومين ، أو نصف يوم إلى أن يحمله ؟ قال : معى أن في بعض القول أن ليس له ذلك على حال ، ويمنع من ذلك •

وفي بعض القول : أن له أن ينتفع بالطرق الجوائز ما لم يبين في ذلك مضرة فيطرحة في أول النهار ، ويخرجه في آخره ، إذا لم يكن تراباً نجساً •

* مسألة :

من الحاشية : قال الشيخ الفقيه عثمان بن أبى عبد الله الأصم

رحمه الله : ولا تجوز الأحداث في طريق المسلمين ، ولا في هوائها ، لأن لكل حد من حدود البقع التي تملكها بنو آدم أو المساجد ، أو الطرق كل ذلك فله حده من الأرض السابعة ، إلى سماء الدنيا ، وجميع الأرض على البحر الأعظم الذي خلق الله منه السموات ، وهو الذي لا تجرى عليه السفن ، وإنما تجرى السفن في هذه البحور التي على الأرض أجلبة مجعولة فيها ماء ، لتجرى الفلك فيها منافع للناس ، من نعم الله عز وجل والله أعلم • رجع إلى الكتاب •

فأما الفسل فهن الحكام من رأى فسح ثلاثة أذرع ، ومنهم من رأى أن يفسح عن الجدار لعله الجدر ذراعا •
ومن غيره قال : نعم قد قيل ذلك •

وقال من قال : انه يفسح عن الحد بقدر ما اذا قامت الفسلة نخلة ، قامت في مال الفاسل ، ولم يضر صاحب الأرض •

وكل من لم يفسح واستفرغ حده ، فان قام فسله ودخل في حد غيره فهو مصروف ، وكذلك يصرف عن الجدر ما يضر بها من الزراعة والماء ، ويفسح ذلك حتى يرى العدول ، انه لا مضرة عليه فيه •

وعن أبي عبد الله رحمه الله : اذا مات الذي بنى الجدار ، فعلى صاحب الأرض أن يصرف الماء حتى لا يضر بجداره ، وان كان الذي أحدث البناء حيا ، وكان محدثا له ، ولم يترك لجداره عزا ، فليس على صاحب الأرض أن يترك من أرضه عزا للجدار •

قلت له : فان باع صاحب البناء بناءه ، وزال من يده ؟
قال : هو محدث ما كان الذي بناه وأحدثه حيا ، ولو زال من يده •
قال أبو المؤثر : الوارث والمشتري في هذا سواء ، ان كان للجدار

عز فهو على ما اشترى المشتري ، وورث الوارث ، الا أن يكون مع صاحب الأرض بيعة ، أن العز كان عارية ان لم يكن للجدار عز ، فعلى صاحب الأرض أن يصرفه عن الجدار مس الماء ومس الزراعة ، الا أن يكون مع صاحب الجدار بيعة أن الجدار كان له عز •

وكذلك كل ما سبق من الأحداث في مثل هذا الذي يحدث في الطرق وغيرها ، ومات المحدث له ، فقد توقف الأكثر من الحكام عن صرفه ، ولا يجوز لأحد أن يحدث في شيء من الطرق الجائزة حدثا في أرضها ولا سماءها •

وكذلك لا يحدث الى جنبها كنيفا ولا تنورا ، يخاف منه ضرر النار ، وكل هذا مرفوع عن الناس أيضا اذا طلبوا رفعة ، وكان محدثا عليهم ، وما سبق من ذلك فانما يرفع عنه ما حدث منه من المضرة •

* مسألة :

وعن رجل له نخلة على وجين فلج ، والطريق على وجينه الآخر ، هل يسع هذا الرجل يحضر عن نخلته بالشبق اذا كان تلحقه مضرة ؟

قال : معى اذا كان يلحق الطريق مضرة لم يكن له أن ينفع نفسه ويضر بالمسلمين في طريقهم •

* مسألة :

وللحاكم أن يأمر الناس بصلاح الطريق ، وان لم يرفع اليه ، وان كانت طريق جائزا بين أموال الناس من نخيل وزراعات ، ونشأ في الطريق ، وعلى حد الطريق شجر حتى غير الطريق أخذ كل انسان باصلاح الطريق مما نحادد ماله على قدر ما كان له الى نصف الطريق مما يواليه •

وعلى أهل كل جانب صلاح نصف الطريق ، والنصف الآخر على أهل الجانب الآخر ، وان قال أصحاب الأموال أن الطريق واسعة ، كان مثل باع أو بالذراع ، ونحن لم ندخل الطريق في أرضنا ، وانما المضرة من الأشجار الناشئة في الطريق ، فيقوم باصلاحه أهل البلد أو من شاء أو نحن بريئون من هذا ، فليس لهم ذلك ، وعليهم اصلاح الطريق ، وهو لهم لازم الا أن يكون الطريق في غير القرى ، فمن قام باصلاحها فله ثواب ذلك •

ومن غيره قال : نعم قد قيل اصلاح الطريق التي بين القرى على المسلمين في بيت المال •

قال أبو سعيد ، وقد قيل ان اصلاح الطريق التي بين الأموال على أهل البلد ، وليس ذلك على أهل الأموال خاصة ان لم يكن ببيت مال ، وان كان بيت مال كان ذلك في بيت المال •

ومنه : وان وقع الفلج في الطريق ، أو جرى فيها سيل حتى حفرها من مواضع ، وتوعدت كان صلاح ذلك على أهل البلد ، وكذلك صلاح القناطر على أهل البلد •

* مسألة :

وقيل : على أهل القرى عمارة طرقتهم الجوائز ، ومساجدهم وأفلاجهم ، فعلى أهل القرية جميع عمارة المسجد الجامع ، وعلى أهل كل حارة أن يعمرؤا مسجد حارتهم •

* مسألة :

والجدر اذا انككت ، وفي نسخة اذا انكفت وخيفت ومالت ، أمر صاحبها بطرحها ، وان انقلعت من عرض فهي مخوفة ، وان انشقت

مصعدا من الأرض إلى السماء ولم تتفلق من الأصل ، ولم تمل لم يؤخذ بها ، ولم يطرح •

✽ مسألة :

من الحاشية : وقال أبو القاسم في جدار مال على طرق المسلمين وأموالهم ، أنه يقوم على رب الجدار ، ويأمره الحاكم بأمره عن أموال المسلمين ، فان صرفه والا ضمنه الحاكم ما أصاب جداره ، وليس للحاكم أن يصرف الجدار ، وليس سبيله سبيل الشجر والنخل لأن الشجر والنخل يقوم على ربه اذا مال على طريق المسلمين وأموالهم ، فان صرفه ربه بعد التقديم عليه والا صرفه الحاكم •

✽ مسألة :

قات له : فما الحد الذي ثبت لعله ازالة الجدار به ؟

قال : عندي أنه اذا انشق انشقاقا يتزايل بعضه عن بعض ، ولو قل حكم بازالته ما دخل في الطريق فاذا خيف وقوعه احتج عليه بطرحه

✽ مسألة :

واذا صحت النخلة أو الجدار أنه مخوف ، أمر الحاكم بازالته ، فان فعل ربه والا جبره الحاكم على ذلك أو يأمر بازالته ، وتكون الأجرة في ماله ، وذلك اذا طلب الى الحاكم اصرف ذلك عنه •

✽ مسألة :

وفيما بينت من عرق شجرة قوم في أرض آخرين •
من الزيادة المضافة : مما وجدته بخط الفقيه عثمان بن أبي عبد الله

الأصم رحمه الله في أول الكتاب : وسألته عن رجل له حائط يلزق حائطى ، ليس له فيه شجرة ، وفي حائطى شجرة فنبت من عرق شجرتى شجر فى حائطه يأكل منه اذا أثمر ؟

قال : لا •

قال أبو سعيد رحمه الله : ليس لعرق الظالم حق ، وإنما هذا عرق ظالم ، وهو لمن عاش فى أرضه ، وما أثمر منه فلب الأرض وهكذا يعجبني •

قلت له : فهل يجوز لصاحب المنزل أن يقطع العرق الذى من الشجرة ، ويستتفع به بغير رأى صاحب الشجرة ؟

قال : معى ان له ذلك اذا كان فى ماله •

وعنه : فى موضع آخر ، ان فى ذلك اختلافا :

قال من قال : يجوز •

وقال من قال : لا يجوز •

فصل

في الأشجار المائلة المنيفة اذا كانت لرجل
ومات ، هل تثبت على من هي منيفة عليه أم تزل

قلت له : فما أناف على الطريق من الشجر والنخل هل يقطع ؟

قال : نعم •

قلت له : فهل لذلك حد في الرفع أو القرب ، أم لا غاية لذلك في

الهواء ؟

قال : معى أنه ما ارتفع مالا يضر بالراكب من أرفع ما يكون من
الدواب المركوبات ، وأرفع ما يكون من الجمال على الحاملات من
الدواب ، فاذا ارتفع عن ذلك وآمن منه الضرر على هذا المعنى ، لم يعرض
لذلك وترك •

قلت له : فهل يصرف ذلك حتى لا يمس الراكب على أرفع ما يكون
من الدواب ، ويكون قائما عليه ؟

قال : هكذا عندى لأنه مباح نه الركوب قائما •

قلت له : والأملاك عندك مثل الطريق اذا أناف عليها شيء من

هذا •

قال : لا ، الأملاك عندى غير الطريق ، ويقطع ما كان في هواء ذلك
المال اذا طلب ذلك أبدا لا غاية له الا أن يخرج في النظر والاعتبار أنه
لا يضر على حال من أجل ارتفاعه •

وعندى أنه لا يصرف الا الضرر فانظر في عدل ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ورث سدره من أبيه مائلة على بيت رجل ، فطلب الرجل أن يقطع عنه ما مال على بيته ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه ان ثبت المائل من السدره فى حياة الميت ، ولم يحتج عليه ، فعندى أنه يختلف فى ذلك :

قال من قال : ان هذا ليس كالأحداث المحدثه مثل البنيان ومثلها وما يشبهها اذا ثبت فى حياة البانى لها ، وأنها لا تزال اذا مات حتى يعلم أنها باطل ، وأن هذا المائل يزال على حال ، ولو ثبت فى حياة الميت •

وقال من قال : ان ذلك مثل البنيان المحدثه وأمثالها ، وأنها لا تزال اذا ثبتت فى حياة البانى لها حتى يعلم أنها باطل ، وأرجو أن ذلك يوجد عن محمد بن محبوب •

وقال من قال : ان ذلك مثل البنيان المحدثه وأمثالها ، وأنها لا تزال اذا طلب ذلك الى الورثة ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وهذا كله على معنى ما يوجد •

✽ مسألة :

عن رجلين قسما أرضا بينهما فيها شجرة ، فرجعت الشجرة فى سهم أحدهما ، فزادت الى أن شرقت على السهم الذى للآخر ، فسأله قطعها عن أرضه من زيادة الشجرة بعد القسم ؟

فله ذلك ، وأما ما كان داخلا فى أرضه منها وقت القسمة فليس له قطعها •

✽ مسألة :

وسئل أبو سعيد عن رجل فسل فى ماله فسلا ، فأناف منها خوصه

على مال جاره ، هل يلزمه ازالة ما أناف على أرض جاره ، وان لم يطلب اليه ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك مما يضر بجاره ، وكان هو المحدث لذلك ، فما تولد من فعله من مضرة كان عليه اصرافه ، ولو لم يطلب اليه جاره صرف ذلك ، وقد قيل فيما أحسب انه ليس لعله الا أن يطلب اليه ذلك .

* مسألة :

وعن رجل له نخلة على وجين فلج ، والطريق على وجينها الآخر ، هل يسع هذا الرجل أن يحضر على نخلته بالشبق اذا كانت تلحقه مضرة ؟

قال : معى أنه اذا كان يلحق الطريق مضرة ، لم يكن له ذلك أن ينفع نفسه ويضر المسلمين في طريقهم ، الا أن يكون الطريق له هو خاصة أو لمن يبيع له ذلك ويوسعه له .

* مسألة :

وعن رجل له أرض كرمة في أرضه وحشاها في أرض غيره ، ولم يظهر من صاحب الأرض نكير ولا تغيير ، الى أن مات صاحب الكرمة ، فلما أن أراد الموارث أن يخشى الكرمة حيث كان صاحبها بجيشها ، منعه صاحب الأرض وقال : انه كان أعطاه ذلك عن طيبة نفس منه ، والآن فلا تطيب نفسه .

وقال الموارث : أنا لا أعرف حقيقة قولك ، قلت : أهل يثبت على صاحب الأرض للموارث أن يخشى كرمته عليه ؟

قال : معى أنه ما قد خشى الهالك من الكرمة فى الأرض فلا يصرف
عندى الا بحجة تصح لصاحب الأرض ، ولا يريد الوارث أن يحشى فى
مال هذا الا بحجة ، ويثبت عندى ما قد ثبت ، ويصرف عنه ما زاد من
الكرمة •

ومن غيره : وقد قيل : ان ماتت هذه الكرمة ، وأراد الوارث أن
يزرع كرمة أخرى ويحشيتها مكانها ، لم يكن له ذلك فى أرض غيره •

* مسألة :

قلت له : فان بنى على شىء من الصافية وأدخله فى منزله ، ومات
حكم باخراج ذلك على كل حال ولو مات ؟

قال : نعم هكذا عندى أنه قيل ، لأنه فى الأصل ليس بحجة فى
الصافية ، لأنها لا تنتقل بملك على حال ، وكذلك الطريق الجائز يشبهه
عندى معنى ذلك •

فصل

فى المضار فيما دخل فى مال غيره
من النخل والشجر وكان فيه مضرة

وما تقول فى شجرة لليتيم مالت أغصانها على مال رجل ، وضرت به ،
وليس لليتيم وصى من أبيه ولا وكيل ، أيجوز لصاحب المال قطع ما
دخل فى سماء أرضه ، أم لا جائز له ذلك ؟

إذا عدم الحاكم ، ويحفظ ما قطع لليتيم ، ان كان له فى ذلك
صلاح •

* مسألة :

وسألته عن رجل فسّل نخلا أو شجرا قرب صافية أو طريق جائز ،

ثم عاش ذلك الفسل ، ومال على الصافية أو الطريق ، هل على الذى
فسله أن يزيل ما مال على الصافية أو الطريق ولو لم يأخذه بذلك حاكم
ولا أحد من المسلمين ؟

قال : اذا كان من تولد فعله خشيت عليه أن يلزمه ازالة الضرر ،
ولم يؤخذ بذلك •

قلت : فان حضره الموت أو أراد أن يغيب قبل أن يزيل ذلك ، هل
يلزمه وصية بازالته ؟

قال : هكذا عندى على معنى القول •

قلت له : فان حضره الموت أو أراد أن يغيب ، ولم يكن الشجر
والنخل تولد منه بعد مضرة ، هل عليه اشهاد أو وصية فى ازالة ما تولد
منه من مضرة فعله ؟

قال : لا يبين لى ذلك اذا كان فعله فى الأصل جائزا له ، لأنه لعله
لا يتولد منه بعد مضرة •

قلت : فان باعه أو وهبه ، أو كان له فيه شريك فوقع له فى حصته
قبل أن يتولد منه مضرة على الصافية والطريق ، ثم عاش الفسل وتولد
منه المضرة على الصافية والطريق ، بعد أن أزال ذلك من يده ببيع أو
هبة ، أو بعد القسمة ما يلزمه ؟

قال : يعجبنى أنه اذا زال من يده فهو سالم فيه ، وعدم القدرة
فيه أن يكون فيه كواحد من المسلمين •

قلت له : فان غاب من ذلك الموضع قبل أن يتولد من الفسل مضرة ،
ثم عاش الفسل وتولد منه المضرة ، وهو غائب ، هل يلزمه أن يأمر من
يزيل المضرة ان قدر على ذلك وعلم بالمضرة ؟

قال : هكذا معى لعله اذا صح معه المضرة من فعله كان عليه عندى
أن يجتهد فى ازالته بأمر أو رسالة ، أو كيف ما قدر ، وأما اذا لم يصح
معه فلا يلزمه ذلك عندى •

قلت له : فيلزمه أن يسأل عن ذلك ؟

قال : ليس معى أن ليس عليه ، لعله أراد قال : ليس معى أن عليه
أن يسأل عن ذلك ، لا يمكن زوال ذلك أو بعد انتقاله على معنى قوله •

✽ مسألة :

من الحاشية وعن عنبه أصلها فى مال رجل ، وحشوها فى منزل رجل ،
فادعى كل واحد منهما أنها له ؟

القول فيها قول من قال : ألقول قول من أصلها فى ماله ، وعلى
الآخر البيئة •

✽ مسألة :

ورجل له منزل أو أرض منيف على داره أو أرضه قرظة أو سدره ،
أيحل له ما أناف على داره أو أرضه من حمل القرظة أو السدره ؟
فلا يحل له ذلك •

وكذلك ان كانت العنبه فى أرض رجل فتعدت الى أرض آخر ، أو
داره ، فلا يحل له ثمرها ، وله أن يعزل عنه ما دخل فى أرضه أو داره
ان شاء قطعه ، وان شاء عزله صاحب الشجرة ، لأن لهذا أرضه وسماءها •

✽ مسألة :

وأما الشجرة التى تكون فى أرض الغائب ، ويضر بأرض جاره

الحاضر ، فانه يرفع أمره الى الحاكم حتى ينظر الحاكم فيه ويصرفه بالحكم والحجة •

وان أعدم الحكم أمر من يقوم مقامه ، وكان الشجر مضرا ، وجائز قطعه في الحكم ، الا أنه أعدم الحاكم ، فله عندى أن يحكم لنفسه في ذلك مثل ما يحكم به الحاكم اذا أعدم الحاكم ، لأن له عند عدم الحاكم أن يحكم لنفسه بالحق ، وسواء ذلك كان حادثا أو قديما اذا كان مضرا •

✽ مسألة :

أحسب عن أبي على الحسن بن أحمد : وهل يجوز لوصى اليتيم أو يلزمه أن يقطع شجرة اليتيم اذا أنافت على أموال الناس ؟
فوصى اليتيم اذا طلب اليه ذلك كان عليه ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وكل جدار أو شجرة أو نخلة ، مالت كلها على أرض قوم أو شيء من أغصانها ، فـان ذلك يصرف •

✽ مسألة :

وعن أبي الحواري : وعن رجل له نخلة على حد رجل ، أو شجرة على الحد نفسه ، أو نخلة على حد بين رجلين فيها قرينة مائلة كل واحدة على أحد الحدين ؟

فعلى ما وصفت ، فان كنت انما تريد لمن هذه النخلة ، أو لمن هذه الشجرة ، فاذا كانت في وسط الحد ، فالنخلة والشجرة لهما جميعا اذا كان الحد لهما جميعا ، وان كانت هذه النخلة أو الشجرة لأحد الرجلين

فمالت على أرض الآخر ، فان كان انما مال الخوص والأغصان ، فيؤخذ رمح أو خشبة طويلة ثم يمضى على الحد ، ويرفع الخشبة ، فما سدع الخشبة من الخوص والأغصان داخل في أرض الآخر فليقطع ، وان كان رأس النخلة مائلا جعل فيه حبل في طرفه حجر ثم ربط في قمة النخلة ، فاذا سقطت الحجر في أرض الرجل كانت النخلة قطعاً ، فهذا الذى نعرف من قول المسلمين •

* مسألة :

وعن جدار أو نخلة أو غافة صرعت على أرض رجل ، أو مالت على منزله على من يكن اخراج ذلك ؟
فاخراج ذلك على أربابه •

* مسألة :

من الحاشية : وعن شجرة منيفة على الطريق ، تمنع الماشى والراكب ، وصاحبها لا يقطعها عن الطريق ، هل يحل للفقير أن يأخذ من ثمرها أم لا ؟

• فلا يحل الأخذ الا باذن من أصلها فى ماله ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن رجل له شجرة فرعها مائل على مال قوم أيتام أو غير أيتام ، ولم يكن أحد يطلب قطعها عن الأرض المائلة عليها ، وهو يأكل ثمرها ، أكون ذلك عليه حراما ؟

قال : لا الثمر لصاحب الشجرة ، وان طلب أحد قطعها قطعت •
وعرنت عن القاضى أبى بكر أحمد بن محمد بن خالد : انه اذا نافقت

أغصان شجرة انسان أو خوص نخلة على مال انسان ، ولم يطلب اليه صاحب المال ازالة ما أناف عليه ، فلا يلزمه ازالته من غير مطلب أحد •

فأرجو أنى سألته عن خوص نخلة لى مال على طريق جائز أيجب على قطعه فلم يلزمنى ذلك ، وذلك اذا لم يأسر القوام بازالة ذلك ،
واله أعلم •

وعرفت عن غيره الزام ما أناف خوص نخلة أو شجرة الفاسل له على مال أحد أو على طريق المسلمين ازالته ، ولو لم يطلب اليه •

قال المضيف : وقد قيل يزيل لما أحدث فى ملكه ، وأما ما ورثه فليس عليه ازالته حتى يطلب اليه •

* مسألة :

من الحاشية : وسألت أبا سعيد محمد بن سعيد عن النخل اذا أناف خوصها على أرض رجل ، أيصرف عنه ما أناف على أرضه ؟
قال : نعم •

قلت له : وان ارتفعت النخل ؟

قال : وان ارتفعت النخل ، الا أن يرى العدول أن مضرتها قد ارتفعت •

قال غيره : وقد قيل هذا •

وقال من قال : انه يقطع ما أناف على أرض غيره ليس لذلك حد
هكذا عرفناه ، والله أعلم ، هكذا عرفنا عن أبى سعيد •

* مسألة :

من كتاب أبى قحطان : مما ذكر عن أبى جعفر : سألت أبا محمد
الفضل بن الحوارى ، عن نخلة أو شجرة مائلة على طريق جائز أو منزل
قوم ، فطلب أصحاب المنزل ، أو محتسب الطريق قطع تلك النخلة ، أو
تلك الشجرة ، هل لهم ذلك ؟

قال : نعم اذا كانت مائلة على منزل قوم أو مالهم ، أو على طريق
المسلمين أمر أربابها بقطعها •

قلت : فان كانت ليتيم أو غائب ؟

قال : فيحكم على وكيل اليتيم ، ووكيل الغائب بقطعها •

قلت : فان كانت لرجل محاضر أو امرأة محاضرة ؟

قال : فيحتج عليهم فان قطعوها والا أمر الحاكم بقطعها •

قلت : فعلى من يكون كرى القاطع لها ؟

قال : على أربابها ، قال : وكذلك ما يقع من أموال الأيتام والأغنياب

يكون كرى المنادى على أصحاب الأموال •

قلت : فخشب الشجرة ؟

قال : خشب شجرتهم لهم ، يرفع للغائب ، وكذلك جذع النخلة •

قلت : فان لم يكن للغائب وكيل ، ولا لليتيم وكيل ؟

قال : يقيم لهم الحاكم وكيفا يقوم بحجتهم ، ويقبض لهم حصتهم •

* مسألة :

أحسب عن القاضى أبى على الحسن بن سعيد ، وقال فى الصرمة :

إذا كانت من مجارى العادة أنها تضر بالجار جاز للحاكم أن يأمر بازالتها ،
وإذا صحت النخلة والجدار أنه مخوف أمر الحكم بازالتها ، فان فعل ربه
والا جبره الحاكم على ذلك ، ويأمر بازالتها ، وتكون الأجرة في ماله ،
وذلك اذا طلب الى الحاكم اصراف ذلك عنه •

فصل

في الأبواب والميازيب والأحكام في ذلك

* مسألة :

من كتاب الضياء : ومن أشرع ميزابا الى الطريق حيث لا يضر
أحدا من المارة ؟

• فله ذلك اجماعا ، والله أعلم •

قال غيره : ما سبق من الاحداث في الطريق وغيرها ، ومات المحدث
له ، فقد توقف الأكثر من الحكام عن صرفه •

ومن أحكام أبى سعيد محمد بن سعيد الكدمى : وسألته عن
رجل له منزل على طريق جائز ، فأراد أن يفتح فيها بابا قبالة باب آخر ،
هل له ذلك بلا رأى أصحابه ؟

قال : معى انه ليس له ذلك اذا كان قبالة باب غيره ، الا أن يكون
باذنهم •

قلت : فان أذنوا له ، ثم طلبوا أن يزيله عنهم ، هل لهم ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان انما فتحه باذنهم ، ولم يكن له فى الأصل
ذلك ، أعجبني أن يكون لهم الرجعة فى ذلك اذا ثبت فيه معنى ضرر

عليهم ، فاذا لم ير العدول فيه ضررا أعجبني أن يكون يثبت في الطريق
الجائز اذا كان باذنهم •

قلت له : فان فتح هذا الباب بغير اذنهم غير أنه أدل عليهم في
ذلك ؟

قال : معى أنه اذا خرج معنى الدلالة ما يفعل ويعرف في ذلك ،
كان عندى مثل الاذن •

قلت له : أرأيت لو اشترى ذلك المنزل ، وفيه باب ، الا أنه قبالة
باب آخر ، فركب عليه بابا كما أدركه ، هل له ذلك ولا ازالة عليه ، ولو
طلب ذلك صاحب الباب ؟

قال : معى أنه اذا كان قد ثبت له ذلك الباب مفتوحا ، فتركيب
الباب عليه ليس بضرب عندى ، وهو من المنفعة للباب الذى قبالته ، وإن
لم يكن ثابتا كان لصاحب الباب الحجة في صرفه عنه ، على ما يوجبه
الحق •

قلت له : فما الدليل على أنه ثابت أو غير ثابت ، وهل يكون معه
ثابت اذا لم يعلم ؟

قال : معى أنه اذا أدرك هذا الباب مفتوحا لم تجب ازالته ، حتى
يصح أنه محدث حدوث يلزم ازالته •

قلت له : أرأيت ان كان هذا الباب ضيقا فربسه أوسع مما كان ،
هل له ذلك بلا رأى أصحاب الباب ؟

قال : معى أنه ليس له أن يزيد في هذا الباب شيئا ، ويكون بحاله
كما أدركه اذا كان في النظر لا يجوز فتح هذا الباب لاستقبال باب غيره •

قلت له : أرأيت ان كانت الزيادة لا تكون بقدر مقام رجل ، هل
له ذلك ؟

قال : معى أنه لا يفتح عليه فوق ما كان أدركت عليه حجته •

قلت له : فان كان ينظر من ذلك هواء منزله ولا ينظر أرضه ، هل
عليه ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان ينظر منه ما دون السترة التى تكوّن على
الناس فى مثلها المباناة ، كان مصروفا ، وان كان الباب المفتوح عليه
قد ثبت عليه أكثر من هذا كان حكمه ثابتا ، ولم يعجبني أن يفتح عليه
من الفتح ما يضره وما يبصر منه هواء •

قلت له : فان كان ذلك لا مضرة عليهم فى نظر العدول ، هل له
ذلك بغير أمر صاحب الباب ؟

قال : معى أن له ذلك •

قلت له : فان لم يكن عليهم فى ذلك مضرة الا نظرهم لمنزلهم اذا
كان مفتوحا ، هل يكون ذلك عليهم مضرة يصرف بها ؟

قال : معى أنه كذلك •

قلت له : فهل لصرف الأبواب بعضها عن بعض حد فى القرب أو
البعد ، أم ذلك مصروف ، حيث ما كان ينظر منه المنزل نظر الذى لا
يجوز منه اذا طلب ذلك صاحب الباب ، ولو كان بينهما مال ، والطريق
الجائز التى فيها الباب ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك كذلك كان ذلك فتح على المال •

قلت له : فان طلب رب المال المحدث عليه بنیان هذا الباب ازالته ، هل له ذلك على صاحب الباب ؟

قال : معى أنه ليس له ذلك الا أن يكون له باب منزل تقدم هذا الحدث عليه فتح هذا الباب ، اذا لم يكن من قبل لهذا المال باب ، وان كان بستان أو مال يستغل لم يكن عليه عندى ذلك الا أن يكون يسكن •

قلت له : فان كان هذا الباب باب بستان أو مال يستغل ، ثم يسكن بعد ذلك ، وطلب أصحاب باب المنزل أن يصرف عنهم ، هل لهم ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان قد ثبت وفتح في مال رجال لم يكن مصروفا •

ومن أحكام الشيخ أبى سعيد محمد بن سعيد الكدمى : وسألته عن الرجل اذا أحدث منزلا على طريق جائز أو غير جائز ، وأحدث له ميزابا ، واحتسب عليه محتسب ، وطلبه بازالة الميزاب ، أو كانت أرض هذا المنزل خافقة ، وكبسها حتى رجع مجرى الغيث والبتثر الى هذه الطريق ؟

قال : معى أن عليه ازالة هذا كله ، وليس له أن يحدث •

قلت له : فان ادعى أن مجرى هذا المنزل الى الطريق ، أو كان المنزل ميتا قديما ، وأن ميزابه كان الى الطريق ، ولم يعرف ذلك أحد غيره ؟

قال : عليه البينة بما ادعاه من ذلك ، والا كان عليه ازالة ما أحدثه •

قلت له : فان ثبت قوله في الميزاب الأول ، هل له أن يجعل مجارى منزل آخر الى ذلك الميزاب ؟

قال : لا •

قلت له : فهل له أن يجدد هذا الميزاب كلما رث ؟

قال : معى أن له تجديده فى مكانه بطول الميزاب وعرضه ، ولا يزيله من الكوا الذى كان فيه الأول الى موضع آخر بجنبه ، ولا قريبا منه ، فان فعل حكم عليه بازالته •

قلت له : فان بنى على سطح هذا المنزل غرفة ، وجعل ميزابها الى الطريق ، هل له ذلك ؟

قال : لا •

قلت له : أرأيت ان كان بنى هذا الرجل الى جانب أرض خراب ، والناس يمرون فيها ، وفيها طريق ثابت ، ثم عمر هذا الخراب ، وأخرجت الطريق إلى جانب هذا المنزل ، واحتج هذا الرجل أنه بنى منزله قبل تجديد هذا الطريق ، فكان قد جعل ميزابه ومجرى حائطه الى هذا الموضع الذى ثبتت فيه الطريق ، هل يكون له فى هذا حجة ، ويثبت فى احداثه له ، ولا يلزمه ازالة ما أحدثه ؟

قال : معى أن عليه أن يزيله ، لأن احداثه كانت فى مال غيره أو فى طريق لا محالة •

وقلت له : أرأيت ان بنى على هذا المنزل غرفة ، وفتح فيها بابا على هذا الخراب ، ثم عمر هذا الخراب منزلا ، وطلبوا أصحاب المنزل أن يسد عنهم أبواب غرفته هذه ، فاحتج أن بنائه لغرفته كان قبل بناء منزلهم — نسخة منازلهم ، هل عليه يسد هذه الأبواب عنهم أم لا ؟

قال : معى ان عليه سد هذه الأبواب ان كان أحدثها على مال مربوب لغيره •

قلت له : فان كان بنى وفتح أبوابا على مال موات ، وجعل الميازيب

والمجارى ، ثم أحيائها محيى فبنى فيها منازل ، وطلبوا أصحاب المنازل سد الأبواب ، وازالة الميازيب ، وقطع المجارى ، هل عليه ذلك ؟
قال : معى أن الأبواب تلزمه ازالتهما ، وأما الميازيب والمجارى فذلك شىء قد ثبت له فى موات •

* مسألة :

من كتاب الضياء : ومن أشرع ميزابا الى الطريق حيث لا يضر أحدا من المارة فله ذلك اجماعا ، والله أعلم •
قال غيره : ما سبق — نسخة ما تبين من الاحداث فى الطريق أو غيرها ، ومات المحدث له ، فقد توقف الأكثر من الحكام عن صرفه •
رجوع •

فصل

فى الكنيف والبوايع وما أشبهه

أرجو أنه عن أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله : وعن رجل أحدث بالوعة قرب دار رجل ، فدفعه الرجل عن ذلك ، فاحتج بمضرة البالوعة بداره ، فقال المحدث للبالوعة : انما أضعها فى أرضى ، ولك أنت أيضا بالوعة قرب جدارى فاعزلها مضرة لى :

وقلت : ان تلك البالوعة قديمة ، وقد مات الذى أحدثها على صاحبها وقد خلا لذلك زمان ، واحتج صاحبها بالذى سبق من مضرتها بالموضع الذى هو له ، فأما ما كان من البوايع التى حفرها أهلها وماتوا ، فنتك لا تخرج من أمكنتها ، ولو كانت مضرة لمن طلب •

وأما من أراد أن يحدث شيئا فليس له أن يحدث شيئا اذا وقف العدول فراوه مضرة •

وأما اذا لم يكن مضرا بجاره فلا يمنح أن يصنع في ملكه ما أراد
اذا لم يكن مضرا بجاره .

✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله في الخلاء على الطريق اذا مات محدثه :

فالذي عندي أنه قيل : ليس على الورثة ازالته ، وكذلك اذا أدركوا
باب الخلاء مفتوحا الى الطريق ، لم يكن عليهم سده مالم يعلم باطله ،
ولكنه قيل عندي ان عليهم ازالة ما حدث فيه منهم من الأذى على
الطريق ، وان شاعروا أن يسدوا الباب ، فذلك اليهم ، ولا يحكم عليهم
بسده ، وانما يحكم عليهم بصرف الأذى .

فان كان هذا الخلاء على الطريق ومحدثه قد مات ، وكان يطرح فيه
التراب ، والناس يدخلونه ، كان عندي لورثته أن يقفوا ما وجدوا الهالك
يفعله من طرح التراب في الخلاء ، ولا يحكم عليهم بازالة الرائحة عن
الطريق ، اذا لم يكونوا هم الذين يحدثونها .

قلت : فان ظفر بأحد أنه يدخل هذا الخلاء ويتنفس فيه ،
والاستراحة ، هل يحكم عليه بصرف الأذى ؟

قال : معي أنه اذا كان معروفا بذلك على الادمان ، أخذ بذلك ،
وان كان لا يدمن على ذلك أمر أن لا يعود اذا كان يتولد من فعله مضرة
على المسلمين في طريقهم .

✽ مسألة :

وعمن أراد أن يحدث بئرا أو كنيفا ، كم يفسح عن بيت جاره ؟
فمثل ما يحفر من الأرض يجعل ذلك حريما لجدار جاره ، والله

أعلم ، والكنيف بمقدار ما لا يضر بجاره ولا تؤذيه رائحته ، ولا يسوق إليه الغار العذرات ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قلت : فما تقول في الخلاء إذا أحدثه رجل في ماله الى جنب الطريق ، وجعل بابه الى الطريق ، هل يصرف ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك •

قلت له : فان كان بابه في ماله مدبرا على الطريق ، ولم تكن منه رائحة ، هل يصرف ذلك ولو كان بجنب الطريق ؟

قال : معى انه لا يحكم بصرفه اذا لم يكن مضرة على الطريق منه •

قلت له : فان كان تهيج منه رائحة ، ولو كان بابه مدبرا عن الطريق ، هل يحكم بازالته ؟

قال : معى أنه يصرف — وفي نسخة قد قيل يصرف الأذى عن الطريق اذا كانت جائزا أو غير جائز ، اذا طلب أصحاب الطريق ذلك •

قلت له : فان لم يكن الطريق جائزا ؟

قال : عندى أنه لا يعترض لذلك الا أن يطلب ذلك أصحاب الطريق •

✽ مسألة :

وقال : اذا ادعى رجل واحتسب لمسجد ، واحتج أنه يوجد أذى كنيف ورائحة في المسجد ، وصح ذلك ؟

أمر صاحب الكنيف أن يعزله الا أن يأتى بشاهدى عدل أن الكنيف كان قبل المسجد •

ومن غيره قال : نعم ، وبذلك في المسجد ، وأما في الأموال بين الناس فحتى يصح أنه أحدثه إلا أنه تصرف الرائحة •

✽ مسألة :

ومن جواب القاضى أبى زكريا يحيى بن سعيد : وما تقول في الخلاء إذا صح أحداثه على الطريق : أو منزل وله أذية ، هل يصرف الخلاء أم انما تصرف الرائحة ؟

الذى عرفت من آثار المسلمين أن الخلاء اذا لم يكن بابه الى الطريق والمنزل فانما يؤخذ محدثه بصرف الأذية عن الطريق وعن المنزل اذا طلب أهله •

وأما أنا فوجدت في الأثر أنه اذا صح أحداثه على الطريق والمنزل ، وله أذية عليهما أنه مزال عن الطريق والمنزل ، اذا طلب ذلك أرباب المنزل والله أعلم •

فينظر في ذلك وفي عدله •

✽ مسألة :

وما تقول كم على الرجل أن يفسح عن الطريق اذا أراد أن يحدث في ماله خلاء قربها من الذرع في ماله ؟

قال : قد قيل يفسح خمسة عشر ذراعا ، وقيل لا تضر رائحته بالطريق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وقال أبو سعيد : يجوز لمن أراد أن يحدث كنيفا في ماله بجنب

الطريق ، اذا بنى عليه جدارا مقدار البسطة ، ولا يمنع ذلك ، وليس له أن يجعل في الجدار كوا فيها دون البسطة ، وليس له أن يفتح له بابا الى الطريق لاجراج السماد من الكنيف ، ويحكم عليه أن يسده سدا لا يفتحه أبدا ، فان حدث من الكنيف رائحة ، أمر بدفن الرائحة حتى لا تؤذى الطريق •

فان أدرك الكنيف باب الى الطريق وقد مات محدثه : ترك بحاله ولم يحكم عليه بازالته الا أن تحدث من ذلك رائحة مؤذية ، فانه يجبر ، فان شاء أن يزيل الرائحة التي تحدث لسببه ، وان شاء فليسد الباب لئلا يؤذى الطريق هكذا يعجبني ، والله أعلم •

* مسألة :

والذي عرفت أن الخلاء اذا كان قرب الطريق ، عليه جدار رفعه قامة وبسطة ، وليس له باب الى الطريق لم يحكم بازالته الا أن تتولد منه رائحة ، فان على صاحبه أن يزيل الرائحة •

وأما اذا كان له باب الى الطريق أخذ صاحبه يسد هذا الباب اذا كان قريبا من الطريق ما تؤذى رائحته •

وأحسب أنى سمعت أقل من خمسة عشر ذراعا ، وأما بقرب المساجد فالذي عرفت أن الخلاء اذا آذى المسجد أزيل الخلاء كان محدثا أو قديما الا يصح أن الخلاء كان قبل المسجد •

وفرق صاحب هذا القول بين المسجد والطريق ، والبانى للخلاء يؤخذ بازالة محدثه : ولما أقر أنه لغيره •

فصل

في المضرة اذا كانت من قبل غائب أو حاضر فامتنع كيف يجوز ذلك

وسألته عن شجرة أو فسلة أو نخلة مضرة بالطريق ، أو مضرة بساقية لقوم وربها غائب حيث لا تناله الحجة ، ما يجوز لأرباب الساقية أو المحتسب للطريق أن يفعله في صرف المضرة ؟

قال : معى أنه يرفع ذلك إلى الحاكم ، فاذا صح ذلك مع الحاكم أمر بصرف المضرة ، وحكم بذلك من قطع شجرة أو فسلة أو نخلة ، وغير ذلك من المضار ، فلا يكون عليهم ضمان في ذلك .

قلت له : فان لم يكن حاكم ؟

قال : معى أنه يرفع ذلك إلى جماعة المسلمين ، ويصبح ذلك معهم ويأمروه بصرف المضرة عنه وازالتها وقطعها .

✽ مسألة :

أحسب عن أبي على الحسن بن أحمد : وما تقول في الشجرة اذا أنافت على أموال الناس ، وهى بين حاضر وغائب ، هل يلزم الحاضر ازالتهما ؟

فالحاكم يحكم على الشريك الحاضر بازالتهما : والله أعلم .
انظر في جميع ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب .

✽ مسألة :

ومن جواب أبي الحوارى : وعن يبتلى بشجرة أو نخلة تميل على

أرضه أو منزله ، وليس له من ينصفه في البلد لغية أربابه ، أو الامتناع عن الحق ، أله أن يقطع ذلك عن ماله ؟

فعلى ما وصفت فاذا كان قطعه برأيه عن نفسه فعليه أن يبلغه الى أهله ، أو يعلمهم بذلك ، ويدعوهم الى حمله •

وأما ان كان غائبا فعليه ضمان قيمة ذلك ، وان كان قطعه برأى حاكم فلا ضمان عليه ، ولا على الحاكم ، ويدعه لأن الحاكم لا يقطع شيئا من ذلك الا بعد اقامة الحجة على أهله •

✽ مسألة :

وهن جواب أبى عبد الله محمد بن روح : وعن رجل فسل عليه رجل نخلا فطال خوصها ، فوصل الى أرض جاره وضره ذلك ، قلت : هل للذى ضره ذلك أن يصرف الضرر عن نفسه ؟

فعلى ما وصفت ففى الحكم أن على صاحب الشجرة أن يصرف عن جاره فى الأرض ما أضر أرضه من شجرته ، فان لم يصرف صاحب الشجرة ذلك ، أو كان غائبا ، أو كان مثل مال مغتصب لم أحب لمن ضره شيء من هذه أن يصرف الضرر بيده عن نفسه ، الا على سبيل ما لا يلحقه فيه الضمان ، لأنه اذا قطع من الشجرة شيئا لزمه أن يحفظ ذلك حتى يسلمه الى صاحب الشجرة •

ومن غيره : فان لم يكن حاكم يرفع اليه فى مثل هذا ، فإنه يحتج على صاحب المال الذى أناف على ماله ، فان لم يصرف ضرره جاز له قطعه ، وقد رفع من رفع الاختلاف فيما قطعه :

قال قوم : انه يكون مضمونا ان تلف مالم يقطع برأى حاكم وحكمه •

وقال قوم : انه يكون أمانة في يده ، ولا ضمان عليه فيه ان تلف من غير ضياع منه ، وهذا عندي في جميع ما أناف على ماله من شجر أو غيره •

وأحسب أنه اذا قطعه ولم يحتج على صاحبه أنه لا ضمان عليه فيه سواء اختلفوا في الخشب ، والله أعلم ، واسأل المسلمين ولا تأخذ من قولى الا ما عرفت عدله •

فصل

في صرف المضار عن الأموال

وأما المجارى اذا نبت عليه شيء منع جرى الماء وأضر به ، فقد عرفت أنه يجوز لمن يستحب الساقية ويصلحها ازالته ولم أعرف أن عليه أن يحتج على صاحبه ، وان احتج عليه فحسن •

وأما الغائب واليتيم فأحب أن يحفظ ذلك لهما ان كان له قيمة من غير حفظ حفظته في ذلك •

✽ مسألة :

وقال : اذا أنافت شجرة اليتيم على مال الوصى أو مال غيره ، كان للوصى قطعها برأيه •

✽ مسألة :

واذا مالت نخلة رجل على مال آخر رفع رمح بينهما ؟

فان نال خصوصها فما سدعه داخلا في حد الرجل حكم بقطعه ، فان كان انما قال رأسها جعل فيه حبل فيه حجر ، ثم ربط في قمة النخلة ،

فاذا سقط الحجر في أرض الرجل كانت النخلة قطعا ، فهذا الذي يعرفه من رأى المسلمين •

* مسألة :

وأما ما ذكرته من أمر الأشجار التي تضر على ماله ، والذي موجود أنه يرفع أمره الى الحاكم من يزيد عنه المضرة ، واذا كانوا شركاء أمر الحاكم من حضر منهم أن يزيل المضرة ، أزالها برأى الحاكم ، فان لم يكن حاكم فقد يوجد في آثار المسلمين أن الذي عليه المضرة اذا أعدم الحكم ، واحتج على أصحاب الشجر ان قدر عليهم فان أزالوه والا حكم لنفسه كما يحكم له الحاكم ، وأزال ذلك عنه ، وكان الخشب أمانة عنده في يده ، فاذا قدر عليهم سلم ذلك اليهم ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل عن رجل له شجرة منيفة على أرض رجل خراب لا زراعة فيها ، هل قطع ما أناف من ذلك ؟

قال : معى أنه قيل عليه قطعها بأية حال كانت ، اذا كانت في سماء أرض غيره ، أو مال غيره : ويقطع منه كلما دخل في سماء أرض الغير ، اذا طلب ذلك رب المال له •

قلت له : فوجوب قطع ذلك واجب على صاحب الشجرة ، أم حتى يطلب ذلك صاحب الأرض ؟

قال : معى أنه قد قيل حتى يطلب ذلك صاحب الأرض ، لأنه ليس من فعل صاحب الشجرة ، ولو كان من فعله واحداه كان عليه اخراجه ، ولوا لم يحتج عليه ويطلب اليه •

ولو فسل فسلة على أرض فأنافت عليها كان عليه ازالتها ، ولو لم يطلب اليه لأنه تولد من فعله •

وقال : معى أنه اذا كان هو الفاسل كان ما زاد من الفسالة من فعله ، لأن الأصل كان فعله •

قلت : فان ورثها أتكون الزيادة من فعله اذا زادت أم لا ؟
قال : لا يبين لى أن تكون من فعله حدثت الزيادة بمعنى من المعانى •

قلت له : رأيت ان فسلها ولم يسقها ، فزادت من نفسها ، أكون ذلك من فعله ؟

قال : لا يبين لى أن يكون ذلك من فعله الذى تولد منه بعد الحدث ، لأن الفعل الذى هو كان عندى غير هذا الفعل على هذا الوجه • انقضى •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : فيما أناف من فعله على غيره ، قلت : الحجة هاهنا طلبة اليه أو حتى يحكم عليه الحاكم بذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان مما يختلف فيه فحتى يحكم عليه الحاكم بذلك ، وأما اذا كان مما لا يختلف فيه فعليه هو أن يصرفه اذا طلب اليه ذلك • رجع الى الكتاب •

* مسألة :

قلت له : فان أنكر عليه فى الحدث فلم يزله ولم يزالا على ذلك حتى ماتا جميعا ، هل يثبت الحدث اذا لم نر له المحدث له ؟

قال : معى انه اذا صح النكير من رب المال على المحدث ، كان الحدث
مزالا كله •

قلت له : فان صح النكير دون أن يرتفعا الى الحاكم ، هل يثبت
النكير ولو لم يكن النكير منه عند الحاكم ؟

قال : معى أن النكير من المنكر ولو لم يكن عند الحاكم •

فصل

* مسألة :

وإذا كانت الفسلة في الحد فيما بينهما ؟

قال من قال : تترك الفسلة بحالها لا لهذا ولا لهذا •

وقال من قال : لهذا نصفها ولهذا نصفها •

* مسألة :

وسئل عن جدول تكون تحت جدار رجل بينه وبين أرض تعمر ،

قيل : لمن يكون هذا الجدول ؟ لرب الجدار أو لرب الأرض ؟

قال : معى أنه قد قيل باختلاف :

قال من قال : انه لرب الجدار •

وقال من قال : انه لرب قطعة الأرض •

وقال من قال : هو بينهما نصفان •

وقال من قال : هو متروك بحاله اذا لم يعرف لمن هو •

فصل

في الجار اذا طلب صرف أذية النساج
والقصار وغيرهما من المنار

* مسألة :

وسئل عن رجل رفع على جار له قصار يقصر الثياب ، فقال : انه
يؤذى بمقصرتة ، وطلب أن يصرف عنه أذاه ، هل يحكم عليه بصرف
صوت المقصرة من قربه ؟

قال : معى أنه ان كان مجدثا عليه هذا ولم يكن قد سبق له في ذلك
الموضع حجة في ذلك ، ورأى العدول أن عليه في ذلك ضررا اذا كان له
صوت ، صرف ذلك ، ولا يجوز ثبوت الضرر ولا الأذية ، وان لم يكن
في ذلك أذى ولا مضرة في نظر العدول ، لم يمنع أن يفعل ما يشاء في
ملكه ، أو في موضع ما هو مباح له .

قلت له : وكذلك اذا كان نساج قريبا من منزله واشتكى الأذى
من صوت خشبة ، وطلب الانصراف عنه ، هل يصرف عنه ذلك ؟

قال : معى أن النساج مثل القصار ، وقد مضى القول في ذلك .

قال الناسخ : وعندي أن الحداد والصائغ اذا صحت أذيتهما ، وكان
حدثا ، رأى العدول الضرر على الجار القريب الملاصق ، أن ذلك يصرف
ولا يلزم الجار أذى وهو محدث الا أن يموت المحدث ولم يصح الانكار
عليه الى أن مات ، فحينئذ لا يزال ، والله أعلم .

وكذلك الذين يعلمون الصحال اذا صحت أذيتهم بصوت ضرب
مطارقهم ، والله أعلم .

وكذلك الرجال اذا ركبت بجانب الجار ، وطحن فيها آذت الجار
بصوتها ، ورأى العدول مضرتها وأذيتها فانها تصرف .

فصل

فيمَن اشترى بيتاً أو مالا عليهما
مضرة من نخلٍ أو شجر بعلمه أو بغير علمه

من اشترى من رجل منزلاً أو غيره ، وعليه شجرة مائلة مخوفة ،
والشترى يعلم - نسخة عالم بذلك ، فلما اشترى أراد من صاحب
الشجرة أو النخلة ازالتهما عن المنزل أو المال ؟

فليس له ذلك ولا يلزم صاحب الشجرة أو النخلة ازالتهما ، الا
أن يكون المشتري لم يعلم أن الشجرة مضرة عليه .

فصل

في قطع الشجر

سألت محبوباً عن قطع الشجر المثمر ؟

قال : ان ذلك لنكرمه ، وان قطعه رجل ليس يهلك ولا يائمه اذا
كان يريد به صلاحاً .

✽ مسألة :

ومن الأثر أخبرني سعيد بن محرز ، عن محمد بن هاشم ، أو من
يتق به : أن منير بن النير نزل الى هاشم بن غيلان ، فكان يقطع لجمل
منير السدر ، ويقول منير للقاطع : أكثر .

فقال محمد بن هاشم أو غيره : أليس يكره قطع السدر ؟

فقال : انما يكره ما خرج من السدر ، وأما أشياء الناس فلا .

فصل

في قسمة الوجين بين الأرضين العليا والسفلى

ومن غير الكتاب : والزيادة المضافة : من جواب أبى سعيد : مما وجدته بخط أبى محمد عبد الله بن محمد بن زنباع : قلت له : فاذا كان وجين بين أرضين ، احدهما مرتفعة ، والأخرى خافقة ، كيف يقسم الوجين بينهما ؟

قال : فمعى أنه قد قيل للعليا ما استوى بها من الوجين ، وما قامت عليه ، ولا قوام لها الا به ، وللسفلى ما استوى بها ، وما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان •

وأحسب أنه قد قيل : للعليا الثلثان مجملا وللسفلى الثلث من الوجين ، ولا يبين لى هذا ، والأول أبين عندى •

وقد قيل : ان الوجين كله متروك بينهما ، الا أن يتفقا عليه ، يقسم كيف ما يشاء أو يتركانه أبدا لا يحدثان فيه حدثا •

وقد قيل : انهما يدعيان عليه بالبينة أنهما ادعى فيه دعوى دعى فيه بالبينة على دعواه •

وقد قيل : ان الوجين موات بين الجانبين وهو بينهما نصفان ، وكل موات بين حياتين فهو بينهما نصفان ، فيعجبني من هذا كله أن يكون للعليا عمارتها ، وما يقوم عليه ، وما لا قوام لها الا به من الوجين متروكا لها في نظر العدول ، وما بقى من الموات بينهما نصفان ان طلبا قسمه ، وان اتفقا فيه على شىء لم أقل في ذلك شيئا الا ما اتفقا عليه •

* مسألة :

ومن الزيادة المضافة : مما وجدته بخط الفقيه عثمان بن أبي عبد الله الأصم رحمه الله ، وأحسب أنه عن أبي سعيد : وعن الأرضيين تكون واحدة أعلى من الأخرى بقليل أو كثير ، ويكون بينهما الوجين صغيرا أو كبيرا ، لن يكون ذلك؟

فمعى أنه قد قيل : انه يكون بينهما نصفان •

وقيل : للعليا الثلثان وللسفلى الثلث •

وقيل : انه موقوف بينهما على حاله ، لا يحدث أحد فيه حدثا

• لصلاحها على ما أدرك •

قلت : وكذلك ان نبت في هذا الوجين نخلة أو شجرة لن تكون ؟

فمعى أنه على قول من يقول بالقياس ، فاذا قيس على أحد

الوجين أو عليهما جميعا فحيث خرجت الشجرة ، فهي لرب الموضع ،

وان خرجت في مالهما جميعا فهي لهما على ما هي من مال كل واحد منهما

من نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر ، وعلى قول من يقول موقوف ، فهي

كذلك موقوفة بينهما ، وان أضرت بالمال صرفت • انقضى •

فصل

في صرف المتصار عن الأموال والمساقى

من الحائضية : وعن رجل عليه لرجل في ماله مجرى ساقية ، فأراد
الذى عليه الساقية أن يفسل على وجين الساقية نخلا ، ويزرع زرعا ،
ويغرس شجرا! ألساحب الساقية حجة أم لا ؟

الجواب : فالذى عرفته من الأثر ففيه اختلاف :

• قيل : يترك وجين الساقية ثم يفسل

• وقيل : ذراع عن جرى الماء

• وقيل : ما لم تدخل النخلة والشجرة والزرع فيه ، ومنع جرى الماء ،
والله أعلم ، وبغية أدري وأحكم

* مسألة :

ومن الزيادة المضافة ، وجدتها على أثر المسألة التي قد تقدمت في
أول هذا الكتاب : قلت له : فإذا كانت الساقية حملا بالرجل على رجل ،
هل لصاحب الأرض أن يفسل على الساقية ويزرع ؟

• قال : نعم ، يزرع ويفسل حيث لا ينال ما القوم

• قلت له : فان زرع أو فسل حيث ينال ماء القوم

• قال : ان أرادوا قلعه قلع عنهم

• قلت له : فان كان لا يمس الماء غير أنه انما يجيء بمائهم ، هل
له أن يفسل على تلك الصفة ويزرع ؟

• قال : نعم • رجع

فصل

في البداعة

* مسألة :

جواب من أبى الحسن رحمه الله : وعن رجل أراد أن يعق أرضه قرب منزل رجل ، فكره ذلك صاحب المنزل ، فقال : أنا أترك ذراعا واحدا ، قلت : هل يحكم له عليه بذلك ؟

فعلى ما وصفت فقد وجدنا في ذلك اختلافا من قول الفقهاء :

فقال من قال : اذا أراد أن يعق أرضه ترك من أرضه مقدار ما يرى العدول أنه لا مضرة على أرض جاره في ذلك ، لأن في ذلك الزيادة والنقصان •

وقال من قال : يترك ذراعتين ، والذي معنا نحن أنا عرفنا في هذا ، وأحسب أنه عن الشيخ أبى الحواري رحمه الله فيما رفع عن غيره ، أو مما قد قيل ذلك معه أنه يترك من أرضه بمقدار ما يعق منها ، فان كان يحذف منها مقدار ذراعتين ترك مقدار ذلك ، وان كان أقل فأقل ، وان كان أكثر فأكثر ، والله أعلم •

فانظر في عدل هذا القول ، واعمل بما بان لك صوابه ، وأنا آخذ بهذا القول المؤخر •

قلت : وما نقول ان كان اذا ترك خمسة أذرع أو أقل أو أكثر ، لم يبح صاحب المنزل من المضرة في ذلك ، هل تصرف عنه هذه المضرة ؟

فهذا يرجع الى نظر العدول ، فان رأوا على صاحب المنزل من المضرة صرفت عنه المضرة •

فصل

في التنوير والرحا

وسألته عن التنوير اذا أحدث بجانب الطريق ، هل تصرف ؟
قال : قد يوجد ذلك في الآثار ، وأما أنا فلا يبين لى في ذلك مضرة ،
الا أن تبين منه مضرة في ذلك على الطريق •
قلت له : فهل يكون الدخان مضرة يزيل به التنوير ؟
قال : ان كان تبين في ذلك مضرة بوجه في نظر العدول صرف ، والا
فلا يمنع الناس الانتفاع في أموالهم عندي •

* مسألة :

ولا يجوز لأحد أن يطحن برجاء قوم ، ولا ينخل بمنخلهم ، ولا
يخبز ببتورهم الا برأيهم ، أو يكون هذا لك تعارف بين الناس ، فجائز
على التعارف •

* مسألة :

وسئل عن امرأة أرادت أن تحطن في الرجاء ، فرفعت الرجاء وفيها
حب باق ، هل يجوز لها أن تطحن عليه أم كيف تفعل ؟

قال : معى أنه اذا خرج في التعارف على معنى أنه مما لا يرجع الى
مثله فهو عندي بمعنى الاباحة للغنى والفقير ، الا أن يصح أن تركه
من مخصوص لا يجوز عليه ترك ماله مثل صبي أو عبد •

قلت له : فان كان قد طحن فيها صبي أو عبد مملوك ، ثم جاء هذا
فرفع الرجاء ووجد الحب ، هل له أن يطحن عليه أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان العرف والعادة مما لا يتعرى أن تبقى فى
فم الرحا من كل من طحن ، لم يكن ذلك عندى شىء يبقى من صاحبه ،
ولا له ، وخرج ذلك عندى على وجه الاباحة اذا كان هو الأغلب فى أمور
الناس فى مثل ذلك •

* مسألة :

وقال عبد الله بن محمد بن بركة : لا بأس بالطحين فى رحا اليتيم
اذا كان من تعارف أهل البلد فيما بينهم ، ولا يتمنعون فى ذلك ، وأن
الطحين بالرحا معهم مباح غير محجور •

قال أبو سعيد محمد بن سعيد رحمه الله : معى أنه قد قيل انه
لا يجوز أن تطحن برحا اليتيم ، الا أن يكون أصلح لها لأنها فى الاعتبار
تنقص من الطحين ، ويخاف عليها المضرة من النقصان ، وقد قيل فى
جملة المباح : اذا وقع عليه اسم المباحة أن مال اليتيم والبالغ سواء
على ما جرت به السنة ، وقد قيل فى رحا البالغ أنه يستأذن فى الطحين
فيها ، فاذا أذن للطاحن فى الدخول كان له أن يطحن فى الرحا •

واذا ثبت معنى الاباحة فى موضع من المواضع فى الطحين والرحا بما
يشبه معنى الاتفاق ، لعله الانتفاع من اطلاق ذلك ثم ما يتعرى ما قال
من دخول رحا اليتيم فى جملة الرحا ، كما دخل عليه معنى الاباحة فى
سائر الأموال اذا ثبت فيها السنة بالاباحة •

* مسألة :

قال المصيف : قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله : من منع المباح
كمن أباح المحجور ، ومن أباح المحجور كمن منع المباح •

* مسألة :

قال القاضى أبو زكريا فى التنور : اذا كان قديما فى منزل انسان ، وكان اذا حمم فيه يكون منه الدخان الذى يؤذى الجار ويضر به وطلب ازالته ؟

فقال : انه ترال المضرة من الدخان وغيره ، وأما التنور فلا يزال لأنه قديم ، والله أعلم .

باب

في جنابة العبيد والإماء في العبيد وفي
أحداث العبيد في الأحرار وفي القصاص
للصبيان بالحدث الذي فيهم وفي أحداث
الصبيان في الأصول وفي أحداث الصبي
والأحداث فيه واستخدامه وغير ذلك

قال أبو المؤثر في عبد قتل عبدا : القاتل يسوى ألف درهم ، والمقتول
يسوى عشرة آلاف درهم ، فان مولى العبد المقتول ان شاء قتل العبد
بغلامه ، ولا يجنى القاتل على سيده أكثر من رقبتة ، وان شاء استخدمه •
قال : الا ان يشاء سيد العبد القاتل أن يفدى عبده لم يفده الا
بقيمة العبد عشرة آلاف درهم •

✽ مسألة :

وعن عبد استعان عبدا فأطلعه نخلة أو أحدره في بئر فتلف العبد
المستعان ؟

قال : ان شاء سيد العبد المستعين أسلم عبده الى سيد العبد الذي
تلف ، وان شاء دفع اليه قيمة عبده •

قال : وكذلك ان كان العبد باع عبدا فهو ضامن في رقبتة ، لأن
هذا بمنزلة الجنابة لو أن عبدا قال لعبد اجرحنى فجرحه ، أليس كان
جرحه في رقبتة ؟

قال أبو عبد الله في كل هذا : نعم كذلك •

* مسألة :

ولا يثبت اقرار العبد بالجنايات الا بالبينة العادلة ، لأن اقرارهم
بذلك راجع على ساداتهم ، ولا يثبت اقرار أحد على غيره •

فصل

في احداث العبيد في الأحرار وغير ذلك

وعن رجل وقع بينه وبين عبيد غارة ، حتى طعنه واحد من العبيد
المدية في رقبة العبد وحده أم في رقاب العبيد ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا كان العبيد اجتمعوا عليه فالدية في رقاب
العبيد جميعا ، وان كان هذا الرجل قصد الى عبد من العبيد فى شىء
فجرحه ذلك العبد ، فالدية فى رقبة العبد وحده •

* مسألة :

وسألته عن العبد المملوك يقتل حرا عمدا فيدفعه صاحبه الى أولياء
المقتول ، فيريد أولياء المقتول أن يعفوا عنه ، ويسترقونه أذلك لهم أم لا ؟

قال : ليس لهم ذلك ، انما لهم الدم ، فان اختاروا أن يقتلوه
قتلوه ، وإن عفوا عنه رجع العبد الى سيده ، ولم يسترقه أولياء المقتول •

قال أبو المؤثر : اذا دفعه اليهم سيد العبد فان شاعوا قتلوه ،
وإن شاعوا استخدموه وان شاعوا باعوه ، وان شاعوا وهبوه ، وان شاعوا
أعتقوه الا أن يقول لهم : ان كنتم تريدون قتله دفعته اليكم ، وان أردتم
ان تسترقوه ، فديت غلامى ، وان لم يقتلوه فله أن يفديه •

* مسألة :

وسألته عن العبد اذا قتل رجلا حرا خطأ ، هل يكون الى سيده
أو في رقبته ؟

قال : جنائته في رقبته ان شاء السيد أن يفديه فدية الحر .

* مسألة :

وسألته عن العبد اذا قتل رجلا حرا خطأ فبعته سيده ، وقد علم
جنائته ؟

قال : ان أعتقه وقد علم جنائته فعليه دية الحر ، وان أعتقه ولم
يعلم ما جنى فعليه رقبة العبد .

قال أبو المؤثر : الذي نأخذ به أنه اذا أعتقه ، وقد علم بجنائته
مضى عتقه وعليه قيمته لورثة المقتول يوم أعتقه ، ويتبع أولياء المقتول
العبد بفضل الدية ، وان أعتقه ولم يعلم بجنائته فلا شيء عليه ، ويتبع
الورثة العبد بدية صاحبهم .

* مسألة :

عبد قتل حرا فلم يطلب وليه الى سيد العبد بما جنى عبده وبسيد
العبد ممن لا تقية له ، ولا يخاف منه ، فاحتاج سيد العبد أن يجوز له
بيعه والانتفاع بثمنه أم لا ؟

فاذا كان القتل عمدا فليس له بيعه ، وعليه تسليم العبد الى أولياء
الدم ان شاءوا قتلوه ، وان شاءوا ملكوه ، وكذلك أقول : ان كان خطأ
فليس له بيعه ولا عتقه ، وهو فيه بالخيار ان شاء خلصه من جنائته ، وان
شاء سلم نفسه الى أهل الدية ، وبالله التوفيق .

* مسألة :

وأما العبد اذا جنى جناية ولا يدري لمن هو مثل الرجل يموت ،
ولا يعرف له وارث ، فاذا لزمه الجناية بأعه الحاكم وأدى اليه حقه •

* مسألة :

وقال : ليس على من علم من العاقلة بجنائية من يلزمه أن يعقل عنه
شيئا من ذلك حتى يطلب المجتنى اليه الى الجانى ، ويطلب الجانى الى
من يعقل عنه ما يلزمه •

وكذلك العبد ليس على سيده شيء ولو علم بجنائته الا أن يطلب
المجتنى اليه حقه الى سيد العبد •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : وعن أمة قتلت رجلا ، ولها مال قد كسبته
أو ورثته ، هل لهم أخذها ومالها ؟

عندى أنه وجدت عن الشيخ أبى سعيد أنه لا سبيل لهم على مالها
كان من كسبها أو ميراث ، وائنها لهم أخذها هي بالجنائية •

* مسألة :

وعن عبد قتل ابن رجل ، فلما أقيد به قال : لقد تصدقت به لوجه
الله ﷻ

قال : هو للمساكين •

قلت : فان قال : قد تصدقت به لوجه الله بدم ابني لوجه الله ؟

قال : هو للمساكين •

* مسألة :

وإذا قتل عبد ابنا لرجل ، فلما جرى بالعبد ليقتل ، قال : قد تصدقت
به لوجه الله ؟
فهو للمساكين •

* مسألة :

وليس على مولى العبد سوى نفس عبده اذا سلمه برىء منه ، الا
أن يشاء أن يفديه ان كانت جنايته خطأ ، ويعطى دية ما جنى عبده •

فصل

في القصاص للصبيان بالحدث الذي فيهم

وقال : عن أبي عبد الله : هو مقيد ذلك عنه أن الصبي اذا جرح
لم يكن لوالده أن يقتص ، فان أخذ الدية جاز أخذه للدية ، وان لم يأخذ
الدية وعفا عن القصاص لم يكن للابن أن يأخذ القصاص اذا بلغ ، وكان
له أن يأخذ الدية •

* مسألة :

وإذا أصيب الصبي فليس للصبي أن يقتص حتى يدرك ليس له أمر
ولا نهى •

قال أبو المؤثر : ان اقتص والده جاز عليه •

قال محمد بن محبوب : الصبي لا قصاص له ولا عليه ، وكل جرح
أحدثه الصبي من جرح أو قتل عمداً أو خطأ فهو خطأ على عاقلة الصبي •

قال أبو المؤثر : اذا أصيب الصبى بجرح فلأبيه أن يقتص له ، وليس
لغير الأب ذلك من أوليائه ، قال : واذا اقتص له والده فقد جاز عليه بحكم
والده ، وليس له في ذلك مطلب اذا بلغ •

* مسألة :

فأما الذى جرح صبيا ، وله والد حى ، فلوالد أن يقتص له ان
شاء ، وان شاء أخذ الدية •
وقال من قال : ليس له القصاص ، وله أن يأخذ الأرش ، فاذا أخذ
الأرش ثبت ذلك على الولد •
وقولنا : ان له القصاص ان أراد ذلك •

* مسألة :

ومن حفظ أبى معاوية ، وفيها أحسب عن أبى عبد الله ، وقيل :
لوصى اليتيم أن يقتص له بجرحه ويؤهر أن ينظر لليتيم فى الأرش ،
فان اقتص كان ذلك له ، وان أخذ له الأرش كان لليتيم الخيار ، ان
شاء أن يقتص فذلك له ، وليس له أن يقتص حتى يرد ما أخذ له الوصى
من الأرش ، وان أنكر أنه لم يؤخذ له أرش فعلى الوصى الصحة بذلك •

وأما والد الصبى فله أن يقتص له ويأخذ الأرش ، وليس للصبى
رجوع فى ذلك ، وان عفا الأب عن كل ذلك كان للصبى الأرش اذا بلغ
والمعتوه مثل اليتيم •

فصل

في احداث الصبيان في الأصول

وسألته عن صبي أحدث مجرى في ماله أو مال غيره ، على طريق جائز ، هل يلزمه إزالة ذلك إذا بلغ ؟

قال : معى أنه على قول من يقبول لا يلزمه ضمان ما أحدث في صباه ، الا ما أكل فأوعى ، أو لبس فأبلى ، فلا يلزمه إزالة ذلك عندي ، ويعجبني اذا كان الحدث في ماله ، وهو ينتفع به في بلوغه ، أن يزيله اذا علم أنه باطل في الأصل •

* مسألة :

وأما ان غاب عنه ذلك كيف كان حدثه ، ولم يعلم هو باطل أو بحق ، فمعى أنه لا يلزمه إزالة ذلك حتى يعلم أنه باطل على معنى قوله •

قال : وفي بعض القول أن كل ما أحدث الصبي في حال صباه أنه يلزمه ضمان ذلك في ماله ، وإن كان سالماً من الإثم •

* مسألة :

وعن الحاكم هل يجبس الصبي اذا عرف بالجهل على الناس ، فهو على العاقلة ، وذلك في الأحرار خاصة •

فليس على الصبي عندنا حبس ، وإنما جنى من دم فما دونه ، فهو على العاقلة ، وذلك في الأحرار خاصة •

وأما دماء العبيد وما أتلفه ، فليس عليه ولا على عاقلته شيء الا ما أكله ، أو فرجا وطئه فذلك في ماله خاصة •

* مسألة :

فقلت : هل وجدت غن أحد من المسلمين في الصبى اذا أكل شيئاً من أموال الناس أنه ليس عليه ، وقلت : فانك هممت بشيء ، وعسى عليك شيء ، فأردت الرخصة ان وجدتتها ؟

فنعم قد وجدنا ذلك وحفظناه ممن يؤخذ عنه ذلك ، يضاف الى سعيد بن محرز رحمه الله وغيره من أهل العلم ، وحفظنا عن غير واحد ممن أخذنا ، غير أن ذلك مختلف فيه ، وان الاختلاف فيه جائز وذلك معنى هو الأصل •

* مسألة :

وعن الصبى اذا سرق وهو غير بالغ ، هل يلزمه الخروج من ذلك ؟

فقد قالوا : ان الصبى عليه الخروج مما أكل من أموال الناس ، فان لم يفعل ومات على ذلك رجا له السلامة ان شاء الله ، ولا تترك ولايته وهو على ولايته ان كانت له ولاية ، وقد رخص بعض الفقهاء في ذلك للصبى ، لأن القلم مرفوع عنه •

فصل

في الاحداث في انصبى وخدمته

وقيل : اذا أعطى الرجل صبيا نارا أو سلاحا يمسكه له ، فعطب الصبى بذلك ، فان الرجل ضامن لذلك ، وهو على عاقلته ، وان قتل الصبى نفسه بذلك أو قتل غيره ، لم يضمن الرجل لأن الصبى أحدث ذلك بلا أن يأمره الرجل •

وفي نسخة وقال من قال : اذا طالب الصبى مثل ذلك الى الرجل فأعطاه ، وكان فيه فهم وهو في حد من يفهم ، وقد عود ذلك أيضا ، فليس على الذى أعطاه ضمان ما عناه من ذلك ، وان كان في حد من لا يفهم فعلى الذى أعطاه الضمان •

* مسألة :

وعن قوم كان عندهم صبى عليل ، فوصف لهم أن يجعلوه بين حلقتين ، ويعلقوا بهما النار ، ففعلوا ذلك كما أمروا ، ثم منعهم النار عن أخذ الصبى حتى أكلته النار ، قلت : ما يبازمهم في ذلك ؟

فان فعلوا من ذلك ما لا يأمنون عليه منه ، فمعى أن عليهم فيه الضمان ، وان كان ذلك على سبيل ما يأمنون عليه فيه أنهم على قدره من اخراجه عليهم من سبيل ما كانوا يرجون ، وهم على قدرة منهم ، فأرجو أن لا ضمان عليهم فيما قيل في مثله ، ولعل بعضا يذهب الى الضمان في مثل هذا على حال اذا كان الاحراق منهم •

* مسألة :

وقيل في وال حبس صبيا بحدث ، فسقط عليه جدار السجن ، فهلك ؟

• الدية في بيت المال عندنا •

✽ مسألة :

وقال أبو الحسن رحمه الله : انه يحفظ عن أبي الحواري أنه لو أن انسانا استعمل الصبى برأى أبيه ، فأصابه حدث من ذلك العمل أن عليه الضمان •

قلت لأبي سعيد : فعلى هذا ان أصاب الصبى حدث من عمل أمره به والده ، هل يتعلق عليه الضمان على هذا ؟

قال : هكذا يخرج على هذا النحو ، والله أعلم •

قلت له : فان سكت هذا عن الصبى ، ولم يأمره ولم ينهه ، هل يضمن ما أصاب الصبى من حدث ؟

قال : يخرج فيه عندى معانى الاختلاف ، وكذلك ان استعمله بأجر فكان ممن يعمل بالأجر ، ووقع في النظر أنه أصلح له ، فيخرج عندى فيه الاختلاف •

✽ مسألة :

ومن جواب أبي الحواري رحمه الله : وعن رجل رأى صبيا يسقط في بئر أو يغرق ، فلا ينجيه من ذلك ، وهو يقدر على ذلك حتى يموت ، هل تلزمه ديته ؟

• فعلى ما وصفت فنعم يلزمه ذلك كله •

وكذلك ان رأى أحدا يموت من الجوع فلم يطعمه ولم يسقه ، وهو يقدر على ذلك حتى يموت •

فقد قيل : إن عليه الدية اذا كان يقدر أن يطعمه ويسقيه •

* مسألة :

وعن امرأة كانت لها ابنة مجدورة ، فأرادت نقلها من موضع في البيت الى موضع لما ترى في ذلك لها النفع فيه ، فقالت لها البنت وهي صبية : يا أمه لا ترفعوني ، وحذرتهم رفعها أن يشق ذلك عليها ، فرفعوها لما يرجو في ذلك من صلاح أمرها ، فسقطت من أيديهم فغمى عليها ، قلت : هل ترى بأسا ؟

فغمى أنهم اذا كانوا يرجون في ذلك صلاحا بينا ، ووقع قول الصبية أنه ليس من حسن تدبيرها لنفسها ، واجتهدوا في ذلك صلاح أمرها ، ولم يفرطوا في حملها أنه لا ضمان عليهم ان شاء الله اذا كانوا هم المعنيين بأمرها ، ويخافوا في ضياعها السؤال في أمرها •

وقلت : أرأيت ان انقشر شيء من الجدرى الذى بها فلم يدم أو دمي ، هل ترى بأسا ؟

قلت : وكذلك ان اختلط فاذا كان مذهبهم القيام بصلاحهم ، ولم يفرطوا ، وانما غلبوا أو سقطت هي منهم ، فذلك عندي ليس من فعلهم ، وكذلك لو ماتت من ذلك •

من غير الكتاب : والزيادة المضافة اليه مما وجدته من جواب الشيخ أبى سعيد •

* مسألة :

وسألته عن رجل رأى صبيا يخرف نخلة فقال له : انحدر فصرع الصبى ، قلت : هل عليه دية ؟

قال : معى أنه ان أراد افزاعه والى ذلك قصدا ، فأخاف عليه الضمان ، وان أراد نهيه عن ماله فزع هو من ذلك ، فأرجو أن لا ضمان عليه .

قلت له : رأييتا ان أراد افزاعه ، ديته عليه أم على العاقلة ؟
قال : أخاف أن يكون عليه ، لأن هذا عندى لا يشبه الخطأ وهو يشبه العمد .

قلت له : فاذا لم يرد افزاعه وأراد نهيه وقال له : انحدر هل يلزمه بقدر ما استعمله فى الانحذار أم لا يلزمه شىء ؟

قال : معى أنه ان أراد بذلك صلاحه ونهيه عن سوء خلقه ، وبسط يده فى ماله ، فأرجو أن لا ضمان عليه ، وان أراد استعماله فلا نبرئه من الضمان بقدر ما استعمله بصعود! أو انحذار .

* مسألة :

ورجل مر بصبيين ينقاتلان ، فأخذ أحدهما رقعة عن الآخر ، وأمسكه عن ضربه ، فلما قام المصروع ضرب الصبى والرجل ممسك له لئلا يضربه من غير أن يعلم الرجل ، هل على الممسك شىء أم لا ؟

فليس عليه شىء ، وكان عليه أن يمسكه لئلا يضربه .

قلت : انه لما رآه يضربه نهاه عنه وخصمه على ضربه ، ثم قال له على سبيل الهدى له : اضربه الساعة ، فهوى الصبى الآخر فضربه أيلزمه شىء أم لا ؟

فاذا لم يرد بذلك أمرا له فضربه فليس عليه شىء ، وان أراد بذلك أمرا له فقد قيل : ان أمر البالغ للصبى كأمره لولده الصبى فى بعض القول ، وقيل غير ذلك .

فعلى هذا القول الآخر فلا ضمان عليه ، وعلى القول الأول فعليه
الضمان ، والله أعلم •

فصل

في أحداث الصبي والأحداث فيه واستخدامه

سألت محمد بن الحسن رحمه الله عن الصبي اذا سرق أو كسر
لأحد دابة ، أو جرح أو أحدث في مال أحد حدثا ما يلزمه هو من ذلك ،
وما يلزم العاقلة ؟

قال : أما ما كان من الأموال ، فإن الصبي يلزمه ذلك دون عشرته ،
ويلزمه اياه اذا بلغ ، وأما ما كان من جروح أو قتل فهو على عشرته دونه •

* مسألة :

قلت له : فان ذبح لقوم دابة مثل شاة ، ومعه هو غنم ، هل يأخذ
أصحاب الشاة من غنمه شاة مثل شاتهم ؟

قال : لا هو عليه الى بلوغه ، فاذا بلغ طوئب بذلك •

عن غيره : وأما الصبي والمعتوه والذاهب العقل فجنائتهما كلها
خطأ ، وهى على عواقلهما الا ما أتياه بفرجهما أو أكلاه في بطونهما أو
لبسياه •

فقال من قال من الفقهاء : انه في أهوالهما ، وليس عليهما قصاص •
ومن غيره : وأما الصبي فقد قيل في أحداثه أنها عليه في ماله ،
وقيل : انها على عاقلته ما كان من أحداثه وقيل : انما على عاقلته ما
تعقل العاقلة من الأحداث والبالغين من الدماء على سبيل الخطأ اذا بلغت

الأحداث الى ما يعقل ، وما بقى فليس عليه ، ولا على العاقلة ، اذا كان مما سوى ذلك •

وقيل : عليه من الأحداث التي تلزم العاقلة بقدر ما على واحد من العاقلة مما يلزمهم أن لو كانوا ولا شيء عليه ، فيما سوى ذلك •

✽ مسألة :

وإذا أمر صبى صبيا بجناية فهو على عاقلة الفاعل ، ولا شيء على عاقلة الصبى الأمر •

✽ مسألة :

وهن كتاب آخر : وعن أبي الحواري رحمه الله : سئل عن صببين تشاححا في وقت الصبى ، كل واحد منهما ، جرح صاحبه جرحا ، ثم بلغا ؟

قال : عليهما الخلاص من ذلك ، وعلى كل واحد منهما أرش ما جنى الى صاحبه •

قيل له : فان كانا قد غابا عن بعضهما بعضا ، ولا يعرف هذا الآخر ؟

قال يجتهد في المسألة عنه ، فاذا أعجزه ذلك فرق أرش ذلك على الفقراء ، وكان هذا الأرش بمنزلة اللقطة ، فان عاد قدر صاحبه الذي له الأرش خيره بين الأجر والغرم ، فأیما اختار كان له ذلك •

قيل له : فانهما لم يعييا ولكن قد تغير منهما رسم الجراحة ؟

قال : اذا تغير ولم يقف على قياس الجراح حسب دامية •

قلت له : فكم أرش الدامية ؟

قال : عشرون ومائة درهم •

* مسألة :

ما أصاب الصبى والمجنون والمعتوه متى ما أصاب هؤلاء من شيء
فعلى العاقلة دون أموالهم •

ويقول بعض الناس : ما أصابوا عمدا في أموالهم •

قال أبو المؤثر : جناية اصبى والمجنون في وقت جنونه عمدهم
وخطئهم خطأ •

* مسألة :

هاشم بن غيلان : عن صبى تناول من أموال الناس شيئا ثم
بلغ ، فذكر ذلك ؟

فقال هاشم : يجد في الكتب ثلاثة مرفوع عنهم القلم : الصبى حتى
يحتلم ، والناعس حتى يستيقظ ، والمغلوب على عقله حتى يفيق ، وأرجو
أن لا يكون عليه شيء ان شاء الله ، غير أبى على ذلك فأعطيت •

* مسألة :

وسئل سعيد بن محرز : عن الغلام الذى لم يبلغ الحلم ، يترك
الصلاة ويأكل من أموال الناس ، ثم يدرك أعليه بدل الصلاة ؟

قال : لا ، وأما ما أكل فيرده •

* مسألة :

قلت له : فرجل سأل صبيا عن بيت رجل يطلبه ، فبقى الصبى
قائما حتى أخبره ، هل ييسعه ذلك ولا ضمان عليه ؟

قال : معى أنه قد قيل لا شىء عليه ما لم يشغله عن ذلك ، أو يوقفه عن شىء من مصالحه ، وقد كره من كره كلام الصبيان ، ويخرج عندى على وجه دخول الضرر لا على غير ذلك ، لأن الكلام غير محجور الا لمعنى يثبت غيره •

قلت : فهل يسعه أن يبدأ الصبى بالسؤال فى حال مشى الصبى ، ولا يعرف أو لا يوقف اذا كان الصبى مشيه فى حال مصلحته ؟

قال : يعجبنى أن يتوقى ذلك اذا كان مشيه ذلك فى معنى مصلحته ، ويعجبنى أنه ان كلمه فلم يقع عليه من سبب كلامه مضرة الا يلزمه شىء بمعنى الضمان والاثم •

* مسألة :

عن أبى الحوارى : فيما احسب : وقلت : هل لكم أن تستعملوا الصبى برأى والده فى مثل ما لا يخاف فيه على الصبى ، أم لا يجوز ذلك ، والصبى ووالده من أهل الغنى أو هما من الفقراء ؟
فما نرى بذلك بأسا اذا كان ذلك برأى والده •

* مسألة :

واختلفوا فى حدث الصبى اذا كان مما لا يلزم فى صباه فذكر أنه أحدثه فى وقت بلوغه ولم يعلم ، كان منه قبل ذلك أو قد بلغ معنا فى ذلك قولان :

- أحدهما : أنه لا يلزم حتى يعلم أنه كان منه فى بلوغه •
- والآخر : أنه يلزمه حتى يعلم أنه كان فى وقت صباه •

* مسألة :

من الزيادة المضافة عن أبي سعيد : وسئل عن رجل رأى ولده جرح صبيا وهو صبي ، هل على الوالد أرش ما جرح ابنه ؟

قال : لا يلزمه شيء من ذلك في الحكم فيما عندي ، أنه قيل إلا أن يحكم بذلك الحكم على العاقلة ، فعليه مثل ما على واحد من العاقلة ، ولا يسع الامتناع عن ذلك • رجع •

* مسألة :

وقال محمد بن محبوب : في رجل استعان برجل على شيء حملة فحملة ، ثم رفع ذلك الشيء على المستعان ، فكسر فخذه أن ليس على الحمال شيء •

قال له قائل : فان كان المستعان به صبيا ؟

قال : عليه الدية دية خطأ •

* مسألة :

وسألته عن رجل استعان رجلا على حمل ليرفعه معه ، فلما رفع الرجل ضعف يد المستعين ، فوقع الحمل فكسرت يد المستعان ؟

قال : على المستعين الدية •

قال أبو المؤثر : الله أعلم •

ومن غيره قال : وقد يوجد عن أبي عبد الله أنه لا شيء عليه إلا

أن يكون المستعان عبدا أو صبيا •

* مسألة :

وعن صبي يأتي بوعاء في يده ، يطلب خلا أو لبنا ، هل يأخذ المطلوب اليه الوعاء من يد الصبي ، ويجعل له فيه حاجته ، ويسلمه اليه كان يتيما أو غير يتيم ؟

فاذا كان الصبي مرسلا في ذلك بما تطمئن اليه القلوب ممن تجوز رسالته ، كان المستعمل له في ذلك المرسل ولا بأس بذلك •

وكذلك اذا كان ذلك من مصالحه ، وما يعود ينفعه ، وكان ذلك أصلح له جاز ذلك •

وقد قال من قال في ذلك : انه يجعل له في انائه ذلك ، ويجعل في الأرض حتى لا يكون الفاعل له ذلك مستعملا له بشيء في ذلك ، وذلك من أبواب الورع وهو حسن ان شاء الله •

بَاب

في الدواب وفي حدث الدابة في الزرع والحدث
فيها على ذلك وفي اطعام الدواب طاهرا كان
أو نجسا وفي الدواب اذا أكلت النجاسات
وغيرها من المحرمات هل يؤكل لبنها أو لحمها
أم لا وفي قتل الدواب الملوكات وغير
الملوكات وفي قيمة الكلاب واقتناء الدواب
والطير وفي قتل الكلاب وغير ذلك

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بكل كهيت أغر محجل أو
أدهم أغر محجل أو أشقر أغر محجل » وكان يسمى الأنثى من الخيل
فرسا ، وكان يكره الشكال من الخيل ، وهو أن يكون بياض التحجيل في
يد ورجل من خلفه ، وقوم يجعلون الشكال في ثلاث قوائم •

* مسألة :

وعن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اياكم
لا تتخذوا ظهور دوابكم منابر فان الله تعالى انما سخرها لكم لتبلغكم
الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الأنفس وجعل لكم الأرض فاعلموا
حوائجكم » •

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تتخذوا ظهور الدواب
كراسي » •

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تقصوا نواصي الخيل
ولا معارفها ولا أذناها فان أذناها مذبذبا ومعارفها دفاؤها
ونواصيها معقود فيها الخير » •

* مسألة :

ومن ملك الدواب وأجاعها وأعطشها ولم يطعمها ، ولم يسقها وهى فى الحبال موثوقة ، فانه يأثم اذا تعمد لذلك ، وقد قيل : يؤتى به يوم القيامة مثل ما ماتت عليه من الجوع والعطش ، ومربوطا بحبل فى عنقه هذا عن نبهان •

* مسألة :

ولا نعلم فى العمل على الدواب وقتنا محدودا كالمسالك •

* مسألة :

وكره المسلمون تعليق التعاويذ فى أعناق الدواب •

* مسألة :

والجلالة لا يجوز أن يحج عليها ، ويجوز أن يحمل عليها المتاع •

* مسألة :

وعن رجل من الأنصار ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « امسحوا رغام الشاة ونقوا مرابطها من الشوك والحجارة فانها فى الجنة » وقال : « ما من مسلم له شاة الا قدس فى كل يوم مرة وان كانت له شاتان قدس فى كل يوم مرتين » •

أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله خلق الجنة بيضا ، وخين الزى البياض » قال : وبعث الى الرعيان : « من كانت له غنم سود فليخلطها بعفر فان دم عفراء أزكى من دم سوداوين » •

قال : وجاءته امرأة فقالت : يا رسول الله انى اتخذت غنما رجوت
رسلها ونسلها وانى لا أراها تنمى ؟ قال : « ما لونها ؟ » قالت : سود .
قال : « اغفرى » أى أخطى فيها بياضا .

عن أم هانى قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« اتخذوا الغنم فان فيها البركة » وقال فى الغنم : « سمنها معاش ،
وصوفها ريش » وقال : « الفخر فى أهل الخيل ، والجفاء فى أهل الابل ،
والسكينة فى أهل الغنم » .

وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « الديك الأبيض صديقى
وعدوه عدو الله يحرس دار صاحبها وسبع دور » وقال : « لا يكون
والسكينة فى أهل الغنم » .

* مسألة :

وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العجماء جبار
والبئر جبار » فظاهر هذا الحديث يجب على أنه لا يجب بفعالها ضمان على
صاحبها ، ومعنى الجبار الهدر ، وروى من طريق آخر عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « فعل العجماء جبار » أى هدر للضمان ، والله أعلم .

وروى نحو هذا عن على بن أبى طالب ، وعبد الله أظنه ابن مسعود
وشريح وغيرهم فقد ذهب قوم الى معنى قول النبى صلى الله عليه
وسلم : « ان البئر جبار » يستأجر عليها صاحبها من يحفرها فى ملكه ،
فينهار على الحافر فلا ضمان على صاحبها .

وقال قوم : هى البئر تكون فى ملك الانسان ، فيسقط فيها انسان
أو دابة ، فلا ضمان على صاحبها لأنها فى ملكه .

وقال قوم : هى البئر القديمة لا يعلم لها حافر ولا مالك ، فيقع

فيها انسان أو دابة ، فذلك هدر ، بمنزلة الرجل يوجد قتيلا في فلاة من الأرض لا يدري من قتله ، فلا يؤخذ له دية ولا قسامة ، ويكون دمه هــدرا •

وقوله عليه الصلاة والسلام : « والمعدن جبارا » هي المعادن التي يستخرج منها الذهب والفضة أو غيرها من الجواهر ، فيجىء قوم يحفرونها بأجر ، فينهار عليهم فيقتلهم ، فتكون دماؤهم هـدرا ، لأنهم عملوا بأجر ، وهكذا من عمل بأجر وهو أصل لكل عامل بأجر فلا ضمان على من استعملهم ، الا أنهم اذا كانوا جماعة ضمن بعضهم لبعض •

* مسألة :

ومن كان له جمل أو فرس أو حمار أكل ، فاستعاره منه رجل ليركبه الى موضع ، فأعاره ولم يعلمه يأكله فأكله ؟
فانه يضمن ، وسواء ذلك استعارة أو استأجره •
ومن أطلق كلبا عقرا على رجل وأثلاه ضمن باجماع •

فصل

في حدث الدابة في الزرع والحدث فيها على ذلك

وقال : في رجل عبر على زرع لغيره ، ويزرى فيه دواب تأكله فان عليه اخراجها من ذلك الزرع ، فان لم يفعل فعليه الضمان اذا كان يقدر على اخراجها ، وليس له عذر من ذلك •

قلت : لم أوجبت عليه أن يخرجها والا ضمن ؟

قال : لأن هذا منكر ، وكل من قدر على ازالة المنكر فعليه أن يزيله على كل حال من الأحوال ، وأيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم مما يوجب ازالة هذا ، لأنه قال : « على المؤمن حفظ مال أخيه » وكل من رأى

ما لا يضيع وهو يقدر على حفظه وتركه فهو آثم ولا يسقط عنه الضمان ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر بحفظ مال الا وقد أوجب على
تاركة الضمان ، لأن أوامره بالعموم هي على الفرض ، الا ما قام دليله
أنه ندب ، والله أعلم •

قلت : فما تقول : ان مرت الدابة تجرى في وسط الزرع ، أعليه
أن يدخل الزرع على أثرها حتى يخرجها ؟

قال : نعم •

قلت له : أرأيت ان كانت الدابة اذا جرت في الزرع كسرت ، وكذلك
دخوله هو يكسر الزرع أيضمن ما كسر ؟

قال : ان كان ما يكسره أقل مما يضر اذا تركها فيه فلا ضمان ، لأن
ضرها أكثر من ذلك •

قلت : فأين يخرجها ؟

قال : اذا أخرجها من الزرع فلا شيء عليه •

قلت : أرأيت ان ساقها فجرت وكسرت ، أياكون عليه ضمان أم لا ؟

قال : ان كان جريها الذي كسرت فيه من سبب سوقه ، فان عليه
الضمان ولا آثم عليه •

قلت : لم أوجب عليه الضمان ، وقد كان مطلقاً له سوقها ؟

قال : يلزمه الضمان فيما هو مباح له ، وعليه فيه الضمان ، ولا
يكون بذلك آثماً ألا ترى أن الصيد مباح له أن يصطاده ، فلو أنه رمى
بسهمه وتعدى صيدا تراه ، فأصاب شاة لانسان أو سوى ذلك مما هو
مال ، لكان عليه الضمان ولا آثم عليه ، وقد كان مطلقاً له أن يرمى الصيد ،
فهذا ونحوه مما يكون مباح له في الأصل أن يفعل ، فاذا أخطأ عما قصد
اليه فعليه الضمان ، والله أعلم •

* مسألة :

وقال : فيمن رأى ضالّة في زرع غيره فلم يسقها منه ؟
قال : معنى أنه قد قيل ان عليه أن يسوقها ان قدر على ذلك ، لأنه
يخرج شبه المنكر في وقوع الضرر •
وقيل : ليس عليه اخراجها الا أن يشاء ذلك •

ومعنى أنه اذا ثبت عليه في المعنى الاخراج لها لمعنى صرف الضرر ،
لزمه معنى الضمان في ترك ما يقدر عليه من صرف الضرر اذا كان ذلك ممن
لا حجة في فعله ، وهى الدواب بمنزلة الحريق والغريق ، من رآه وقدر
على صرف الضرر منه في بئر الانسان المضمونة ، فترك ذلك كان كالمحدث ،
وقد فرق من فرق في الانسان والأموال ، فلم يوجب بمعنى تضييع
الأموال من الضمان ، ما أوجب في تضييع الانسان ، لأن الإنسان يخرج
محجورا على الحالات ، والاباحة فيها ، والأموال قد تقع بمعنى الاباحات
والازالات والوجوه التى تحتل العلل دون الانسان •

* مسألة :

وسألته عن راكب الدابة اذا غلبته حتى أفسدت في زرع غيره ،
أو أكلت منه ، هل عليه ضمان ذلك ؟
قال : معنى أنه يخرج أنه لا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظها
وغلبته •

قلت له : وكذلك لو لم يكن راكبا لها ووضعها في مأمّن من الزرع
أما غلبته حتى أفسدت فيه ، هل يكون مثل الأولى ؟
قال : هكذى عندى •

* مسألة :

وسئل عن رأى دابة لا يعرفها فى زرع لا يعرفه ، وهى تأكله ، هل له تركها ولو كان يقدر على اخراجها ؟

قال : معنى أنه يعتبر أمر هذا الزرع ، فان كان يخرج له معنى أن هذه الدابة فيه على غير معنى الضرر له ، فيما يقع حجره من اضاءة المال ، ولو من صاحب المال ، فمعنى أنه ليس عليه اذا خرج له هذا المعنى ، وانما يخرج له معنى فى هذا ، الا أنه موجب للضرر ، فالضرر مصروف لاحق بالمنكر •

فان لم يبره من القيام بصرف ذلك معنا ، يبين له فيه عذره ، لم يتعر عندى من لزوم القيام بذلك الا من عذر •

ومعنى أنه قيل : لو عرف أن الزرع والدابة لرجل واحد ، ولم يخرج معنى ما ذكرت لك ، كان عليه من ازالة الضرر عن صاحب هذا الزرع فى صرف دابته فيما عليه فى غيرها من الدواب فى الزرع •

قلت : فان لزمه القيام بذلك ، فساقها يريد صرفها عن المضرة فتلفت من سوقه ، هل عليه الضمان ؟

قال : معنى أنه اذا ساقها سياقه مثلها ، ولم يخرجها من موضع مأمنها ، فلا يبين لى عليه الضمان •

قلت له : فان لم يسقها وقد لزمه القيام بذلك فتركها فى الزرع ما يلزمه ؟

قال : لا يبين لى عليه الضمان ، ولا آمن عليه الاثم فى ترك ذلك اذا لزمه •

* مسألة :

وسئل عن دابة ضارية بزرع رجل تأكله ، فاحتج على ربها فلم يكفها ، هل له كسرهما اذا وجدها في ماله تضره فيه بعد الحجة على ربها أم لا ؟

قال : معى أنه في بعض القول أنه قيل في الضواري : انه يتقدم لى أربابها ثلاث مرات في كفايتها ، فان كفاها والا جاز عقرها ، أحسب أن العقر الذى يعقر هو أن يرجا به كفايتها •

ومعى أن بعضا يقول : ليس عليها حجة ، والحجة على ربها يغرم ما أتلف ، ولا يبعد القول الأول لثبوت ضرر ، لأنه اذا ثبت الضرر من غير الدواب ممن لا عقل له ثبت عليه النكال بالحبس والقيود ، والرباط والفضل ، حتى يصرف ضرره عن الناس •

وكذلك العقر هاهنا اذا ثبت معناه ، وانما هو لضرر ومنعه • قلت : فاذا كان يعد الكفاية لها مرة بعد مرة ، ولم تنته الدابة أيجوز عقرها على القول الأول ، أم انها يجوز عقرها اذا امتنع عن الكفاية ؟

قال : معى أنه اذا ثبت ترك المنع بعد الحجة التى ينقطع بها العذر ، فلا ينفع الوعد الكاذب اذا لم يوف به ، ولا يضر اذا لم تثبت صحة المنع بالكفاية •

قلت له : فاذا أكلت هذه الدابة زرعه في أول مرة قبل الحجة على صاحبها ، وصح ذلك أيلزم صاحبها غرم ما أكلت أم لا ؟

قال : معى أنها اذا كانت في حال يكون على صاحبها حفظها فلم

يحفظها ، فعليه الضمان فيما عندي أنه قليل ، وإذا لم يكن محكوم على صاحبها بحفظها في وقت ما أكلت ، فلا ضمان عليه ولو صح أكلها •

قلت له : فإذا ثبت غرم ذلك عليه بوجه يلزم حفظها ، كيف يكون الوجه في قيمة الزرع ؟

قال : معى أنه قليل يقوم في حالة الماكول له قائما متروكا للثمرة على حالته التي كان يراد بها ، فيكون غرم ذلك والقيمة على هذه الصفة •

قلت له : ومتى يلزم حفظها الذي يكون يتركه لها ضامنا لما أكلت ، ويجوز عقرها على ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك يجتمع عليه في الليل ، ولعله يختلف فيه بالنهار ، الا أن يثبت الحكم بالمنع لذلك من حاكم يجوز حكمه بالرأى ، فعندي أنه يلحق في النهار كما يلحق في الليل بمعنى الحكم •

قلت له : فمن نظر دابة في زرع رجل تأكله ، فخشى إن هو ذهب ليسوقها أن يكسر من الزرع ما أولى به أن يسوقها ، ويضمن ما أحدث أم يسعه تركها على قول من يلزمه ذلك ؟

قال : معى أنه إذا لم يكن مخرجا من الضمان ، فقد قيل : ليس عليه ذلك ، وقال : إذا كان في سوقه لها من الزرع لا بد أن يضر فيه بوطئها عليه ، أو كسرهما له ، حيث ما أراد يسوقها ، ولم يكن مخرج من الضرر في الزرع إذا ساقها ، كان التترك أولى به عندي على هذا •

* مسألة :

وعن أرض بين البيوت أو على طريق ، طلب أهل البيوت أو أهل الطريق أن يحضر صاحب الأرض ، ويشكو هو فساد الدواب ؟

فقال من قال منهم : يحضر الرجل على أرضه ، ولعل قائلا قد
قيل : يكفوا فسادها •

* مسألة :

وقال : ان للرجل أن يخرج الصبي من منزله اذا دخل بيده ويطرده ،
وكذلك غير الصبيان اذا لم يخرجوا بالكلام وغير ذلك •

وكذلك يخرج الدابة من منزله ويقودها ، حتى يخرجها من منزله
وزرعه ، وقال : اذا كانت الدابة قريبا من زرعه ، وخافها عليه ، كان
له أن يفسحها عن زرعه حيث يأمن أنها لا تضر أحدا ، فان ساقها على
ذلك فوقعت في زرعه غيره ، فلا ضمان عليه اذا لم يرد الا أن يبعدها
عن زرعه ، وأن يأمن ضررها ، وذلك اذا وقعت بزراع غيره من بعد أن
تركها •

ومن غيره : قال : وقد قيل اذا كان يسوقها سياقة مباحة له ، ولم
يكن الحبل في يده ، وانما هو يرهاها بعينه ولم يقصر في ذلك فلا ضمان
عليه ، لأن الراعي لا ضمان عليه اذا لم يقصر في رعيته ، ولو أصابت
زرع غيره وهو في تلك الساقية فلا ضمان عليه في هذا القول •

* مسألة :

وسئل عن الدابة اذا أصابها الرجل في زراعته ، هل له أن يربطها
عنده حتى يصل صاحبها فيطلبها ، ويسلمها اليه ، وتقدم عليه في امسакها ؟
قال : معى أن ليس له ذلك ، ولا على الدابة عقوبة ولا حجة له •
قلت له : واذا أخذها وربطها عنده فأصابها جوع أو عطش ، ما
يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أنه يلزمه قيمة ما نقصها وهو ضامن لها حين أخذها •
قلت له : فعلى الحابس لها عقوبة اذا صح عليه أو أقر بذلك ؟
قال : معى أنه يعاقب بالحبس والضمان لما أصابها ، وان ماتت
لزمه ضمانها •

قلت له : فان لم تصبها مضره ، هل عليه عقوبة بنفس الحبس لها ؟
قال : أقول ينظر فى أمره ان كان ممن يجهل فى مثل ذلك ، ويتناول
على الناس ، كان حقيقا بالعقوبة ، لأنه ليس له ذلك وان كان ممن ليس
له جهل أقييل العثرة اذا لم يكن منه جهل ، ولا تناول ، وان ماتت كان
عليه أفضل القيمتين عندى ، والقول عندى فى القيمة قول الغارم مع
يمينه ، مالم تصح البيئته بذلك •

✽ مسألة :

وقال أبو سعيد : معى أنه قيل فى الذى يقود الدابة اذا كان لا يقدر
على حفظها اذا جمحت ، ويضعف عن ذلك ، وهو بها قرب زرع فأكثته
ضمن ما أكلت ، ولو اجتهد وغلثته ، ولعل فى بعض القول أن القائد
أو السائق ضامن على حال ما أحدثت دابته ، وكذلك الراكب عندى •

✽ مسألة :

وعن رجل كان راكبا دابة فمر بزرع ، فأكلت الدابة منه على غلبة
منها له ، أو غفل عنها ، هل يلزمه ضمان ؟

قال : الله أعلم ، ولعله اذا كان ممن يملكها فغلثته ، فأرجو أن
لا يكون عليه ضمان فيما أكلت •

وكذلك ان نعس أو نسي وهو على أمن منها فغلثته ، أو أكلت وهو
فى حال نعاسه ، أو نسيانه ، فعندى أنه لا يضمن أيضا •

* مسألة :

وقيل : في الذى تفسد دابته على قوم زرعهم ، ويلزمه الغرم ؟
فقال من قال : انما يغرم ثمن الشجر يوم أكلته دابته بقيمة العدول ،
وليس يلزمه ثمرة مثله •

قال غيره : يلزمه قيمة الشجر زرعاً قائماً برأى العدول ، لا ثمن
العلف مجزواً وانما يقوم زرعاً قائماً برأى العدول كما تلف •
وقال من قال : عليه ثمرة مثله •

قال أبو المؤثر : قد قيل هذا ، والذى أقول : ان الدواب اذا
استهلكت الحرث استهلاكاً لا ينظر نظر الى ما هو أوفر لصاحب الحرث ،
فان كان قيمته يوم أكلته أكثر من نفقة صاحب الحرث وبذره ، وعناه
في سقيه وجميع ما عنى فيه واتفق عليه حكم له به •

وان كان العناء والنفقة أكثر حكم له بقيمة العناء وما اتفق في عنائه
وبذره الا السماد ، والعناء بالسماد فانى لا أقول فيه •

* مسألة :

وعمن أطلق دابة في البلد تدور ، والناس قد زرعوا بلا حصار
ولا جدار ، ووقعت الدابة في زرع الناس ، ما ترى يلزمه غرامة ما
أكلت ، أم لا يلزمه ، وذلك في النهار والليل ؟

وأما ما أكلت دابته في الليل من حروث الناس ، فعليه الغرم في
ذلك ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً •

وأما ما أكلت دابته من حروث الناس بالنهار ، فقد اختلف العلماء

في ذلك ، وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « على أهل الحشرات حفظ حراثتهم بالنهار وعلى أهل الدواب حفظ دوابهم بالليل » •
فنقول ما أكلت دابته بالنهار فلا غرم عليه •

قال : غيره الذي معنا أنه أراد ما أكلت دابته بالليل ، فعليه الغرم الا أن يتقدم الحاكم على الناس أن يحفظوا دوابهم بالليل والنهار ، فمن أفسدت دابته بالليل والنهار من بعد التقدمة فعليه الغرم •

فصل

في طعام الدواب طاهرا كان أو نجسا

وفيمن يطعم الدابة عيشا أو شجرا يدسه في فمها حتى تأكله يجوز له ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان يريد بذلك الصلاح جاز ذلك •

* مسألة :

وعن أبى الحوارى : وعن الطعام ، هل يكره أن يطعم شىء منه الدواب ، وكذلك الكلاب ؟

فلا نعرف في ذلك يطعم الدواب من الكلاب وغيرها ولا بأس بذلك •

* مسألة :

واختلف المسلمون في طعام الدواب النجس :

منهم من قال : لا يطعمه الدواب ، لأن ما حرم الله عليه أكله لا يجوز أن يطعمه غيره من البهائم ولا غيرها •

وقال آخرون : جائز أن يطعمه غير المكفلين من بنى آدم عليه السلام ، فعلى هذا القول جائز أن يطعمه الدواب •

فصل

في الدواب اذا أكلت النجاسات وغيرها من
المحرمات هل يؤكل لحمها أو لبنها أم لا ؟

وقلت : ان أكلت دابة انسان زرع الناس ، وعلمت أنت بذلك ،
قلته : هل يجوز أن تأكل من لبنها ، فقد عرفت في ذلك اختلافا :

قال من قال : ان ذلك جائز ، وصاحب الدابة ضامن لذلك ان كان
مما يلزمه فيه الضمان ، ولا فساد على صاحب الدابة ، ولا على غير من
لبن الدابة .

وقال من قال : ان ذلك لا يجوز لأن الدر من الأكل .

والمقول الأول هو الأكثر ، وبه نأخذ ، ووجدنا ذلك في جواب أبي
عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله انى أهل المغرب .

* مسألة :

عن أبي الحواري : وعن رجل أطمع انسانا خلا أو عسلا ، ووقع
فيه نجاسة ما يلزمه ؟

فيلزمه في ذلك التوبة والاستغفار ممن فعل ، وليس على الأكل
اثم اذا لم يعلم .

قال غيره : وقد قيل : يجوز أن يطعم الدواب والصبى ، ووجدنا
هذا عن الشيخ أبي سعيد رحمه الله فيما قيد عنه ، وقيل : لا يجوز ذلك
على حال .

* مسألة :

وعن قوم بينهم أرض بعل ، وكانوا يقسمون الماء الذى يسيل اليهم من الآكام ، فأصرفه رجل الى أرضه كله بغير قسمة ، أو غصب ذلك منهم فأصرف الماء الى أرضه ، أيؤكل ما أخرجت تلك الأرض أم لا ؟

• فما نصب ذلك على ما وصفتهم اذا وجدت غيرها •

فصل

في قتل الدواب الملوكات وغير الملوكات
وجواز الفعل فيهن من وسم أو ضرب أو غيره

وقد قالوا : ان الكلب المعلم لا يقطع الصلاة ، ولا يجوز لأحد أن يقتله ، فان قتله ضمن •

قال أبو المؤثر : الكلب المكلب يقطع الصلاة ، وأما قتله فان على قاتله الغرم لصاحبه •

ومن قتل كلبا غير مكلب فلا غرم عليه ، الا أنى أتول : اذا كان كلبا لراعى قد حبسه فى غنمه ، وكذلك كلب فى بستان قد حبسه صاحب البستان فى بستانه ، فان قتلها قاتل فى حماية رأيت عليه الغرم قيمة مثلها •

وان كان صاحب الغنم ، وصاحب البستان ، يرسلان كلابهما على الناس ، فيدخلن بيوتهم فلا غرم على من قتلهن •

وقد حدثنى الوضاح بن عقبة : أن ابنه زيادا وأصحابا له كانوا بصحار ، وكانوا يشبكون للكلاب أحسبه فى منزلهم ، ويضربوهن قال أبو زياد : وكنت أضع أصبعى فى أذنى من صياحهن ، فمن قتلهن على هذا فلا غرم عليه •

وقد حدثنى زياد بن الوضاح ، ورفع الحديث أن رجلا من أصحاب

الجلندى مر بكلب فى بستان الله أعلم رآه أو سمع صوته ، فهم بقتله فلم يقتله ، وليس نحب قتل كلب الراعى ، ولا كلب صاحب البستان فى خيرهما ولا فى الطريق •

* مسألة :

وعن سمة الغنم ، هل يصلح ذلك أم لا ، وهل فيه كراهية ؟
قال : بلغنى أنه كره الوسهات •
قال أبو المؤثر : لا بأس بالسّمات اذا كان يراد به ذو العلة أو العلامة •

* مسألة :

وعن أبى عبد الله : سألت عن قاتل كلب القنص ، وكلب الراعى وغير ذلك من الكلاب آذت أو لم تؤذ ؟
قال : عليه الغرم والاثم والحبس ، فان ضررن أحدا من الناس أخذ أهلهم بكفائتھن ، فان كفونهن والا حبسوا. ويتقدم على صاحب الكلب العقور فيقال له : كل حدث أحدثته كلابك فأنت له ضامن ، فان ضررن أحدا من بعد التقدمة فهو ضامن من دابة أو غيرها •

* مسألة :

من الزيادة المضافة ، من كتاب الأسيّاخ : عن على البسيانى : وعن الدابة ، هل يجوز ضربها للضيعة التى تعمل فيها مثل الجمل وغيره ؟
وقال الدابة : لا يحمل عليها مالا تطيق ، وإنما تضرب اذا أخذت غير الطريق حتى تستقيم أى تمشى وعنده أنها تمشى •

قال المضيف : ذكر لى محمد بن أحمد بن سعيد السمائلى ، عن الشيخ أبى عبد الله محمد بن سليمان العيىنى : أن القاضى أبى على الحسن ابن سعيد بن قريش كان راكبا دابة ، لعله ضعيفة فقال : لقد أغاظتني هذه الحمارة حتى هممت أن أضربها بكم قهيصى ، فإله أءلم بذلك •

* مسألة :

منه قلت : رجل اعترض ثور رجل ، فأطلعه بقرنه ، يكون عليه ضمان أم لا ؟

قال : نعم عليه ضمان ما انقضى ذلك من قيمة الثور • رجع •

* مسألة :

ومن عقر دابته عند القتال فواسع له ذلك لئلا ينتفع بذلك العدو وإذا خاف أخذها •

* مسألة :

ومن قتل دابته أو ذبحها لغير معنى ، فهو من الضياع ، وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ، فينبغى له أن يستغفر ربه مما فعل ، ولا يخرج ذلك من الولاية ، وفى الحديث قيل : « من وجد حية فلم يقتلها وهو يقدر على قتلها ، فلسعت أحدا فإنه يضمن » •

* مسألة :

وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « اقتلوا الحية والعقرب وإن كنتم فى صلاتكم » فجائز قتل الأفاعى ، وكلما يؤذى من

غير لسع ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يقتل كل مؤذ في الحل والحرم » وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « من قتل حية فكأنما قتل كافرا » •

ويجوز قتل الذئب وغيره من السباع وبيعه مردود ، ولا يهل لأنه قتله ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قتل الكلاب عبثا ، وروى عنه أنه أمر بقتل الكلب الأسود ولم يأمر بغيره •

وكان في زمان الجندي يقتلون الكلاب فأما كلب الحسامي والصائد فلا يجوز قتلها وقاتلها ضامن ، وغير هذين فلم أر ضامنا •

فصل

في قيمة الكلاب

وجدت في جامع أبي زكريا أن قيمة الكلب المكب أربعون درهما على من قتله ، والله أعلم •

ووجدت أن الكلب المكب ثمنه ثمانية دراهم ، وكلب الراعى أربعون درهما ، وقيمة السنور أربعة دراهم ، ودية كلب الصيد أربعون درهما ، ودية كلب الراعى والحرث ثمانية دراهم ، ودية السنور أربعة دراهم •
وقال بعض : دية السنور ثمانية وعشرون درهما •

* مسألة :

ولا يجوز قتل الدواب غير المؤذية كنحو الذرة والجعل والخنفساء وأشباه ذلك ، وإنما جاء الحديث أن يقتل كل مؤذ ، وهذا يدل على أن غير المؤذى لا يقتل •

وقد جاء الحديث أن من قتل عصفورا فما دونه أو ما فوقه سأله الله عن قتله ، ومن قتل شيئا من ذلك فيستغفر ربه ويندم على ما فعل •

* مسألة :

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرق شيء من الحيوان بالنار ، وقال عليه الصلاة والسلام : « لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله الا هو ، وهى النار » وقال أبو محمد : لا بأس بالكى بالنار للدواب ، ويكره للبشر •

وقال المهني بن جيفر : يكره وسم الدواب على خدودها ، وضرب وجوه الدواب والعبيد مكروه •

* مسألة :

والطير الذى يقع على الزرع مؤذ الا أنه من الصيد من الطير ، فمن أخذه ذبحه ، وان طرده عن الزرع فمات لم يلزمه شيء •

* مسألة :

ومن مر به كلب فرماه بحجر ، أو ضربه بسيف فقتله ، لم يلزمه شيء الا أن يكون كلب صيد أو كلب حارس فيلزمه القيمة •

* مسألة :

ولا يجوز قتل الكلاب السوائب ، ومن قتلها أثم الا أن تكون الكلاب الضواري ، فقد أجازوا قتل الكلاب الضواري ، ومن كان له كلب عقور فلناس قتله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل كلب العقور •

✽ مسألة :

ولا ينبغي قتل الحيوان مثل الزنبور والنمل وأشباهه إلا ما ضر
وأفسد •

✽ مسألة :

عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحيات : « من خشى أذاهن
فليس منا » أى من خشى خبثهن ، وما كانت الجاهلية يتوقى من قتلهن ،
وجبن عن الاقدام عليهن ، فليس منا ، أو خالفهن وفارق ما نحن عليه ،
لأننا نحن لا نخشى ذلك •

✽ مسألة :

نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرق شئ من البهائم بالنار •

✽ مسألة :

قال الله تعالى : (ان الأبرار لفي نعيم) ما تفسير الأبرار ؟
قال الشيخ الفقيه عثمان بن أبى عبد الله بن أحمد الأصم رحمه الله :
قد قيل فى التفسير : ان الأبرار الذين لا يؤذون الذر ، فأذى الذر وقتلها
لا يجوز عندنا ، والله أعلم •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتل كل مؤذ فى
الحل والحرم ، ومن طريق ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن وهو حرام : الفأرة ،
والعقرب ، والحدأة ، والغراب ، والكلب العقور » وقتل السباع عندى
جائز للمحرم ، لأن اسم كلب يقع عليها اذا خشى على نفسه منه أو لم
يخش عليها ، والله أعلم •

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « دخلت امرأة النار على هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تسقها ولم ترسلها تأكل من خشاش الأرض » والخشاش الهوام ودواب الأرض ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الهرة ، وأن يورث بين بهيمتين ، وقال : « ومن وارث بين بهيمتين فهو ملعون » وقيل انه صلى الله عليه وسلم مر عليه بحمار وقد وسم في وجهه ، فقال : « أما بلغكم أنى لعنت من أوسم بهيمة في وجهها »
فنهى عن ذلك •

ويقال : ان أفذر الذنوب ثلاثة أسياء : ظلم المرأة صداقها ، وظلم الأجير أجرته ، وقتل البهائم الا لمعنى ، قتادة عن عائشة قالت : « من ترك حية مخافة شرها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » •

أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما سالنا مذ حاربناهن ومن ترك شيئاً نهن خيفة فليس منا » وعن عطاء الخراساني قال : كان فيما أخذ على الحيات أن لا يظهرن ، فما ظهر منهن حل قتله وقتلن كقتال الكفار •

* مسألة :

وسألته عن الدواب أيجوز لى أن أضربها أرأيت ان ضربتها ، وجعلنى مولاها فى حل ؟

قال : لا يجوز لمولاها أن يضربها ، فكيف أنت تضربها الا أن يؤدبها •

* مسألة :

قلت : فالدواب فى العمل عليها وقت ؟

قال : لا نعلم •

* مسألة :

الرجل يبسط ثوبه في الحر والبرد ليموت فيه القمل ؟

قال : لا بأس ولا يقذف شيء من القمل ولا غيره في النار •

* مسألة :

أيسع اخفاء الدواب ؟

قال : يكره في الجمال والبقر والخيل والحمير ، ولم يروا بالغنم

بأسا •

* مسألة :

ويخصى من الدواب ما كان يخاف أكله ، ومن خصى شيئا من الغنم لتعظم وتسمن فلا بأس ، وكذلك البقر والإبل ، وقيل يكره ذلك إلا ما خيف من الفحول ، وفيه اختلاف بين أصحابنا : منهم من أجاز ذلك إذا كان قصد الى طلب المنافع كالسمن ، ومنهم من كرهه •

* مسألة :

وعن ضرب خادمه أو دابته ليؤدبهما ؟

فأما الدابة فلا أدب عليها ، وأما العبد فيضرب ضرب الأدب ، فاذا ضربه ضرب الأدب جاز له ذلك ، فان ضربه بالنار فأثرت فيه النار عتق ، ولا يعتق إلا بالمثل ، وان جرحه لم يعتق حتى يمثل به يقطع منه أصبعا أو يعوره ، أو يقطع أذنه أو أشباه ذلك ، وان جرحه كان عليه التوبة من ذلك ، ويطيب نفس العبد بشيء من عنده •

* مسألة :

وعن وسم الماشية بالنار ، فانه يجوز ويكره ذلك في وجهها •

* مسألة :

وعن وسم الدواب بالنار اذا كان لها في ذلك شفاء فما أحب أن يتولى شيئاً من ذلك ، لأن النار من عذاب الله •

* مسألة :

الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله : فيمن يقتل — نسخة يرمى الجراد في النار أيجوز له ذلك أم لا ؟

الجواب : الذي عرفته ووجدته في الآثار أنه لا يجوز شـوى الجراد في النار من تحت النخيل أو الزرع ، وأما شويه لأكله فـجائز ، وحبثهم في رمى المخلوقات في النار لا يجوز الا للأكل ، لأن الله تعالى انما يعذب بالنار من يعصيه ، فلا يجوز لأحد أن يعذب المخلوقات بالنار الا لمعصية ، وأما غير ذلك فلا يجوز لأجل الرحمة ، هكذا جاء الأثر •

* مسألة :

وسألته عن خصاء فحول الغنم ؟

قال : لا بأس به •

* مسألة :

قال لي من أثق به : انه سأل أبا سعيد عن اخصاء السنور ؟

فقال : جائز •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن الرجل ، هل يجوز له أن يضرب دابته على المسير أو على الأدب ؟

قال : معى أنه قيل : إذا كانت تقدر على ما كلفته من السير ، وانما ذلك من سوادها أدبت بقدر ما يرجع ، ويرجا استواها به •

قيل له : فهل يجوز له أن يسمها ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك باختلاف •

* مسألة :

وسألته عن الدابة التى لا يؤكل لحمها مثل الفرس والحمار الأهلئ اذا كسر وخيف أنه لا يجيء منه شئ ، هل يجوز أن يذبح ويراح من الذى هو فيه ويرمى به ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك ، ويروى ذلك عن أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله فى جوابه ، أن الدابة اذا زمنت وكانت كذلك أنها تذبح ، ويرمى بها ولا تسيب •

فصل

فى اقتناء الدواب والطير

• واتخاذها فى البيوت والزرور وأحكام ذلك •

وقيل : من له فى نفسه نظر لا يتخذ الحقم ، وقيل : كان فى أهل سعال معدل ، فلم يعدل رجلا منهم ، فقيل له فى ذلك فقال : ذلك معه ستون لصا يعدون على زروع الناس ، واتخاذ الدجاج أهون حتى يعلم أنه أفسد على الناس •

وقال أبو الحسن : يجوز اتخاذ الحقم ، ولا يجوز أن يسرح على الناس يضربهم ، وأذا شكوه الناس فعليه حبسه ، وكذلك الدجاج اذا قدموا عليه ولم يحبسه ضمن • انقضى ومن غيره •

فصل

في أحداث الدواب والأحداث فيها

وعن أبي عبد الله رحمه الله : وعن رجل معه حمار قد أكل ، وقد تقدم عليه فيه ، فوقع على صبي أو صبية فعقره أو قتله ؟
فاذا صح بشاهدي عدل ان حمار هذا أكل كما وصفت ، فأطلقه بعد التقدمة عليه في وثاقه ، فهو ضامن لما أصاب حماره ، وعليه دية من قتل حماره .

قلت : فان كان حاكمها لم يتقدم عليه ، وانما قدم عليه غيره أكل ذلك سواء .

* مسألة :

ومن غيره قال : وقد قيل اذا تقدم عليه الحاكم وأقام عليه بذلك أحد وأشهد عليه ، كان ذلك عليه .

ومنه : وقلت : رأيت أن لم يكن قدم عليه فيه ؟

فلا أرى عليه ضمانا الا بعد التقدمة عليه .

* مسألة :

وسألته عن يضرب دابته وهو يسير عليها ، ويضرب وجهها ؟
أخبرك ان كان ضربها يبيغى بها الزيادة الأمر بدا له فلا بأس ما لم يضرب وجهها ، فان الدواب تسبح برءوسها .

* مسألة :

ومن ضرب دابته ضربة فركضت رجلا فقتلته ؟

فان أصابته برجلها فلا دية عليه ، وان أصابته برأسها أو مقدمها
فعليه الدية .

* مسألة :

وقال في السنور اذا كان يضر في المنازل ، ولا يعرف له رب ،
فعندى أنه قيل يعقر بما يؤمن كفاية مضرتة بذلك ، ولا يعجبني كسره
لقوائمه ، فان انتهى والا عاد عقر حتى يؤمن ضرره ، فان لم يؤمن ضرره
ولم يقدر له جاز قتله عندى ، وان احتمل أن يكون لهذا السنور رب
اجتهد في السؤال والبحث عنه ، حتى يحتج عليه ، فان كفاه والا عقر ،
وإن لم يقدر له على رب فقد مضى القول .

قلت له : وكذلك الغنم والبقر والابل وسائر الدواب ، اذا ضرت
يجوز عقرها ؟

قال : قد قيل ان الضواري من الدواب والأنعام بعقر بعد أن
يحتج على أربابها ثلاث مرات ، فان كفوها والا عقرت ، ولم أعلم أنهم
قالوا بقتلها الا أن يموت من ذلك العقر فلا غرم عليه .

قلت له : فالدجاج الضارى ؟

قال : يرمى بالحجارة والنبك ، قال : ان كان يحتمل أن لا يقتله
ورجا عقرة ، وان لم يحتمل ذلك نم يجوز ، وعقرها كما أمر المسلمون ولا
يكسر أجنحته ولا قوائمه ، وكان معنى قوله أن يرمى بالجنديل مما يقتله
وكذلك النبل .

* مسألة :

وسئل هل لأحد أن يطعم هو غيره ؟

قال : أنه يجوز ذلك اذا لم يحبس عنه أربابه .

قلت له : فهل عندى مثل العبد المملوك ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

* مسألة :

وعمن سرق سنورا لينتفع به ، أو كلبا ما يلزمه فى ذلك ؟

فيلزمه أن يرد السنور الى أهله ، فان كان نقص منه شيئا ويحبسه عنده ، كان عليه قيمة ما نقص من السنور ، وان لم يكن نقص منه شيء فلا شيء عليه الا رده ، فان تلف السنور عنده أوضاع فعليه رد قيمته الى أهله •

وأما الكلب فيرده الى أهله ، وإليس عليه ضمان فى الكلب الا أن يكون كلب الراعى أو كلب صيد ، فعليه الضمان فى ذلك الكلب لأهله اذا تلف أوضاع ، ولا كرى للكلب ولا للسنور •

وقلت : ما تقول ان دخلا منزلا لرجل ، فأكلا طعامه أو حمامه فيقتلها ولم يعرف لمن هما ما يلزمه ؟

فأما الكلب فلا ضمان عليه فيه ، الا أن يكون كلب راعى أو كلب صيد ، فعلى أهله قيمة ما أكل من طعامه ، وعليه رد قيمة الكلب الى أهله •

وكذلك السنور على أهله قيمة ما أكل السنور من طعام الناس ، وعلى من قتله رد قيمته ، وهذا اذا قتلها من بعد الأكل ، وان كانا أرادا أن يأكلا طعاما فممنعهما من ذلك بالضرب أو بالرمى فلا ضمان عليه •

* مسألة :

وقيل في بعض الآثار في قتل الكلاب : انه لا يقتل شيء من الكلاب في الحمار ولا في المرعى ، وقيل : يقتل الكلاب حيث ما وقعت ، وقيل : يقتل الكلب الأسود .

قلت لأبى سعيد : وهل يخرج عندك في الكلاب الربوبية ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : فما العلة في قول من قال بقتل الكلاب ، وهي أموال نتلف بلا عوض يرجع الى أهلها ؟

قال : اذا ثبت أنها من السباع ، وأن السباع مقتولة ، ولو أن رجلا اتخذ سباعا لم يكن له في ذلك حجة .

قلت له : فما الحجة في قول من قال : يقتل الكلب الأسود دون غيره ؟

قال : عندي لما ثبت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتله .

* مسألة :

وحدثني بن شهاب : أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، أخبره أنه سمع أبا مسعود بن عامر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ، ومهر البغى ، وطلوان الكاهن .

* مسألة :

قال بعض في كلب القنص وكلب الغنم قال : اشترهما ولا تبعهما والسنور اشتره وبعه .

* مسألة :

قال الشيخ أبو الحسن البسياني : لا يجوز بيع الغراب والرخمة
والثعلب ، لأنه لا ينتفع به وهو سبع ، والثعلب أيضا سبع ، وفي موضع آخر
عنه أجاز أكله .

فصل

* مسألة :

ومن له عشر شياه من الغنم ، أزرهين في زرب له في الليل ، فلما أصبح
وجد زربته عشرين شاة ولم يجد لها طالبا ، ولا أثرا ، ولا خبرا ؟
فانه يأخذ غنمه ويفتح باب الزرب حتى تمضى الغنم ، وان لم تمض
أطعمها وسقاها وليس هو بضامن لها .

* مسألة :

وابن الكلبة مختلف فيه ، ورخص بعض في لحوم الكلاب ، وقيل :
مكروه وليس بحرام .

* مسألة :

ومن كان يطرد دابة فقال لرجل : أمسكها لي ؟
فجائز أن يمسكها له الا أن يتهمه .
وان كان يطرد زنجيا أو رجلا فقال له : أمسك الزنجي أو الرجل ،
فانه سرق لي كذا وكذا فأمسكه ، فضرب لعله أحدهما ؟
فانه يضمن ان لم يكن الزنجي له ، وكذلك الرجل .

* مسألة :

من كتاب الضياء : ومن كان يرعى بقرا لقوم ، أو غنما فوالت البقر
أو الغنم ، واختلف أهلها فيها ، أعنى أولادها ؟

فما قال لهم العبد — نسخة الراعى فهو جائز الا أن يأتوا ببينة
أنه كاذب ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن وقعت عليه شاة فى غنمة ، فأتوا اليه رعاة الغنم ، وهم غير
ثقات فقالوا : الشاة شاتنا فسلمها اليهم ؟

فأما بالبينة والعلامة فلا أقول فى تسليمها وجوازه ، وأما سكون
النفس فذلك يستعمل من طريق العادة والتعارف ، وليس ذلك فى الحكم •

* مسألة :

وصفة الكتاب المعلم أن يجبس ويربط ويوضع له الطعام والشراب ، ولا
يطلق ويمر به بالسلسلة ، ويعلم الصيد حتى يحذق فهذه صفته •

بَاب

في بناء المساجد وفضلها وما يستحب من القول
عند الدخول والخروج منها وفيمن يجب عليه
بناء المساجد وفي دخول النجس المسجد وفي
المساجد اذا تنجست وفي طرقها وفي الشئ
الموضوع في المساجد وفي الوقت للمسجد
والاقرار والوصية ومال المسجد وغير ذلك

فاعلموا أن الله تبارك وتعالى ذكر المساجد في كتابه ، فعظم شأنها ،
وبين فضلها ، وحث على عمارتها • فقال : (في بيوت أذن الله أن ترفع
ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال) وقال : (انما يعمر
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر) الآية •

ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم أن المساجد بعضها أفضل من
بعض لقوله : « لا تشهد — نسخة تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد :
مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، ومسجد ايلياء » يعنى بيت المقدس ،
وقال صلى الله عليه وسلم : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة
فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام » وقال صلى الله عليه وسلم :
« ان خير البقاع المساجد » •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من بنى لله مسجدا
بنى الله له بيتا في الجنة » وروى أبو بكر الصديق عن النبي صلى الله
وسلم أنه قال : « من بنى لله مسجدا ولو مثل مفحص قطة بنى الله
له بيتا في الجنة » وينبغي لمن بنى لله بيتا أن يكون جيدا واسعا للصلاة

والذكر ، ويكره التزاويق بالخضرة والصفرة ، وهى النقوش بالسراج والجص والشرف ، وهكذا كثرة الخلق فيه .

وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما أمرت بتشييد المساجد » قال ابن عباس : لتزخرفها كما زخرفها اليهود والنصارى ، وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما ساء عمل قوم قط الا زخرفوا مساجدهم » .

وروى عن عثمان بن عفان ، أنه كان فى المسجد أترجة فقال : ألقوا هذا فإنه يشغل المصلى ، يعنى بيعة اليمين ، وروى عن على بن أبى طالب أنه مر على مسجد مشرف فقال : هذا بيعة اليمين ، ومر عمر على مسجد بالجحفة ، فأمر بها ، فألقيت فهذا يدل على عهارة المساجد ليس هو ما يفعله الناس ، وإنما عمارتها أن تصان عن رفع الأصوات بالخصومات ، وعن البيع والشراء ، وعن إقامة الحدود ، وعن الصناعات ، وعن اللغظ فى الكلام ، والخوض فيما لا يعنى ، وعن حضور الصبيان ، وعن المجانين ، وتعمير بالصلاة والذكر والقرآن ، وهدارسة العلم ، وتكنس وتنظف ، ويخرج منها القذى وتكسا الحصر الجياد لمن أحب ذلك ، ومن لم يمكنه جعل الحصى ، فإنه سنة ويسرج فيها ليلا لصلاة الناس ، وتغلق أبوابها الا عند أوقات الصلاة .

وروى عن مجاهد قال : كسح المساجد مهور الحور العين . عن أبى هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « احصبوا مسجدا من هذا البرادى المبارك يعنى العقيق » روى عن أنس بن مالك أنه قال : البصاق فى المساجد خطيئة وكفارتها دفنها .

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخاعة فى القبلة فشق عليه ذلك حتى عرف فى وجهه ، فقام فحكه بيده وقال : « ان أحدكم اذا قام فى صلاته قائما فانما هو ينجى ربه عز وجل فلا يبيزق أحدكم فى قبلته

ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى « ثم أخذ طرف ردائه فبزق فيه ،
ثم رد بعضه على بعض ثم قال : ويفعل هكذا •

وروى عن أبي سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان
يمشى فى المسجد إذا رأى بزاقا فى جدار فحكه أو مسحه ، ثم جعل مكانه
زعفرانا أو طيبا ، وروى عن عمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيع والشراء فى المسجد ، أو تنشيد
فيه الضالة •

عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقام
الحدود فى المساجد » وعن وائلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم
وبيعكم وشراءكم ورفع أصواتكم وابل سيوفكم » فأما صبى أدخله
أهله لقراءة القرآن فلا يمنع ، وإذا أفاق المجنون فلا يمنع فى الصحة •

ومن قال الشعر فيها تذمه العلماء ما يهجوا به أحدا أو شعر مكروه
فيه ذكر النساء ، وما أشبه ذلك فينهى قائله عنه ، ومن قال الشعر يمدح
به الاسلام ، أو شعرا فيه تشويق للجنة أو تحذير من النار ، أو يحث
فيه قائله على طاعة الله ، وعن النبى صلى الله عليه وسلم : « ان من
الشعر لحكمة » وبنى النبى صلى الله عليه وسلم لحسان منبرا يقول
فيه الشعر •

وينبغى لمن دخل المسجد أن لا يجلس حتى يركع فيه ركعتين ،
ميهونة مولاة النبى صلى الله عليه وسلم قالت : قلت يا رسول الله أفنتنا
فى بيت المقدس ؟

قال : « أرض المحشر والمنشر فصلوا فيه فان الصلاة فيه كآلف
صلاة فى غيره » •

قلت : من لم يطق أن يتحمل اليه ؟

قال : « فليهد اليه زيتا يسرج فيه فان صلاة من أهدى له كمن صلى

فيه » •

✽ مسألة :

ابن قتيبة : العرش أفضل من الكرسي ، والكرسي أفضل من السماء ،
والسماء أفضل من الأرض ، وليلة القدر خير من ألف شهر ، ليست فيه
ليلة القدر ، والمسجد الحرام أفضل من المسجد الأقصى ، والشام أفضل
من العراق ، والحجر الأسود أفضل من الركن اليماني ، والركن اليماني
أفضل من قواعد البيت ، والمسجد أفضل من الحرم ، والحرم أفضل من
بقاع تهامة ، وأفضل البقاع الى الله المساجد •

فصل

وإذا دخلت المسجد فابدأ بركلك اليمين ، وقل باسم الله ، والحمد
لله ، والسلام على رسول الله ، وعلى أولياء الله ، اللهم ، غفر لي ذنوبي ،
وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرجت فقل : اللهم صل على محمد ،
وافتح لنا أبواب فضلك •

✽ مسألة :

من كتب قومنا : نافع أن ابن عمر أخبره أن المسجد كان على عهد
رسول ، الله صلى الله عليه وسلم مبنيًا باللبن ، وسقفه الجريد ، وعمده
خشب النخل ، فلم يزد فيه أبو بكر رضى الله عنه شيئًا ، وزاد فيه عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه ، وبناه على بنيانه في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم باللبن والجريد ، وأعاد عمده خشبًا ، ثم غيره عثمان بن

عنان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والفضة ،
وجعل عمدته من حجارة منقوشة ، وسقفه المساج •

* مسألة :

من كتب قومنا : ولا بأس بنقش المسجد بالجص والصاروج ، وماء
الذهب والمساج ، وقيل : هذا اذا كان من غير وقف المسجد ، وأما اذا
كان من غلة المسجد ، فانه لا يجوز ويضمن المتولى ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

من كتاب الضياء عن النبي صلى الله عليه وسلم : « المساجد بيوت
الله في الأرض ، بنيت بالأمانة ، وشرفت بالكرامة ، لا ترفع فيها الأصوات ،
ولا تنشد فيها الأشعار ، ولا تقام فيها الحدود ، ولا يعاقب فيها ، ولا
تسل فيها السيوف ، ولا يشهر فيها السلاح ، ولا يهر فيها بلحم ، ولا
تتخذ طريقا ، ولا يحلف فيها بالله ، ولا تبني بالتصاوير ولا بالقوارير ،
ولا تتخذ سوقا ، ولا ينفخ فيها بالمزامير ، وانما بنيت لما بنيت له ، ولكن
زينتها نظافتها وتعظيمها بالذكر ان شاء الله » •

وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا ينشد ضالة في
المساجد فقال : « لا وجدتها انما بنى هذا المسجد لما بنى له » •

فصل

فيمن يجب عليه بناء المساجد

وسألته عن بناء مسجد الجامع على من يجب بناؤه ؟

قال : على من تلزمه القسامة •

قلت : ويسقط عن تسقط عنه القسامة ؟

قال : نعم •

قلت : وكل جامع القرى والجامع الذى يلزم فرض الصلاة فيه ركعتين ؟

قال : كل جامع من جوامع القرى التى يجتمع أهلها فيها يوم الجمعة ويصلون فيه •

قلت : ولا يكون سبيله سبيل حفر الأفلاج على أهل الأموال من البلد ؟

صلاة الجمعة لا تلزم جميع أهل البلد كذلك القسامة لا تلزم جميع من فى البلد •

* مسألة :

وقيل : ان عمارة المسجد الجامع تجب على كل من تلزمه الجمعة والجماعة من أهل البلد من الرجال الأحرار البالغين ، وهو حق عليهم ، ومن كان عليه حق فأعسره فالله أولى بعذره بنظرة الى ميسرة •

وقال من قال : انها ذلك على الأغنياء دون الفقراء ، والله أعلم بالصواب ، وذلك على الرجال الأحرار الذين لهم القدرة على ذلك بالغنى والفضل من أموالهم ، والله أعلم بذلك •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : قال أبو سعيد رحمه الله : ومعنى أنه قيل : ان على جيران المسجد الذين تلزمهم عمارة الصلاة فيه عمارة بنائه ، ويلزمهم ذلك اذا كان عندهم فضل عن قضاء دينهم الذى يلزمهم قضاؤه وقوتهم وقوت من يلزمهم عوله بلا مضرة تلحقهم فى ذلك • رجع •

* مسألة :

سألت عن مسجد وقع فيه خراب ولا له دراهم ، أيجوز لأحد أن يقترض له بن أحد من الناس ، أو من مال المسجد ويعمره الى أن تأتى ثمرة ماله ، ويأخذ منها ويرد على من اقترض منه أم لا ؟

الجواب : والله الموفق انه لا يجوز له أن يقترض على مال المسجد مخافة الحدث ، فان اقترض ولم يحدث عليه حدث هوت أو ذهاب ثمرة فله أن يرد منها ، والله أعلم •

فصل

فى الانتفاع بالمسجد وفيه

وقال : فيمن يوتد فى مسجد لقربة يشرب بها الناس ؟

معى أنه اذا كان فى ذلك مصلحة للعمار مما يقرب الى عمارته ، ويعين عليها ، ولم تكن فيه فى ذلك مضرة على المسجد فى النظر ، ولا حجر شئ منه عن الصلاة ، مما تدخل فيه المضرة فعندى أنه يجوز ان شاء الله ، على حسب هذا كان لها رسم فى الموضع أو لم يكن لها رسم •

* مسألة :

وجائز أن ينتفع بتراب المسجد اذا لم يكن له فى ذلك الموضع قيمة ولا ثمن •

* مسألة :

وقال أبو سعيد : قد قال بعض المسلمين : انه لا يجوز أن يعمل في المساجد شيء من أمور الدنيا قطعا ، ومعنا أن هذا مجتمع عليه ، الا أنهم رخصوا لمن يجيء الى المسجد ينتظر الصلاة حتى يصلى .

وأما غير ذلك فلا يجوز الا من ضرورة ، فان الضرورة لا يلحقها حكم الاختيار ، فان كانت الرواية قد جاءت مجملة فانها انما تخرج معنا على غير الاضطرار .

* مسألة :

عن أبي علي الحسن بن أحمد : وما تقول فيمن يأكل تمرا في مسجد أو أرض قوم ، ويرمى بالعجم في المسجد أو الأرض ، يلزمه شيء أم لا ؟
فلا يجوز له أن يرمى بالنوى في المسجد ، وعليه اخراج ذلك ، وان كان قد يبس وتغير فيستغفر ربه ، ولا شيء عليه ، وكذلك الأرض الباحة ، فأرجو أن لا شيء عليه فيها ما لم تكن في ذلك مضره .

* مسألة :

من منثورة الشيخ أبي محمد رحمه الله ، قلت : فان كسحت اللغظ عن المسجد ورميته ، يلزمني بدله ؟

قال : يقال : انه نقد الحوز ، والله أعلم بالصواب .

قلت : فيبقى من كساحة المسجد تراب أرمى به ؟

قال : انما يرمى من المسجد بما لا ينتفع به .

* مسألة :

وعمن يغفل ترابا أو طينا من تحت المسجد ، ويغلب على ظنه أنه من كسر تراب المسجد ، أو من حدوده ، أو من أرض له ، أو من موضع موات لا يرى فيه أثر عمارة ، ويصلح بذلك شيئا من جدار المسجد ، أيسلم من ضمان ذلك ، ويكون مأجورا وان كان من تراب المسجد وأصلحه به فما عندي في ذلك ؟

أظن أن الشيخ حيان بن محمد أجاز أن يعمل من أرضه ، وأما الموثوق عليه فلا •

وكذلك عندي جائز أن يعمل من أرض الموات ، والله أعلم •
وكذلك اذا كان مسجد له في الأول بنية ، ثم وهى وتخوف عليه الخراب والعتال ، أيجوز لأحد أن يرفعه ويقصره عن بنيته الأولى ، أو يكون مرفوعا بأساطين ولا يقدر عليها ، فيجعل له عقود بالطين ؟

الذى وجدت أن التوسع لصلاحه جائز ، والتضييق والنقص فلا يضييق •

قال الشيخ أبو الحسن : انه قد كان قد عرف أنه لا يضييق ولا يوسع ، قال : ثم عرف عن الشيخ أنه ما كان أصلح للمسجد فجائز فتدبر ذلك •

قال الناظر في هذا : انه ان كان هذا التوسع من غير مال المسجد فجائز والله أعلم • رجع الى السؤال •

قلت : أرأيت ان كان معقودا بالجص فيعقده هو بالطين أو يكون ثلاثا ضعيف فيجعلها أربعا ، وذلك أقوى للمسجد أيتركه بحاله أو يفعل ذلك ؟

فقال : اذا تركه بحاله كان أسلم ، وان فعل ذلك وكان ذلك أصلح
للمسجد ، فأرجو أن ذلك جائز والله أعلم •

✽ مسألة :

الاحتباء في المسجد بالثوب واليد ما عرفت في ذلك كراهية ، والله
أعلم •

✽ مسألة :

وعن اطلاق الربح في المسجد والاحتباء فيه ، والانساد والقلاذ ،
وما يجيء نحو هذا أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : كنت عند محمد بن المختار بنخل في مسجد الصعبة ، وتمام
ابن يحيى يسأله عن اخراج الريح في المسجد على العمدة ، فقال له لا يجوز •
وأما الاحتباء فيه فأرجو أنه مكروه •

قال الناظر فيه : ان فيه بيديه فلا شيء عليه ، والقلاذ والسفيف
فجائز على قول ، والله أعلم •

قال غيره : حفظت عن الشيخ عثمان بن محمد : أنه جائز أن يحتبى
في المسجد من وجد ضعفا في ظهره ، والله أعلم • رجع •

✽ مسألة :

وسئل عن قوم خافوا على سنبل لهم يضر به الغيث ، ويضر به هل
يجوز أن يجعلوه في المسجد ؟

قال : معى أنهم اذا خافوا عليه الضرر جاز لهم ذلك ، ولكن يعجبني

أن يخرجوا الحصى من الموضع الذي يجعلوا ذلك فيه ، فاذا أخرجوه وضعوا فيه ما يريدوا على غير حصى ، فاذا استغنوا عنه أخرجوا عنه ما بقى منه نسخة من الأذى ، وردوا الحصى مكانه •

* مسألة :

ولا يجوز أن يدخل الموتى والج المسجد ولا خارجه للصلاة ،
والله أعلم •

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له » والله أعلم • رجع الى الكتاب •
قلت : فان خافوا على أنفسهم ، هل لهم أن يقعدوا فيه ؟

قال : معى أن الأبدان مثل الأموال عند الضرورة ، فلم ذلك مالم يكونوا يضيّقوا على أحد من الذين يحضرون الصلاة ، ويشغلوه عنهم على معنى قوله •

قلت : فان جعلوا فيه دوابهم للغيث ؟

قال : معى أنه يجوز لهم ذلك على هذا الحال مالم يكن ما ذكرنا على ذلك •

قلت : فان أفسدت الدواب في المسجد من نجاسة أو روث ، هل عليهم اخراج ذلك من حين ما يقدرون عليه ، أم حتى يوجبوا اخراج الدواب ؟

قال : معى أنه اذا قدروا على ذلك لم يؤخروه •

قلت له : فان وطئت الدواب على أحد أو كسرت له اناء ، هل يلزم صاحب الدابة ضمان ذلك ؟

قال : كيف يضمن أن له ذلك الموضع الذى جعل له الجعل فيه مباح ، فلم نسمع بالضمان الا من جهة الراكب فى سياقة أو قود ، وأما غير ذلك فلم نسمع به ، ولا أدرى كيف يضمن ولم نقل ان عليه شيئاً على معنى قوله •

قلت له : فان لم تكن فى ذلك مضرة على المشاهدين للمسجد فى وقت الصلاة ، هل يجوز لهم تركه ؟

قال : معنى أنه اذا لم تكن عليهم فى ذلك مضرة ، ولم يكن منه أذى يدخل عليهم فيه مضرة ، ولم يمكن لهم اخراجه الا بضرر يدخل عليهم أضر مما يدخل على الآخرين فى تركه ، لم يحمل على هؤلاء اخراجه ، وازالة الضرر من غيرهم بادخال الضرر عليهم على معنى قوله •

* مسألة :

وسئل عن رجل طرح حديدة فى موضع مسجد أو غيره ، فعقرت انساناً ، هل يضمن هذا الذى وضعها أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا جعل ذلك فى موضع ، مباح له أن ينتفع به مثل ذلك فيه ، فعرض لأحد من ذلك حدث لم يكن عليه فى ذلك ضمان مالم يكن الحدث من فعله هو ، وان كان فى موضع غير مباح فى مثل ذلك مثل طريق ، فمعنى أنه يضمن ما أحدث من ذلك •

* مسألة :

ومن بعض آثار المسلمين قلت : هل يجوز أن يقطع نخلة عزبة من نخل المسجد للجذوع ؟

قال : لا الا أن يكون لها ثمر •

* مسألة :

• ولا يجوز أن يعلى ظهر المسجد الا لاصلاحه أو احتيار من عدو •

* مسألة :

وعمن يأكل وينام على ظهور المساجد ؟

قال : لا يتخذ ظهور المساجد مرافق ، فان كان مثل غريب لمبيت ليلة فأرجو أن لا بأس بذلك ان شاء الله •

وهن غيره قال : وقد قال من قال : اذا كانت من ضرورة مثل خوف أو غير ذلك من الضرورات ، فلا بأس به ، والا فلا يستحب ذلك •

* مسألة :

وقيل : لا بأس أن يترب الكتاب من تراب المسجد اذا كان يكتب في المسجد ، وقيل : لا يأخذ من تراب المسجد للاستبراء ولا من طفاله •

* مسألة :

ومن كتاب الأشراف : روينا عن زيد بن أسلم أنه قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتنبون وهم في المسجد ، ويمرون فيه اذا توضع ، واحتج من قال بهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان المسجد ليس ينجس » واختلفوا في النوم في المسجد :

فثبت عن ابن عمر أنه قال : كنا نياما في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وقال عمر بن دينار : كنا نبيت في المسجد على عهد ابن الزبير •

وقد روينا عن ابن عباس أنه قال : لا يتخذ المساجد مرقدا •

قال أبو سعيد : أما النوم في المسجد فمعى أنه اذا خرج بمعنى الانتفاع به على وجه السكن ، واتخاذة سكنا كان ذلك محجورا الا من حاجة ، وان كان مسافرا محتاجا الى ذلك ، أو دخله لذكر أو صلاة أو لمعنى مما هو متخذ له مباح فيه ، واحتاج الى النوم فيه على وجه الراحة ، ولو كان غير مسافر ، وكان له منزل كان هذا جائزا •

ويخرج في معنى قول أصحابنا : أن المسلم له أن يمنع زوجته من الخروج الا من لازم في دينها لا تقدر عليه في بيتها ، ولا يحضرها من جميع الأشياء •

❖ مسألة :

من سنثورة الشيخ أبى محمد رحمه الله : وعن خشبة رثت من المسجد ، أخلف مكانها خشبة ، يجوز لمن أخلف مكانها أن ينتفع بها ؟

قال : نعم •

قلت : وكذلك دريز المسجد يكسر فيبنى مكانه جدار طين ، يجوز أن ينتفع بالخشب الذى رث ؟

قال : اذا كان الجدار يقوم مقام الخشب ، ويمنع ما يمنع الخشب فذلك جائز •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل عليه تبعة لمسجد ، هل يجعلها في صلاح المسجد ؟

قال : معى أنه قيل : اذا لم يكن للمسجد قوام بالعدل يقومون به ، ويجعل هو هذه التبعة في صلاحه جاز له ذلك عندى •

✽ مسألة :

قلت له : فان كانت في يده أمانة دراهم للمسجد يوصى بها في ماله ، أى يسلمها الى رجل ثقة يكون في يده ؟

قال : معى أن له أن يسلمها الى ثقة مأمون عليها •

قلت له : فالثقة الذى يسلمها اليه ما صفته هو ممن يثق به هو ، أو ممن يثق به المسلمون ممن يتولاه المسلمون ، وهو عدل في دينه ؟

قال : معى أنه من يكون ثقة عند المسلمين لا عنده هو الا أن يكون الثقة عنده ثقة عند المسلمين •

✽ مسألة :

من جامع ابن جعفر : وعن لزمه ضمان لمسجد فسلمه الى من يقوم بالمسجد ، ويلى أمره ، ثم تلف من يد المتولى للمسجد قبل أن يجعله في شىء من مرافق المسجد ؟

فقد يرى المسلم كما أن من سلم زكاته الى الساعى والحاكم فتلفت فقد يرى بتسليمها اليهما •

قال غيره : يخرج ذلك عندي اذا كان ثقة ، والله أعلم • رجع •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة : وسألته ، هل يجوز أن يكتب في المحراب في الجدار ؟

قال : نعم ، اذا كان في ذكر الله أو شىء من القرآن ، أو ما يذكر من أمور الآخرة ، واما سائر ذلك فلا أحب أن يكتب فيه عبث •

فصل

دخول النجس المسجد من بشر وغيرهم

وجدنا في الآثار أحسب أنه في الجنب إذا كان الماء في المسجد ، فكأنه لم يكن بد من الدخول الى الماء ، تيمم ودخل المسجد لاضطراره وحاجته .

وكذلك أحسب أنه يوجد عن أبي علي موسى بن علي رحمه الله ، وأحسب أنه كان في يوم مطير يحتاج الناس فيه الى الكن ، فاضطر قوم أحسب أنهم من أهل القبلة ، والله أعلم الا أنهم من أهل النجاسات ، فالتجئوا الى المسجد الى الكن من المطر ، والله أعلم أراد أحد أن يمنعهم أو لم يمنعهم ، فأشار أبو علي أو كان منه في أمرهم أن يتركوا ويظهر موضعهم من المسجد ، وهذا كله معنا على وجه الاضطرار ، والله أعلم بالصواب .

قلت له : فالجنب والحائض إذا خافا على أنفسهما ومالهما فهما على ما وصفت يتيمهان ويدخلان المسجد ؟
قال : نعم ان شاء الله .

فصل

في المساجد اذا تنجست وفي طرقها وما أشبه ذلك

وسألته عن المسجد اذا لم يعرف له طريق ؟

قال : على صاحب الأرض التي قربه أن يخرج له طريقا بالثمن ،
وان كان قرب جماعة أخرج له من أقرب المواضع الى الطريق بالثمن ،
ويكون الثمن في مال المسجد ان كان له مال ، والا ففى بيت المال •

ولا يجوز أن يلزق رجل حائطه بحائط المسجد حتى يترك للمسجد
حريما ، وأما الأموال فمن طلب طريق ماله فليس يحكم على أحد الا عن
تراض •

* مسألة :

وعن رجل رأى نجاسة في مسجد ، قلت : هل عليه اخراجها ، وان
تركها بعد القدرة على اخراجها هل يكون آثما ؟

فمعى أنه يستحب له أن يخرجها اذا قدر على ذلك ، فان لم يفعل
فلا يبين لى عليه اثم •

قلت : وبكذلك ان رأى أحدا يصلى على نجاسة ، هل عليه أن يعلمه ،
وان لم يعلمه هل يكون آثما ؟

فمعى أنه لا يكون آثما وأحب له أن يعلمه •

* مسألة :

وعن رجل يعلقه شيء من حصى المسجد في جبهته أو في ثيابه ، ثم
يعرف وي طرح به ، سألت يرده بعينه ؟

فان قدر عليه بعينه والا رد مثله •
وقلت : ان حول حصى المسجد من الموضع الغليظ الى الموضع
الرقيق ؟

• فلا بأس اذا كان ذلك في المسجد •

فصل

في الشيء الموضوع في المساجد وازالته وكسره

وسألته عن الرجل يريد أن يصلى خلف الامام وقدامه نعلان أو
ثوب ؟

قال يحول ما كان قدامه عن موضع صلاته ، ويجعله قدام ذلك ،
ولا يجعله خلفه ولا ضمان عليه ولو تلفا •

* مسألة :

من جواب الشيخ أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة : سألته عن
وجد في المسجد مثل نوى أو تمر أو حطب أو أذى ، فأخرجه ورهى به ؟
قال : لا ضمان عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

قلت : فان وضع رجل في المسجد رجلا له ، فاحتاج عمار المسجد الى
الصلاة فيه ؟

قال : اذا احتاجوا الى موضع من المسجد جاز لهم أن يحولوه في
موضع آخر من المسجد ، وان احتاجوا الى المسجد كله فلهم أن يخرجوه
ويجعلوه في حرز ، فان جعلوه في غير حرز فتلوا ضمونا •

فصل

الوقوف للمسجد والاقرار له

والوصية والرجوع ومعاني ذلك

وعن رجل أوصى لمسجد بوصية ، ثم ذهب المسجد ذهابا يخاف أن لا يرجع ؟

قال : وصيته ثابتة أبدا ، ألا ترى أن موضع المسجد هو بحاله لا يحدث فيه أحد حدثا •

✽ مسألة :

وعمن وقف مالا في عمارة مسجد فلم ينهدم ، أيجوز أن ينفق في صلاح أبوابه وحصره ، ونقل الحصى فيه ، والسرج فيه بالليل ؟
قال : نعم ذلك من عمارته أيضا • زيادة •

✽ مسألة :

عن رجل عنده مال يبيع الخيار ، وقال : انى تارك هذا للمسجد ولم يقر فيه بكذا وكذا مثقالا ، وأراد الرجعة ، أله ذلك أم لا ؟
الجواب : فنعم له الرجعة ، لأن المال في يده ، والخيار لمغيره ، والله أعلم • رجوع •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : في مسجد بنى له صرحة بقرية بائنة منه ، إلا أنها قد زيدت له ، ويجوز أن يجعل في صلاح هذه الصرحة من مال المسجد إذا حدث المال بعد أن ثبتت له وجعلت ، وأما ما كان من مال قبل أن تتخذ الصرحة فلا يجوز أن يصلح من مال المسجد فيها قيل •

* مسألة :

وسئل عن رجل قال : هذه النخلة للمسجد والنخلة له ، وتحتها صرم ، هل تكون النخلة والصرم للمسجد ؟

قال : معى أنه قيل انها تكون له النخلة ، وما تستحق أرضها من صرم وغيره ، وكأنه لم يدعها لنفسه •

قلت له : فان قال : نخلتى هذه لفلان ، هل يكون القول سواء ؟

قال : سعى أنه تكون له النخلة وما تحتها من صرم مدرك ، وما كان ليس بمدرك من صرم أو غيره من الأشجار ، فهو مما لا يكـون تبعا للأرض فى وقت الاقرار فهو للمقر •

قلت له : فان قال : هذه النخلة لفلان وتحتها صرم مدرك أو غير مدرك ، لمن يكون الصرم ؟ للذى أقر أو للمقر له ؟

قال : معى أنه يكون للمقر له •

قلت له : فان قال : قد أعطيت فلانا هذه النخلة ، وتحتها صرم منها قد أدرك وشيء غيره غير مدرك لمن يكون ؟

قال : معى ما كان مدركا للمعطى اذا أحرز العطية ، وما كان غير مدرك فهو للمعطى له حتى يستثنيه المعطى •

قلت له : والعطية مثل البيع فى هذا ؟

قال : هكذا عندى ، فان قال على معنى قوله ، انه يختلف فى غير المدرك الذى يكون تحت النخلة المعطاة اذا احرزت ، أو المبيوعة :

فقال من قال : هو للبائع والمعطى حتى يستثنيه المعطى له أو المشتري •

وقال من قال : هو للمشتري لأنه غير مدرك فهو تبع للبيع •

* مسألة :

وأما الذى أوصى بنخلة من ماله لمسجد أو بستانه ، ثم أراد تحويل ذلك وقد . . . (١) وصيته فله ذلك ، أن يجوز له الى غيره ، ويرجع فيه ويدعه ميزابا ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا .

* مسألة :

وجائز أن يعهل المسجد من ترابه ، وكذلك الميزاب من مال المسجد لأنه مما لا يصلح الا به .

* مسألة :

من منثورة الشيخ أبى محمد أيدى الله فى أمر المسجد : وسألته عن رجل أوصى بصلاح أو لعاهرة المسجد ، ما القول فى ذلك ؟

فقال : عن أبى معاوية أنه قال : صلاح المسجد يجعل فى صلاح المسجد خاصة ، ولا يجعل فى شراء حصر ولا سراج ، وإذا جاز أن يجعل فى عمار بنائه ويشترى به الحصر أو السراج ، ومثلها يعمر به المسجد .

وقال أيضا : عن أبى مروان عبد الله بن محمد بن محبوب أنه قال : إذا قال لصلاح المسجد جاز أن يشتري به الحصر والسراج لأنه من مصلح المسجد .

* مسألة :

وإذا كانت نخلة موقوفة للمسجد ، ففى بيع الصرم منها اختلاف : فمنهم من لم يجز ذلك ، وقال : الصرم من الأصوك ، ومنهم من يجوز وسبيله سبيل الثمرة .

(١) بياض بالأصل .

* **سؤال** :

ما تقول فيمن جعل حصيرا لمسجد متطوعا بذلك ، فحدث منه حدث مثل رجل عثر به أو مما يشبه في ذلك ، هل يلزمه في ذلك شيء ؟
فاذا جعله في المسجد متطوعا للصلاة عليه لمن يصلى في المسجد فقد خرج من ملكه ، ولا ضمان عليه فيما حدث ، والله أعلم •

* **سؤال** :

وعن القاضي أبي زكريا يحيى بن سعيد : في الذى يوقف نخلة على مسجد أنه يكون عليه القيام بثمرتها ، وغلتها للمسجد ، وهو أولى بذلك •

* **سؤال** :

قال أبو سعيد : معى أنه قيل في مال المسجد : انه لا يجوز أن يعطى منه كرى الذى يلفظ منه اللفظ ويصونه •

* **سؤال** :

قال أبو سعيد : في رجل قال : ان مت فنخلتى هذه للمسجد ؟ فقال من قال : ان هذا اقرار ولا رجعة له في الحكم •
وقال من قال : ان هذا وصية وله الرجعة اذا رجع فيه قبل الموت •

* **سؤال** :

وقال أبو سعيد : في رجل تصدق على مسجد بنخلة أو أعطاه اياها ، أو أقر له بها ؟ أنه قد قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : ان المسجد ونحوه وبها أشبهه لا احراز عليه ، ويصح له ثبوت العطفة باللفظ من المعطى والمقبر والمتصدق •

وقال من قال : عليه الاحراز ، فان أحرز له قبل رجعة المعطى أو المتصدق ثبتت له العطية والهبة ، والاقرار والصدقة ، والا فلا يثبت اذا رجع المعطى •

وقال من قال : ليس عليه احراز من الاقرار ، وعليه الاحراز في غير ذلك •

وقال من قال : لا احراز عليه على كل حال على المسجد ، ولا غيره ، وانما العطية بنفس اللفظ ولو كان لمن يجب عليه الاحراز في قول من يقول بالاحراز •

قلت : فاذا أحرز للمسجد أحد من الناس ما أعطى من عطية ، هل يثبت له احراز ما أعطى أم حتى يحرز له العمار ؟
قال : يعجبني ان احتسب له وأحرز له جاز ذلك عندي ، لأن ذلك ليس لأحد بعينه ، ومن قام له أجرى عن غيره •

✽ مسألة :

رجل أوصى لمسجد بنخلة في مرضه ، ثم رجع فيها قبل موته ؟
قال : بل له ذلك ، وبالله التوفيق •

✽ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : ومن أوصى لعله أوقف مالا على مسجد ، فخرّب المسجد ؟
فقيل : لا يباع الأصل •

❖ مسألة :

ومن غير الجامع من جواب أبي الحواري رحمه الله : وعن مسجد له وقف بفضل من غلته أيشترى من الفضل للمسجد أصل مثل أرض أو نخل أو بيت ؟

فعلى ما وصفت فلا يجوز ذلك مخافة الدرك .

❖ مسألة :

أحسب عن أبي على الحسن بن أحمد : ورجل حضرته الوفاة فقال : هذه النخلة للمسجد ، ولم يبين أى المساجد ، وفي المحلة مسجد واحد ، أو مساجد كثيرة ، ما يكون هذا ، وربما كانت بلاد متصلة كثيرة المساجد جامع وغيره ، ما حكم ذلك ؟

فقد يوجد أنها لمسجد الجامع ، ولعل بعضا يرى لمسجد المحلة ، وهذا يشبه عندي الى ما تظمن النفوس أنه قصد اليه ، والله أعلم .

❖ مسألة :

من الزيادة المضافة : وعن نخلة مجعول ثمرتها تؤكل في مصلى صغير ، فغلط في ثمرتها ، وحمل الى بلد آخر ، هل يجوز أن يؤخذ هذا التمر بالوزن ، ويطعم بدله في ذلك المصلى ؟

قال : لا ما دام قائم العين ، فيجعل حيث أوصى به ، فان تلف ولزم الضمان جاز أن يطعم بدله .

قلت : فان احتسب هذا الذى غلط بالثمر على نفسه ، واشترى تمرا بدله ، وأطعم في ذلك المصلى ، هل يبرأ ؟

قال : مادام قائم العين فلا يجوز غيره ، وكذلك يجعل تمرا بدله اذا ضمنه .

* مسألة :

قلت له : فرجل أوصى لمسجد بعشرة دراهم يجعل في صلاحه ،
ولسراج ، ولحصر محرابه ؟

قال : يعجبني أن يكون في صلاحه على هذا اللفظ النصف ، ولسراج
الربع ، ولحصر محرابه الربع •

قلت : فان قال : وفي سراج ، وفي حصر محرابه أيكون ذلك
سواء ؟

قال : معى أنه يكون أثلاثا •

* مسألة :

وقيل : صلاح المساجد جدرها وسقوفها ، وأما الحصر والسراج
والماء فذلك منفعة للناس •

* مسألة :

وندى المسجد ليس هو من صلاح المسجد هو منفعة للناس والندى :
هى البئر المحفورة فى الاسلام •

* مسألة :

عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله : وقد قيل لا ينتفع العمار بمال
المسجد ، والله أعلم •

ومن غيره قال : وقد قيل فى الوصية للمسجد :

فقال من قال : ما أوصى به للمسجد أو لعمارة المسجد ، أو لصلاح

المسجد •

فقال من قال : ان ذلك لا يكون كله الا في بناء المسجد وصلاحه
وعمارته ، ولا يجعل ذلك في حصره ولا حصاه ولا سرجه •

وقال من قال : يجعل ذلك في كل من المسجد ، لأن ذلك للمسجد وفي
صلاح المسجد •

وقال من قال : ما أوصى به للمسجد فلا يجعل في الحصى والحصر
والسراج ، وأما من أوصى له لصلاح المسجد ، أو لعمارة المسجد ، أو
لعمار المسجد ، فيجعل ذلك في الحصى والحصر والسراج •

وقال من قال : الصلاح لا يدخل في ذلك ، ولكن العمارة ، والعمارة
المنفعة ، فاذا أوصى به لعمارة المسجد ، أو لمنفعة المسجد ، أو لمنافع
المسجد ، جعل ذلك في عمارته ، وفي الحصى والحصر والسراج •

وقال من قال : كل ذلك انما يخص عمارة المسجد بعينه ، لأنه ما
يدخل فيه منافع العمار من الحصى والحصر والسراج ، والله أعلم •

* مسألة :

قال أبو سعيد : في مال المسجد انه قيل لا يجوز أن يخصب منه
الا أن يوصى به في ذلك ، وكذلك الذى يصون المسجد ويلفظ اللفظ منه
وغيره أنه لا يعطى من ماله •

قال الناظر : جائز أن يعطى ماله ، والله أعلم •

قيل له : فاذا نسف غمى المسجد ووقع التراب فيه ، هل يحمل من
ماله ؟

قال : معنى أنه يجوز ذلك اذا كان من مصالحه ، وأما ما خرج
مصلحة للعمار فمعنى أنه لا يخرج من مال المسجد بعد استكمال
صلاحه هو •

قلت له : وكذلك ان أرادوا أن يصلحوا تلك المراغة بالماء حتى تتوطأ ، فهو من مصالحهم ، ولا يؤخذ من مال المسجد لذلك ؟

قال : يشبه عندي أنه اذا كان المسجد عامراً أن ذلك من تضييع العمارة .

قيل له : فالنجاسة اذا كانت في المسجد مثل الغائط هل يخرج ذلك من ماله ؟

قال : يعجبني ذلك أن يخرج من ماله ، لئلا يكون موضعاً منه نجساً .

قلت له : فان عب أرضه هل تكسح من ماله ؟

قال : ذلك من مصالح العمارة عندي .

* مسألة :

فيمن يشتري المرفع ليقراً عليه في المسجد ، أياكون من عمار المسجد أم لا ؟

فلا يكون من عمار المسجد ، لأنه يقدر أن يقراً بلا مرفع ، والله أعلم .

* مسألة :

ولا يجوز شراء المراوح للمسجد من عمار المسجد ، والله أعلم .

* مسألة :

وسألته عن نخلة المسجد ، هل تعطى من يعلمها بسهم منها ؟

قال : لا وعلى من كانت بقربه عملها ، والذي وجدت أنا جواز ذلك

ليقيم المسجد ، وأما أن يعملها القيم ويأخذ منها العملة فلا يجوز ذلك .

* مسألة ١ *

وقيل : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نظر الى رجل يحذف حصاة في المسجد قال : « مازالت تلعنه حتى وقعت » ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « انه من أخلاق قوم لوط (وتأتون في ناديكم المنكر) » وهو الحذف وناديتهم مجلسهم •

* مسألة ٢ *

قال أبو علي الحسن بن أحمد حفظه الله : في الذي عليه ضمان لمسجد أنه اذا سلم قيمة ذلك الضمان الى ثقة ، ورده الثقة اليه بعد أن قبضه ، له أن ذلك يكون في يد هذا الضامن بمنزلة الأمانة ، والله أعلم •

* مسألة ٣ *

وقال : اذا أراد عمار المسجد أن يخربوا ما قد خرب من خشبه ، وأن يجعلوا مكانه خشبا جديدا ، ويأخذوا الرث من ذلك الخشب ؟

فان لهم ذلك ، وهذا اذا أرادوا بهذا من قبل العمل ، فان أرادوا أن يستتفوا به من بعد العمل لم يكن لهم ذلك ، الا أن تكون النية متقدمة ، وأما غير العمار فلا يجوز ذلك الا برأى العمار •

* مسألة ٤ *

وسئل عن رجل عنده دراهم لمسجد ، وحضره الموت يسلمها الى ثقة ، أم يوصي بها في ماله ؟

قال : معى أن له أن يسلمها الى ثقة مأمون عليها •

قيل له : فثقة معه هو أم مع المسلمين ولى ؟

قال : عندي أنه يكون ثقة عند المسلمين لا عنده هو ، الا أن يكون
الثقة عنده ثقة عند المسلمين •

* مسألة :

وسألته عن رجل أدخل خشبة في المسجد ، وأخذ من خشب المسجد
أدون منها ، أو وضع حبلا لدلو طوى السبيل ، وأخذ حبلها الأول ، وهو
أدن ما أبدل منه ، هل يجوز له ذلك ؟

قال : لا يجوز له ذلك ، وهو ضامن الا أن يكون أدخله الخشبة أو
وضع الحبل وهو يريد الأول بدلا مما يضع ، فلا ضمان عليه ، وله ثواب
فضل الأجداد ما كان له ، قال : هذا حفظى عن بعض الفقهاء •

* مسألة :

وسئل عن مسجد لم يعرفه له طريق ، هل يحكم له بطريق ؟
قال : يحكم له بطريق بالثمن من أقرب المواضع اليه •
قلت : فالثمن على من يكون ؟
قال : في بيت مال المسلمين •

* مسألة :

جواب من على بن محمد بن على : وذكرت في نخلة جعلها صاحبها
للمسجد ، وهى داخلة في مال رجل ، هل يجوز القياض بها ، أو يجعل
للمسجد من ماله نخلة غيرها أو أفضل منها ، أم لا يجوز ذلك ؟
فاعلم أعزك الله ، أن القياض والبدال في نخل المسجد لا يجوز ،
ولا يثبت على ما عرفنا ، وليس الا ما أوصى به ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن أبي علي الحسن بن أحمد : فيمن يطنى نخلة للمسجد أو ليتيم ،
أو يحتسب له فيها ، فيكسر من خوصها عليه ضمان أم لا ؟

الذي عرفت أن الخطأ في الأموال مضمون ، وعرفت فيما ليس
له قيمة ولا يتحاسب الناس على مثله ، لا ضمان فيه على الخطأ ، وأرجو
أن المحتسب أقرب إذا قصد إلى الصلاح لأنهم قد رخصوا في اليتيم
في بعض القول إذا أراد أن يحلقه فعقره ، والله أعلم .

* مسألة :

عن الصرم الذي تحت النخيل ، هو بمنزلة الأصول أو العروض ؟
قال : معى ما خرج من حد الرحائل ، ولم يصلح قلعها للفسل ،
وكان قلعها أصلح للنخل ، فهو عندي بمنزلة العروض .

قلت له : نخل للفقراء وتحتها صرم ، هل يجوز أن يباع ويشترى
ما يسقى النخل ، أو يفسل في موضع من النخل للفقراء ؟
قال : يعجبني ذلك إذا كان صلاحا لهذا المال .

قلت له : فهل يجوز أن يباع من هذا المال من الأصل ، ويشترى
له ماء يسقى به ؟

قال : معى أنه لا يباع من الأصل في شراء الماء لسقيه ، ويعجبني
أن يباع من الثمرة ويشترى به الماء لسقيه .

قلت له : فان لم يكن في الثمرة كفاية لصلاحه ، ولشراء الماء لسقيه ،
هل يباع من الأصل شيء ؟

قال : معى أن هذا المال حكمه حكم الوقف ، ولا يجوز أن يباع
منه شيء وهو بحاله لا يزال منه شيء .

❖ مسألة :

وعن رجل عليه للمسجد دراهم ، هل له أن يستأجر أجيرا بذلك ينقل
لبنا للمسجد ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك فى صلاح المسجد فجائز عندى •

قلت : فان استأجر أجيراً لينقل هذا اللبن للمسجد ، وكسر هذا
الأجير من لبن المسجد شيئاً كثيراً ، هل يكون على المستأجر ضمان ؟

قال : معى أنه اذا استأجر أجيراً لنقل هذا اللبن ، ويؤمن على
ذلك لم يكن عندى عليه ضمان فيما أحدث الأجير ، وأما اذا استأجر
أجيراً لا يؤمن على مثل ذلك ، لم يعجبني له أن يستأجره •

❖ مسألة :

من جامع ابن جعفر : ومن كان عليه للمسجد دراهم فجائز له أن
يعمل فى المسجد بنفسه ويحبسه •

وعن أبى الحوارى : ومن كان بمسجد دراهم طنى ضمنها ، وللرجل
حمارة أو عنده جذوع ، فأراد ان يصلح بها المسجد والحمارة تحمل
التراب الى المسجد ، فانه يعجبني أن يستأجروا من عنده من عند غيره
عمار المسجد ، وان لم يكن يجوز المسجد ممن له فهم ، أو معرفة ،
فيعجبني أن يقدم فيه النية قبل العمل ، ويجعله فى المسجد كما يبيع
لغيره ، ويحسب عليه أجرة الحمارة أو الأجرة ، كما يستأجر غيره ان كان
له ممالك • رجع •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل عليه تبعة لمسجد ، هل له أن يجعلها فى صلاح المسجد ؟

قال : معى أنه اذا لم يكن للمسجد قوام بالعدل يقومون به ، وجعل
هو هذه التبعة فى صلاحه ، جاز له ذلك عندى •

قلت له : فان كانت في يده دراهم أمانة للمسجد يوصى بها في ماله ،
أو يسلمها الى ثقة تكون في يده ؟

قال : معى أن له أن يسلمها الى ثقة مأمون عليها •

قلت له : فالثقة الذى يسلم اليه هو ممن يثق به أو من يثق به
المسلمون ممن يتولاه المسلمون ، وهو عدل في دينه ؟

قال : عندى أنه من يكون ثقة عند المسلمين لا عنده هو ، الا أن
يكون الثقة عنده ثقة عند المسلمين •

قلت له : فان أعدم الثقة من الرجال ، هل له أن يسلمها الى ثقة
من النساء ممن يرضى بها المسلمون ، وهى ثقة عندهم ؟

قال : معى ان الثقة من الرجال والنساء سواء ، وله أن يسلم
أمانته الى الثقة ممن كان رجل أو امرأة ممن يصلح تسليمها اليه ، الا
أن تكون الأمانة زنجيا بالغا ، فليس له أن يسلمها الى امرأة ، الا أن
يوجب الرأى في ذلك بمعنى النظر •

قلت له : فان كانت الأمانة أمة هل يجوز أن يسلمها الى ثقة من
الرجال ؟

قال : هكذا يعجبني اذا كان ثقة مأمونا ، لأن الرجال الثقة تجوز
له مساكنة الأمة ، لأنها أمة ، والمرأة الثقة لا يجوز لها مساكنة العبد
البالغ ، والأمانة لا توضع الا في موضع حفظها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن المسجد تكون له نخلة وقفاً عليه ، قلت : هل لعمار المسجد أن
يقايضوا بها نخلة أجود منها ، وأثمر وأصلح ، هل يسعهم ذلك ؟

فمعى أنه قيل : لا يجوز ذلك لعله خوف فوات الأصل والدرك ،
فبيطل بذلك حق المسجد ولا حجة عليه ولا له ، وأحسب أنه يخرج في
بعض معانى القول أنه ان كان ذلك أصح للمسجد في نظرهم فيما لا يرتاب
فيه أن ذلك يجوز ، ويعجبني ذلك •

* مسألة :

أحسب عن أبى على الحسن بن أحمد : وعن مسجد صرحته واسعة ،
هل يجوز أن تزرع فيه شجرة ، أو تفسل فيه نخلة ، إذا أراد العمار في
ذلك صلاحا ؟

فلا أعرف جواز ذلك ، ولا يبين لى جوازه لأن بعض المسلمين
يجعل ما نبت فى المسجد للفقراء ، ولا يضيق المسجد عما وجد عليه ،
والله أعلم •

* مسألة :

وسألته عن رجل باع لرجل خشبا من مسجد ، فمات المشتري ولم
يعط البائع ثمن الخشب ، هل يكون على البائع لعله ضمان ما باع من
خشب المسجد ؟

قال : ان كان البائع باع هذا الخشب على ملى وفى ، فمات المشتري
قبل أن يعطى الثمن لم يكن على البائع ضمان فى ذلك ، فان كان باع
لغير ملى وفى ، فلم يعطه كان على البائع الضمان فى ذلك •

* مسألة :

قلت له : فمن كان عنده مال للمسجد ، هل يجوز له أن يقاطع على
عمله من يعمله ، وينفق عليه من ماله ، ويأخذ من مال المسجد اذا أتم
العمل ؟

قال : معى أن ذلك جائز له فى حكم الاطمئنانة ، وأما فى الأحكام والرجوع إليها فلا يجوز له ذلك •

قلت له : وان سلم اليهم ذلك من مال المسجد وعرفهم أنه منه ثم عملوا فيه على ذلك ، هل يسعه أن يقاصصهم بذلك ؟

قال : أكره ذلك وأخاف أن لا يجوز ذلك ، لأنه سلم مال المسجد على غير وجهه •

فصل

فى بيع مال المسجد

قلت له : فان أظنا نخل المسجد ، ثم ان المظنى طلب أن يحط له ذلك أعنى الذى قام بالمال ؟

قال : معى أنه لا يجوز له أن يحط من مال المسجد اذا كان ثابتا ، ويقدر على أخذه بغير الخطيئة •

* مسألة :

عن المسجد اذا وقع جداره فى الطريق أو فى ساقية ، أو وقعت نخلة للمسجد فى الطريق ، أو فى مال الناس ، على من يكون اخراج هذا الحدث على من يمر فى الطريق ، أى على من يشتمل بماله على الطريق ، أو على أصحاب الساقية أو تخرج من مال المسجد ان كان له مال ؟

فقال : أبو على أنا فما حفظت فى هذا أشياء الا أننى يعجبنى أن يكون من مال المسجد ، كما قد قيل فى مال اليتيم والغائب ، والله أعلم •

* مسألة :

وجدت بخط سعيد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن صالح جوابا منه الى من سأله : الذى يوجد فى آثار المسلمين أنه من أراد أن يقايض بمال الفقراء ، أو مال المسجد ، أو مال السبيل أن ذلك جائز اذا كان ذلك ينظر الجماعة ، أو من يعرف عدل ما يدخل ، ورأت الجماعة أن ذلك أصلح للمسجد وأوفر للفقراء أو السبيل ، وأقل الجماعة اثنان من يعرف عدل ما يدخل فيه ، وقيل : بالواحد •

قال سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح : هذه المسألة عملت بها كثيرا ، أو عمل بها والذى أحمد بن محمد بن صالح رحمه الله ، والله أعلم •

* مسألة :

من جامع ابن جعفر : وأرض المسجد تباع فى صلاح المسجد ، وأما الوقف فلا •

وقال أبو عبد الله : من قال هذه الأرض وقف للمسجد فلا تباع ، وان قال : هى للمسجد فانها تباع ، ولكن النخل وغيرها فى صلاح المسجد وعماره • رجع •

فصل

الزراعة للمسجد واصلاح ماله

في رجل في يده أرض للمسجد ، هل يجوز أن يشتري لها السماد والبذور ويطنى لها الماء لزراعتها من غلتها ؟

قال : أما في الحكم فليس له ذلك ، وأما في الجائز فاذا رجي القوام بذلك أنه أصلح وفعلوه لم يبين لى عليهم ضمان •

قلت له : فيجوز للقائم بهذه القطعة أن يبنى عليها جدارا يحصنها عن الدواب من غلتها أم لا ؟

قال : أما في الحكم فلا يجوز ذلك ، وأما في النظر فان رجا أنه أصلح للمسجد ، ومال المسجد من تركه رجوت أن لا يضيق على القائم به على اجتهاد النظر من مصالحه •

* مسألة :

وقال : جائز أن يفسل فسلا في أرض المسجد ، وقلت : ويعطى الذى يفسل الكراء من مال المسجد ؟

قال : اذا كان ذلك المسجد مستغن عن ذلك المال في الوقت ، وكان ذلك أصلح للمسجد ، فجائز أن يعطى منه •

وقلت : ويشتري له الصرم ويفسل له ، وتعطى الأرض من يزرعها ويستغلها بسقى الصرم ؟

قال : نعم ، وكلما كان في ذلك أصلح للمسجد وأوفر عليه ، فجائز أن يفعل له •

✽ مسألة :

وفي صرم المسجد اذا فضل من فسل ماله أيجوز بيعه أم لا ؟
الجواب : فنعم جائز ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن أبي الحواري : وذكرت أن في يدك وقوفا للمساجد وغيرها ،
وهي نخل وملح ، ولا تجد ثقة يعمل تلك النخل والملح ، ولا تقدر تعملها
بنفسك ، قلت : هل يسعك أن تستعمل غير الثقات اذا لم تجد عن ذلك بدا ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا لم تجد من الثقات أحدا يعملها لك ، فانظر
فيمن تأمنه على ذلك ، ولو لم يكن ثقة إذا كنت لا تعلم منه خيانة ،
واذا وجدت هذا واستعملته ، وسعك ذلك ان شاء الله ، ولا تستعمل
خائنا تعلم أنه خائن في أمانتك ، الا أن تكون أنت تحضر حصاد الثمرة ،
واخراج الملح ، أو تأمر من يحضر ذلك ممن تأمنه على ذلك •

وذكرت : ان كان وقف في يد خائن جعله السلطان في يده ، هل
يسعك أن تأخذ من يده اذا قدرت على ذلك ، واذا اكنت تقدر على ذلك ،
وكان هذا الوقف للفقراء أو شيء لله مثل المساجد وغير ذلك ؟

فنعم يسعك ذلك ان شاء الله ، وأنت محسن في ذلك ، وأما ان
كان الوقف لأحد من الناس مثل غائب ، أو يتييم ، فلا نحب ذلك أن
تعرض بذلك ، لأن السلطان ولى من لا ولى له ، الا أنك أردت تطلع
السلطان على خيانة هذا حتى ينترعه من يده ، ويجعله في يد غيره من
الأمناء ، كان لك ذلك اذا لم تخف أن يجاوز السلطان في عقوبته الى
غير ما يجب عليه من الحق •

وقلت : هل يسعك أن تقايض بالوقف ما هو أفضل منه أرضاً بأرض ، أو نخلاً بنخل ، أو خراباً بالعمار ؟

فلا يجوز لك هذا ولا يسعك ذلك ، والوقف كما هو بحاله ، ولا يرجع الوقف أصلاً بعد ما هو وقف ، وأيضاً لا يؤمن من الدرك فيما يقايض به ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة :

وجائز أن يفسل أرض السبيل ، وأرض الفقراء ، ويقطع من صرمها ويفسل فيها ، وإن مات فلا ضمان عليه •

✽ مسألة :

زيادة : وسألت عن قياك صرم المسجد بصرم مثله ، وبداله أيجوز أم لا ؟

الجواب : لا يجوز إلا في الإصلاح ، وأما في الحكم فغير جائز والله أعلم •

وان فسل على ذلك وماتت صرمة المسجد وعاشت صرمة هو ، فعليه قيمة صرمة المسجد يتخلص منها الى المسجد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ولا يجوز الشرب من ماء المساجد حتى يعلم أنه مباح لمن يجيء من غنى كان أو فقير ، مسافراً كان أو حاضراً ، فإذا كان معلوم على هذه الصفة جاز شرب مائها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وقلت : ما تقول في المسجد اذا أراد أحد أن يكسره ، ويحول
العمار موضع الصرح ، ويترك موضع العمار صرحا ، هل يجوز ذلك أم لا ؟
فالذى عرفت أنه جائز له ذلك ، لأنه كله مسجد ، والله أعلم ،
وهذه المسألة وجدتها في الجوابات التي نسخها الثقة : عباد بن محمد
رحمه الله .

✽ مسألة :

عن عبد الله بن محمد بن بركة : وقال في الشجرة اذا كانت في
مسجد أو في مقابر ، أو في طريق جائز ، وكان لها ثمر ما ينتفع به للفقراء
دون الأغنياء ، قلت : فان أكل أحد من الأغنياء من ذلك ؟
قال : عليهم قيمته للفقراء .

قال أبو سعيد رحمه الله : أما الشجرة التي في المسجد ، فالذى
معى أنه قيل : ان حكمها للمسجد ، وان ثمرتها وساقها وجميع ما جاء
منها مما يكون فيه قيمة لثبوت مال المسجد من الوصايا اذا أوصى له ،
والوقوف اذا وقعت له ، ولأن ماله ثابت حكمه عن سواه من الأموال من
مال الفقراء ، ولأن مال الفقراء لا يثبت له منه شيء ، ولا يثبت من ماله
للفقراء شيء .

✽ مسألة :

واذا ثبت هذا فان كانت الثمرة تخرج في الموضع على معنى الاباحة
اذا لا قيمة لها ، ولا ثمر لعله ثمن يدرك منها ، فالمباح خارج معناه

للفقراء والأغنياء من جميع الأملاك ، إذا خرج على وجه المباح ، ولو من الربوبات ، وما خرج محجورا غير مباح ، فالمسجد أولى به ، إذ ماله وفيه ، ولا أصح عندي من مال فيه خرج معناه ، وثبت فيه ، لأنهم قد قالوا فيما خرج من تراب المسجد وهدومه ، وجميع ما يخرج مما يكون فيه قيمة أنه يجعل في صلاحه ، وليس بمباح للفقراء ولا الأغنياء حتى انه قيل فيما عندي أنه لا يترب منه الكتاب من حجرهم له عن الاطلاق ، ولا يشتري من ترابه ، ولا من طفاله ، وكيف يباح ماله للفقراء وللأغنياء ، فالله أعلم بهذا القول •

وكذلك عرفنا في الشجرة إذا نبتت في الطريق فأثمرت ، أو كان فيها غلة أو نخلة أن ذلك غير مباح ، وأنه يجعل في صلاح الطريق ، لأن الطريق تجوز لها الوصية في مصالحها ، ومأخوذ أهل البلد بصالحها ، فمالها ليس بمباح لغنى ولا لفقر ، إلا أن يخرج معنى ذلك مباحا في البلد من الأملاك لا قيمة له ، ولا منع فيه ، فالمباح جائز للفقراء والأغنياء •

وأما الشجرة التي في مقبرة ، فان المقابر تتصرف عندي بمعان ، فما كان من المقابر في موات الأرض وأرض مباحة ، فحكم شجرها عندي مالم ينبت على القبور المستهلك حكمها الموات الثابت ، حكمه في حكم القبور ، فانه ما كان من النبت في باقى ذلك من المباح ، فهو عندي مباح للغنى وللفقير ، لأن الأرض لله ، والموات لله ، وهو للغنى وللفقير إلا من أحيأ شيئا منه ، وثبوت القبر فيه عندي زائل عن حكم الموت الى حكم القبور •

وما أثمر من شجر لا يخرج معناه مباحا على القبور كان عندي ذلك سجعولا في مصالح القبور ، لأنه شبيهه •

وكذلك ما كان نبت في أرض فيها قبور موقوفة على القبور ، أو للقبور ، أو موصى بها للقبور أو للمقبرة ، فمن حيث ما ثبتت هذه الشجرة في هذه المقبرة على قبر أو غيره فحكمها عندي المقبرة إلا أن تخرج مباحة •

وإذا كانت القبور في مال مربوب يقبرون فيه أهل المال ، أو قد أجازوا القبور فيه ، فمانبت من الشجر في الأرض الباقية من هذا المال فهو عندي مربوب لأرباب المال ، وما نبت على القبور فهو عندي للقبور في صلاحها ، إلا أن يخرج مباحا في معانى حكم الموضع ، والمباح مباح للفقراء والأغنياء ولا أبصر باطل هذا القول الذى قيل لثبوت معنى المال الذى لا يخرج مربوبا ، بمعنى ثابت لأحد من المالكين فى وقته ، أن معناه للفقراء دون الأغنياء حتى انهم قالوا فى المواريث : اذا لم يصح الوارث ، ميراثه للفقراء حتى قيل فيما أبقت المواريث : انه يخرج معناه للفقراء فى قول زيد بن ثابت ، وإهى أملاكه قائمة اذا قال انه فى بيت مال ما أبقت الفرائض ، ولم ير الرد على شىء من الفرائض •

وبيت مال الله قد يدخل فيه معنا الفقراء والأغنياء ، وهذا عندي أبعد أن يلحقه معنى صحيح الأملاك القائمة بالحجر على معنى الاطلاق ذلك للإباحة اذا كان معنى الشىء لغير مالك يثبت له بدليل من أحد الحكماء •

* مسألة :

وإذا وجدت ورقة مكتوب فيها تذكرة معرفة نخل المسجد ، وان يكن فيها ، لعله وان لم يكن فيها شهود ؟

فانه جائز ان أفسل للمسجد وأخذ بها مالم يعارضنى ، وينكر على •
ولو قال أحد : انى لا أعرف لكم فى مال شيئا ، فان أردتم أن تفسلوا فذلك اليكم ولا أعارضكم ؟

فانه جائز أن يفسل ويكتب ويشهد عليها مالم يعارض فى ذلك وينكر ، فان أنكر ووجد أحدا ممن يشهد ولو رجل واحد كانت جائزة شهادته مع الورقة عن شاهد ، والله أعلم •

فصل

ومن أوصى من ماله بنخلة ، والمال مرهون كله ، يكرن فداء النخلة على المسجد أم على الورثة ؟

الجواب : ان يكن ببيع الخيار ، فاذا فدى المال صارت للمسجد ، وان كان رهنا ففداؤها من مال الموصى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من كتاب الضياء : والوصية بالمرهون جائزة ، وفداه من مال الموصى به اذا كان مرهونا بحق •

✽ مسألة :

حفظت من بعض جوابات المسلمين : فيمن أوصى له بشيء مرهون ؟ قال : ان يكن الرهن رهنا مقبوضا ففداؤه من مال الموصى ، وان يكن بالبيع الخيار ففداؤه على من أوصى له به ، هكذا حفظته فكتبته على المعنى ، ليس اللفظ بعينه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من جواب الشيخ محمد بن عبد الله بن ممداد : فيمن أوصى لرجل بمال له مرهون على من فداؤه ، وهل بين الوصية والاقرار فرق أم لا ؟ الجواب : الذى يوجد فى الأثر أنه اذا أوصى بشيء مرهون ثبت للموصى له وفدائه من مال الموصى اذا كان يخرج من ثلث ماله ، والرهن هو الرهن المقبوض الذى جاء فى كتاب الله عز وجل ، لأن ثمرته وغلته ترفع من

الدين ، وان كان المال مباعا ببيع الخيار فلا يفدى ، من مال الموصى الا
أن يكون أوصى بفدائه من ماله •

هكذا وجدتها مسطورة في الآثار واذا كان لا يلزم الموصى فيكون
من مال من أوصى له ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن جواب الشيخ أحمد بن مفرج : وقال أيضا في وصية النخلة :
السيدى من مالى للمسجد ، والسيدى معروف أنه مرهون ، أتفدى هذه
النخلة من ماله أم وصية في هذه النخلة باطلة ؟

فلا تفدى حتى يوصى بفدائها الا أن يكون ذكرت مرهونة فهي تفدى
من ماله والله أعلم •

بَاب

في الصافية اذا كانت في يد السلطان
وفي عامله وفيمن لزمه ضمان منها والقول
في بيع الامام للصوافي وفي الوديان وفي
المقابر والأموال والصوافي والطرق وفي
الخراب وفيمن أحيا مواتا وما أشبه ذلك

وعن بيدار يعمل الصافية التي للمسلمين يزرعها للغاصب ، ويسلم
حبها اليه ما يلزمه ، وهل له فيها عناء ؟

قال : لا ولا نعم عين وهو ضامن لما سلم الى الغاصب ، اذا عمل
بعلمه وان لم يعلم ثم علم ضمن أيضا ما سلم •

* مسألة :

قلت : فان كانت الصافية مغتصبة في يد الغاصب ؟

قال : اذا قدر عليها فليسكن فيها ويزرع فيها ، واختلفوا في الأكل
من زراعة الغاصب فيها من جهة البيدار ولاحق للغاصب فيها •

* مسألة :

وضريان يكون حكم الصوافي : اذا كان امام عدل فلا يأخذ منها
شيئا الا برأيه ، وأما اذا كانت في يد الجبابة فكل منها برحاء ما شئت •

* مسألة :

والصوافي أولى بما يليها من الخراب •

* مسألة :

وذكرت الصوافى التى فى أيدي السلطان اليوم ، هل يجوز لأحد أن يشتري من حبها أو من الشجر الذى يزرع فيها ؟

وقد سمعنا عن بعض الفقهاء انه قال : اذا أطعمك السلطان الجائر من الصافية فكل ، واذا باعك شيئاً مما زرع فلا تشتتر منه ، والله أعلم بالصواب •

الا أنا نقول : من اشترى من ذلك شيئاً لم نقل انه اشترى حراماً ، وانما أكره الشراء من عندهم ، لأنك تدفع مال المسلمين الى سلطان جائر •

* مسألة :

وقال فى رجل زارع الصافية اذا كانوا من الجبابرة وعمالهم من الرعية ؟

فمعى أنه قيل : ان للعمال حصتهم ولاحق للغاصبين فى شىء مما زرعوا فى الصافية ، الا أن بعضاً يقول : ان له البذر ، وبعض يقول : لا بذر له •

وأما العمال فيعجبني أن يكون لهم عملهم مالم يصح أنهم غاصبون ، أو مغيبون للغاصبين على معنى المعونة لهم فى معنى غضبهم فى ذلك •

* مسألة :

وقال أبو سعيد : فى رجل منحه السلطان صافية يزرعها ؟
ان منحة السلطان ليس بشىء لا يزيد فى ذلك ولا ينقص •

قلت له : وان أبقى مكان السلطان ولم يعارضه في ذلك لأجل مكان السلطان منه لا لمكانه هو في ذات نفسه هل هو ... (١) •

فقال : على معنى قوله ان له ذلك مالم يطلب اليه أحد ذلك ، فيظهر له ما يتقيه منه من القول •

قلت له : فلو سبق غيره اليها فزرعها ، غير أنه هو كان له من سبب السلطان ؟

قال : ليس له منعه اذا سبقه اليها قبل أن يكون له فيها سبب يستحق حوزها عنه بسبب •

* مسألة :

وسألته عن الرجل ، هل يجوز له أن يزرع الصافية ويأخذ حبا ، ويعطى السلطان الجائر شيئا يدفعه مما يطالبه من زراعة هذه الصافية ؟ قال : يجوز له ذلك على أنه يعتقد أن الذى يعطيه السلطان ليس من قبل هذه الصافية ، ولكنه يعطيه دفاعا عن نفسه ، وتكون ثمرة الصافية له هو ان كان محتاجا اليها ، ولا يعتقد في قلبه أنه يزرعها ، على أنه يعطى منها الجائر شيئا ، فان طالبوه بشيء من أمرها أعطاهم ذلك دفاعا عن نفسه •

* مسألة :

عن أبى الحسن : وذكرت فيمن أخذ من زراعة الصافية مما زرعه الجند شيئا ، هل فيه بأس ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا ترك لهم مقدار بذرهم واستحل العمال من عملهم فلا بأس بذلك ، وهذا على قول من يرى للغاصب بذره •

(١) بياض بالأصل •

قال غيره : الذى نحفظ فى مثل هذا عن الشيخ أبى سعيد أنه ان كان العمال سبيلهم سبيل الرعية ، ولا يخرج عملهم للصافية على حكم الاعتصاب مثل السلطان الجائر ، فهو كما قال يستخلفهم من عملهم ، ولا كمان عليه فى حصة السلطان الغاصب ، وان كان حكمهم حكم السلطان فى معنى الغصب لعلمهم الصافية مثل السلطان الغاصب ، فلا عناء لهم •

وقد قال من قال : لا بذر للغاصب ولا عناء •

وقال من قال : ان كان العمال من أهل القبلة وحكمهم حكم الرعية الا أنهم من غير أهل الدعوة من المسلمين ، فلا حق لهم فى الصافية وللمسلمين أن يأخذوا منها ، لأنهم اذا لم يستحقوها كان حكمهم حكم الغاصب ، ولا ضمان على المسلم فيما أخذ من ذلك ، ولا يلزمه استحلالهم على هذا القول ، وذلك للفقير والغنى من أهل الدعوة •

وقال من قال : للفقراء من أهل الدعوة دون الأغنياء •

وقال من قال : هى لجميع الاقرار مالم يكونوا غاصبين لها ، ولا متغلبين عليها بالأثرة لهم دون من يستحقها من غيرهم ، ولم نعلم أن أحدا من أهل العلم قال : ان لأهل الذمة فيها حقا يشرعون به عند أهل الاقرار فى هذا المعنى ، ولا يؤخذ بما قلناه الا بما وافق الحق من هذا ان شاء الله ، والله أعلم بالصواب •

* مسألة :

قال : واذا كان العامل هو الذى يسلم الصافية الى الجبابة ، فهو ضامن لها كلها ، ويجوز لهذا الذى قد لزمته التبعة أن يقاصه بما أتلف من مال المسلمين ، ويعلمه لعله يتوب من ذلك •

قلت : فان العامل يجزها أليس هو ضامن لها اذا جزها وعملها الى

السلطان ؟

قال : بلى وأجاز لمن أراد من المسلمين أن يأخذ من مال هذا العامل بمقدار ما أتلف من مال المسلمين الى الجبابة ، ويعلمه ورأى ذلك حقا للمسلمين على العامل ، وضمنه ذلك •

قلت له : فان تاب العامل الى من يسلم ما ضمن وسلمه الى الجبابة ؟

قال : يسلمه الى الفقراء •

قلت : فان تاب وهو فقير أيجزيه الاستغفار ؟

قال : نعم •

قلت له : وان كان غنيا سلمه الى الفقراء ؟

قال : نعم •

* مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل منحه السلطان صافية يزرعها : ان منحة السلطان لا شيء ، ولكنه اذا استكفى شر السلطان ، وتوسع فيها بما يجوز له لما يستحقه منها ، جاز له ذلك عندي •

قلت له : فان استكفى هو شر السلطان ، وسبق اليها غيره ممن يستحقها فزرعها ، هل له أن يمنعه ؟

قال : ليس له منعه اذا سبق اليها فزرعها ، لأن المنحة باطل •

قلت : فهل يجوز أن يزرعها قبل الذي استكفى شر السلطان منها ، ولو علم أنه قد استكفى شر السلطان ؟

قال : معى أنه يجوز له ذلك ما لم تثبت لهذا المستكفى فيها زراعة أو عمل يستوجب به حوزها قبل غيره •

قات له : فان كان يتقى منه أن يخبر السلطان بالزراع لها ؟

قال : معى أنه اذا كان بحد التقية فليس هذا عندى بمسلم •

قلت له : فان كان يتقى السلطان وعرف هو ذلك أنه يتقى السلطان لا يزرع من أجل السلطان ، وان لم يكن هو فى حديقته هل له أن يتوسع فيها ، ولا تقر غيره تقية السلطان ؟

قال : هكذا عندى •

* مسألة :

والرأى فى الصوافى الى الامام ليس لأحد أن يأخذ منها فى أيامه من غير رأيه ، وأما اذا كانت الدولة فى يد الجبابرة فلمن قدر على شىء أن يزرع ويأكل ، وليس لأحد أن يأخذ ولا يأكل من زرع غيره ، لأنها لجميع المسلمين ، فمن زرع كان أولى بما زرع •

وأما ثمار النخل والشجر ، فمن قدر أن يأكل منها وليس للغاصب فيها حق •

* مسألة :

ومن أكل من الصوافى التى يزرعها السلطان ففيه اختلاف منهم من لم يجز أن يأكل من زراعة غيره من الصافية بلا رأيه ، وله أن يزرعها ويأكل ، وكذلك النخل من الصوافى ما أخذ منها جاز له ان كان فقيرا ، وليس له اذا كانت فى يد فقير مثله وقد أصلحها وسقاها وعملها أن يأخذها منه ، ولكن ان أكل من ذلك فله حق مثله ويعطيه عمالته •

واذا كانت فى يد الغاصبين الذين لا حق لهم فيها ، جاز له أخذها كيف قدر ، والنخل هى فى ، ومنهم من قال : هى للفقراء دون غيرهم •

قال غيرهم : يأكل منها الغنى والفقر ، وليس منع السلطان عندي مما يمنعهم من أخذ شيء يجوز له من الصوافي ، وماء الصوافي لها تسقى به الا أن تكون الصافية مستغنية عنه ، فجائز لمن انتفع به من الفقراء •

وزراعة الصوافي للمسلمين التي في أيدي السلطان لم أر الشيخ رحمه الله يجيز للفقير أن يسرق منها شيئاً ويأكله ، وينتفع به لأن الصوافي من الفئء ، والفئء لجميع المسلمين الغنى منهم والفقير •

قال : وأظن الشيخ رحمه الله لم يجز ذلك ، لأن الحكم في الصافية أنها لجميع أهل الاسلام ، والله أعلم •

وبعض قال : أولئك غاصبون ، وجائز للمسلمين والفقراء أن يأكلوا منها ، ومنهم من ضمن ذلك الذي يأكل حصّة العامل ، الا أن يكون العامل قد سلم للسلطان من التمر شيئاً فقد ضمن ، ويرفع له ضامن •

وهذا القول لا يصح عندي ، لأنه ان كان السلطان غاصبا وعمل له العامل فهو أيضا مثله متعد ، ولا يلزم المتعدى حق من احتاج من الفقراء ، وكل هذا الاختلاف في الزرع •

قال : واذا زرع غاصب فأكل منها غنى أو فقير ، فقد سألت الشيخ عن ذلك فكرهه ، والموجود في الأثر اجازة ذلك ، ويضمن حصة البيدار ، وفيها نظر قال : وقول الشيخ أحب الى •

✽ مسألة :

والبيدار اذا عمل صافية لغاصب ، وسلم حبا اليه فلا عناء له ، وهو ضامن لما سلم الى الغاصب اذا عمل بعلم ، فان لم يعلم ثم علم ضمن ما سلم منها •

* مسألة :

ومن عمل في الصافية للسلطان فقال : هذه صافية للمسلمين فأخذ منها حبا ، وأراد التوبة أعنى العامل ؟

فليتخلص من كل ما عمل من هذا ، ويعطى جملة ذلك الحب الفقراء على قول من لم يجز أخذ ذلك من يد السلطان بأجر ، ولا لمن عمل له والفقير غيره يلزمه على هذا القول .

* مسألة :

من الزيادة المضافة : ومن منع الفقير لا يزرع صافية للمسلمين وزرعها متعمدا بعد المنع ؟

فلا يجوز له ، وعليه الأجرة على وجه المناكرة ، هذا من جواب القاضى أبى على الحسن بن سعيد بن قريش .

* مسألة :

غاصب غصب أركن الصافية ، وأمر انسانا يحصدها ؟
وان على الحاصد الضمان فى قول الشيخ أبى الحسن .

* مسألة :

قلت : فسلطان جائر بيده صافية له فيها زرع ، وأمرنى أن أحصدها ، ولم أعلم أنه غاصب لها أم زرعها على وجه يجوز له ؟

قال : المأخوذ عن الشيخ أبى الحسن فيما رفعه عن الشيخ أبى محمد أنه كره الأخذ من الصوائى التى فى أيدي الجبابرة ، وعلى هذا لا أقدم على تضمينه .

قلت : فان كان الزرع في يد غير الجبار فحصدها له انسان ، هل على الحاصد ضمان ؟

قال : قيل ان الغنى والفقير في الصافية بالسوية ، وعلى هذا لا ضمان عليه •

* مسألة :

لعلها من الزيادة المضافة : اختلف أصحابنا في الصوافي التي في أيدي المسلمين ما حكمها ؟

فذكر ابن جعفر من أقاويلهم ما وجدناه في الجامع عنه •

قال من قال عن بعض الفقهاء : انها كانت للمجوس ، فلما ظهر الاسلام خيروا بين أن يسلموا أو يخرجوا ويدعوها •

وقد قال من قال : انها أموال وجدت في أيدي السلطان •

وقال من قال : انها أموال قوم جار عليهم السلطان فخرجوا وتركوها ، والأصح عندنا فيما تناهى اليها أنها أموال كانت لقبوم من أهل الكتاب ، فقبل انهم كانوا نصارى فبعث اليهم أبو بكر عامله أن يسلموا أو يأذنوا بحرب ، أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، أو يحلوا عن أموالهم ، ويجعلوها للمسلمين ، فعجزوا عن المحاربة ، وخافوا أن يأتي القتل على آخرهم ، وامتنعوا من الاسلام ، واعتصموا بالكفر ، وانتقوا من اعطاء الجزية على الصغار منهم ، فافتدوا بأموالهم ، واختاروا تركها بدلا مما دعوا اليه من الحق •

وهذا يؤيد قول من قال : إنها كانت للمجوس ، فلما ظهر الاسلام

خيروا بين أن يسلموا أو يخرجوا ويدعوها ، والله أعلم •

فصل

في أمر الصوافي

من جامع أبي الحسن : وجدت في الأثر في الصوافي أنها مختلف في أمرها ، وكان الرأي الذي أخذ به أئمة أهل عمان أنها أموال وجدت في أيدي السلطان العدل ، وسلطان الجور ، كلما ذهب سلطان أخذها السلطان الذي من بعده ، فأخذوها وجعلوها فيئا •

وروى عن موسى بن أبي جابر أنه قال : ما جاء من الصوافي فهو لأصحاب السيوف ، كأنه يقول لحماية البلاد •

قال هاشم : إذا كانت في أيدي الجبابرة واحتجت إليها كل منها برضاء ، فانها مال المسلمين •

وروى ذلك عن بشير بن المنذر الشيخ •

وقال بعض : نحب أن نأخذ منها ولا نأخذ من الصدقة ، وقد عرفنا أنها ان لم يكن امام عدل أنه لا يحل لغنى أن يأخذ منها ، وهي للفقير ، وان كانت في يد امام عدل أنه يجعلها في عز الاسلام ، وما أعطى منها بالمعروف فهو واسع له ، وان كانت في يد الجبابرة فأعطوا منها أحدا شيئاً أو قدر أن يأخذ منها بلا علمهم ، وكان محتاجا الى ذلك فنرجو أن يسعه أن يأخذ بقدر حاجته ، وذلك جائز للفقير دون الغنى ان شاء الله •

وقد اختلف في الصوافي اذا كانت في يد الجبابرة :

قال قوم : لا يأخذ أحد من زراعة أحد ، وله أن يزرع ويأكل •

وقال آخرون : الجبابرة متعدون ضمنا ، ولن أخذ منها من الفقراء

جائز •

وقال قوم : ان احتال عليها وأخذها ، وزرع جاز ولو بدراهم يعطيهم أو يحيله •

وقال مخرون : لا يتوصل اليها من يد الجبابة ، فيكون معذر نفسه ويعرضها للبراءة •

وبعض لم يجز للغنى فيها ، حقا ، ولا زراعة ، وان كانت في بلاد ليس فيها سلطان فأحب أن يتولى أمرها ، ويقيمون لها من يحفظها ، وتكون ثمرتها للفقراء المسلمين ، أو جماعة أهل البلد ، ولين احتاج اليها من المسلمين أن يأخذ بالمعروف •

ولا يجوز أن يشتري من يد الجبابة شيء ، ولا من عاملهم من ثمرة الصوائف وغير ذلك ، ولا يكتري منهم على وجه الأجرة تكون لهم ، الا من دفع اليهم من عنده ما يرضيهم في الابهام أنها أجرة ، فعلى قول يجوز ذلك •

ومن كانت في يده الصوائف في أيام عدل ، ثم جاء أهل الجور فلا يسلمها اليهم الا أن يأخذوها هم لأيديهم ، فلا يعينهم عليها ، ولا يتركها قبل أن يتعرضوا لها ، ويأخذوها لأنها أمانة في يده ولا يدفعها الا أن يغلب عليها •

وعندنا أن صوائف الجاهلية وما صفاه الخلفاء هو من الفئء ، وهي لمن سماه الله (للفقراء المهاجرين) (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم) والذين جاءوا من بعدهم •

وكذلك جعلها عمر ، ولا يتعدى فيها الى غير ذلك ، وجعل الله فيها للفقراء والمساكين وابن السبيل وللامام أن يضعها حيث أراه الله ، والله أعلم •

وقد قال بعض : اذا كان أمير عدل — نسخة امام عدل فهو وليها ،
واذا كان امام جور أخذ منها بلا رأيه ، وبالله التوفيق •

فأما المحاربة فليس للمسلمين أن يخرجوا يحاربوا جائرا مع جائر ،
ولا يخرجوا مع الفاسقين وأهل الضلال ، فأما ان غشوهم في بلادهم فلهم
أن يدفعوا عن حريمهم كل من أراد أن يستبيح بلادهم بمن قاتل معهم •
ولا تجوز معاونة الظالمين في استخراج الخراج ، ولا في معونة
عليه ، ولا يضمن لهم البلاد ، ولا يدلهم على مال مسلم ، ولا على مسلم
يطلب ، ولا تجوز اعانتهم على شيء ولا يصفوا عند من أعلى منهم
بغير ما هم فيه وعليه ، ولا ينبش بمال أحد ، ولا يقال اكتب مال فلان
على أحد •

وأما السلام ومداراة في الكلام ، وطلب الاحسان ، ونفع الضعفاء
فحسن ذلك جائز •

وأما الشهادة عند الجبار ، فأجاز قوم أن يشهدوا اذا لم يعلم أنه
يتعدى في الحكم •

وقال آخرون : لا يشهدوا بقول لمن له الحق أن ينظر لمن حكم له
بالحق حتى يشهد له ، فأما الرفعان اليهم فالذين عاداتهم الجور وظلم
المرفوع عليه ، والرافع ، والأخذ بغير ما يلزم لا يجوز أن يرفع اليهم ،
فأما اذا لم يعرفوا بذلك فقال قوم : جاز أن ترفع اليهم فيما لم يزم
خصمك الحجة ، وعليه لك حق تعلمه ، وغصبك ما ظلمه فترفع اليه كالمعونة
في أخذ حقتك كما تستعين بهم على النصوص •

فأما ما كان الحكم فيه بالرأى واختلاف الفقهاء فيه ، وما يكون من
الدعوى من المرء من قبل غيره من ميراث أو غير ذلك فلا ترفع اليهم ،
ولا يجوز حكمهم ، لأن لخصمك أن يأخذ بغير ذلك الرأى ، وليس رأيهم
ذلك حجة على الخصم ، وبالله التوفيق •

فصل

فيمن لزمه ضمان من الصافية وما أشبه ذلك

* مسألة :

من جواب الشيخ عبد الله بن ممداد : وضمان الصوافي تجعل في صلاحها ، وإن عدم اصلاحها فرق على الفقراء وضمان الناس مردود اليهم ، والله أعلم • رجع •

* مسألة :

وأما الذي لزمه من الصافية تبعة ، فمعى أنه يتخلص من ذلك الى أهله ، وأهله السلطان العدل اذا كان قائما ، وإن لم يكن سلطان عادل فالى فقراء المسلمين •

واذا أخذ ذلك على غير وجهه ، على وجه التغلب والغصب ، ضمن ذلك وكان عليه الخلاص منه •

وإن كان فقيرا وتاب ، ولم يقدر على الخلاص ، رجوت أن يكفيه ذلك ان شاء الله •

وأما الغنى فأحب له أن يتخلص من ذلك الى أهله ، فان لم يفعل وقد تاب فأرجو له الخلاص ان شاء الله ، لأن المال لله تبارك وتعالى •

* مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل لزمه تبعة من صافية المسلمين أنه يفرقتها على الفقراء ، أعنى التبعة اذا كان في أيام أهل الجور •

✽ مسألة :

ومن جواب أبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر : وعن رجل فقير سرق من الصافية ، وهو فقير ، هل عليه غرم ؟

فإذا كان امام عدل فليعرف ذلك الامام ، ولا أرى للامام أن يغرمه الا أن يكون سرق شيئاً يخرج من حد الفقر الى الغناء فان للامام أن يغرمه ذلك ، ولا يترك له الا قدر ما لا يكون فيه غنيا •

وكذلك اذا لم يكن امام فلا يغرم الا ما خرج به من حد الفقراء الغنى فانه يغرمه لفقراء المسلمين •

وإذا كان أخذ ما لا يستغنى به ، فلا غرم عليه ان شاء الله •

وقلت : رأيت ان أخذوا الامام قائم ثم تاب ، وليس امام ، وكذلك ان أخذ في غير أيام العدل ، ثم قام الامام ، ثم تاب هو ؟

فأما اذا تاب في وقت ليس فيه امام فليس عليه غرم الا ما خرج به من حد الفقر فيغرمه للفقراء ، وكذلك اذا تاب في عصر الامام ، وقد كان أخذ ما أخذ في أيام التقية ، فانما يغرم ما خرج من حد الفقر ويدفعه الى الامام •

✽ مسألة :

قال : قد اختلف في الصواني :

فقال من قال : هي لأصحاب السيوف من أهل العدل ، وان لم يكن امام عدل قائم فانما هي للفقراء بمنزلة الزكاة عند عدم الامام •

وقال من قال : ان لم يكن امام فهي للأغنياء والفقراء من المسلمين •

وقال من قال : لا ينتفع منها بشيء من تراب وغير ذلك ، ولا شيء

منها ولا ثمرة الا أن يكون برأى الامام •

وقال من قال : مالم يكن فيها مضرة فذلك جائز •

* مسألة :

من المصنف : قال الأزهر بن علي : رأيت أبي يأكل من بقل الصافية ،
وقد رأينا بعض المسلمين يحب أن يأخذ منها ، ولا يأخذ من الصدقة
قبل ظهور العدل ، فلما ظهر العدل اشترى له منها فأكل •

وعن هاشم بن غيلان أنه قال : ان كانت الصوافي في أيدي الجبابرة ،
واحتجت اليها فأكل منها برخاء فانها مال المسلمين ، وروى ذلك عن
بشير بن المنذر الشيخ •

فاذا وجد مالا يستغنى به ، فلا غرم عليه ان شاء الله •

وقلتم : رأيت ان أخذه والامام قائم ، ثم تاب وليس امام ، وكذلك
في غير أيام العدل ، ثم قام الامام ثم تاب هو ؟

فأما اذا تاب في وقت ليس فيه امام ، فليس عليه غرم الا ما
خرج به من حد الفقر ، فيغرمه للفقراء •

وكذلك اذا تاب في عصر الامام ، وقد كان أخذ في أيام التقية ،
فانما يغرم ما خرج من حد الفقر ، ويدفعه الى الامام •

* مسألة :

وأما الصوافي فانها من الفئء ، ويجوز أن يأكل الغنى منها مثل
يأكل الفقير ، وان كان امام عدل فأحب أن لا يؤخذ منها شيء الا برأيه •

* مسألة :

وعن أبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر رحمه الله : وعن
الصافية اذا قام الامام وهو في يد رجل فقير ، هل يدعها في يده ؟

فنعم جائز له أن يدعه يزرعها ، وان أراد أخذها منه فله ذلك •

قال غيره : نعم ، وذلك فيما يستأنف ويستقبل ، وأما ما زرع
الفقير المسلم فيها قبل ذلك ، فله الثمرة ولا شيء للامام فيها اذا كان
ذلك في أيام الجور •

قال غيره : وما زرع فيها بوجه حق فهو له ذلك •

فصل

الطول في بيع الامام للصوافي

ولا يبيع الامام الصوافي الا في الحرب للعدو وحده •

قال غيره : وقد قيل : في جميع ما يخاف فيه على ضياع أمر
المسلمين زيادة •

* مسألة :

جواب الفقيه سليمان بن أبي سعيد رحمه الله : وسألته عن عامل
الامام اذا أنفق مالا في عز الدولة ، أو دابة ثم قضى أمرا غير ذلك ،
أيجوز له أن يبيع من مال المسلمين مثل صافية أو غائب أم لا ؟

الجواب : انه لا يجوز له ذلك ، انما يجوز ذلك للامام اذا كان
قائما وضاعت يده برأى المسلمين في حينه ذلك ، واذا عزل أو عزل نفسه
أو عجز عن ذلك ، فلا يجوز له فعل ذلك ، انما يجوز له في حين وقته

برأى المسلمين العلماء ، وسوم المال واستقرار ثمنه على من أراد شراءه وشهرته ، لئلا يلتبس على المشتري شراؤه أو شهد أحد لم يعلمه ببيعه أنه غائب ، أو صافية فيذهب ماله ، وكان فيه نقصان ثمنه إذا لم يسأم ، لأنه مال الله سبحانه ، والغائب للفقراء فلا يجوز فيه التصرف لغير الامام ، لأنه مال لهم ، والله أعلم •

* مسألة :

وقد اختلف أيضا أهل العلم في بيع الامام للصفية في اعزاز الدولة ، وتقوية أمر المسلمين إذا احتاج الى ذلك ؟

فقال من قال : يجوز له ذلك عند الحاجة من الامام الى ذلك ، لئلا يزول أمر المسلمين ، ولا يحثل شيء من أمور الدين ، ويفدى ذلك بما أفاء الله على المسلمين •

وقال من قال : لا يجوز ذلك على حال ، وهي وقف بحالها تستغل وتجعل في صلاح دولة الحق كما ثبت الفعل فيها بصحة الأثر الثابت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رحمه الله ، أنه جعلها وقفا على المسلمين ، ولن يأتي من بعدهم ، وهي كذلك الى يوم القيامة ، لا يجوز فيها بيع ولا ازالة بوجه من الوجوه •

وقال أبو سعيد : واني لأعجب من قول من قال باجازه بيعها ، والله عز وجل يقول : (والذين جاءوا من بعدهم) فقال أبو سعيد : مضى ذلك عندنا التوقيف لها على المسلمين أبدا •

فصل

في الوديان

ومن جواب أبي الحواري : وعن الوادى يخرج الرجل فيه أرضا يزرعها أو يبيعها ، هل يجوز له ذلك ؟

فأما الوديان التى بين القرى فقد قالوا : لا يجوز ذلك الا أن يكون الوادى خارجا من القرى ، ولم يكن لأحد فيه عمران ، فذلك جائز لمن أحيا فيه وأخرج أرضا يزرعها ويبيعها •

* مسألة :

بخط عثمان : وإذا حمل السيل الضاحية ، فمكانها لصاحبها أحق بها •

* مسألة :

وعن أبي الحواري : فالذى حفظنا من قول المسلمين أن أودية القرى التى تكون عليها الأموال ، ليس لأحد أن يحدث فيها: حدثا لكيلا يتكئ السيل على أموال الناس ومنزلهم ، أو يكون فى ذلك مضرة على جيرانهم ، فليس لهم ذلك ، ولو كان بالموضع لم يكن لهم أن يعملوا عملا تكون فيه مضرة على أحد من الناس ، فافهم ذلك ان شاء الله •

* مسألة :

وسألته عن رجل أكل تمرا أو نبقا فى الوادى ، هل يجوز له طرح العجم فى الموضع ؟

قال : الوادى فيه مضرة ان نبت ؟

قلت : لا •

قال : فاذا لم تكن في ذلك مضرة يقول انه مثل أموال الناس ، فقد قيل : انه يجوز الانتفاع من أموال الناس ، بما لا مضرة فيه من الدواب ، تجعل في الموضع والنزول فيه ما لم يتخذ حجة ، أو يتخذ سكنا ونحو هذا من معنى قوله •

* مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن الوديان التي في القرى ما نبت فيها من الشجر ، هل يجوز قطعه ؟

فأما هذه الوديان التي في القرى ، فالذي يجوز قطعه من الشجر ما لا يحمى ولا يمنع ، مثل الحبن والأسل والحلف وأشباه ذلك •
وأما ما كان مثل النخل وما كبر الأثب من الذي يحمى عنه ، ويمنع فذلك لا يجوز قطعه •

وأما الوديان التي خارجة من القرى ، ولا يدعيها أحد فلا بأس بما فيها من الشجر من صغار وكبار ، وكذلك ما نشأ في غدرانها من النخل فلا بأس بالانتفاع بثمرتها الا السدر تؤكل ثمرته ولا يقطع شجره •

قال غيره : وقد قيل : لا يجوز قطع النخل من المباحات مثل هذه الغدران التي في الأودية المباحة •

وأما المحمي فذلك الى أربابه ، وكذلك ما كان من الرسوم فذلك الى أربابه ، أمره ، وليس هو بمنزلة المباحات •

* مسألة :

والأودية لله تعالى ، واذا كانت خارجة من القرى لا تنسب لأحد جاز للغنى الأكل منها والفقير ، وفي ذلك اختلاف في أمر الغنى ، وأما الجبال فلا أعلمها ملكا ولا سبيلا ، وجائز للغنى والفقير أيضا الأكل •

* مسألة :

ومن قطع أغصان سدره من الوادى ، فأخذ الورق وترك الشوك ،
فأخذه انسان ؟

فقيل انه يلزم من أخذ قيمته للفقراء على قول ، والله أعلم .

* مسألة :

والسماد الذى يكون فى الأودية يحمله السيل ، فأرجو أن لا بأس
به لمن احتاج اليه ، اذا لم يعرف طالبا يرجع اليه .

* مسألة :

وقال بعض الفقهاء : ان مجارى السيول لا يحدث فيها شئ ،
وكذلك ما كان السيل يغشاه لا يبني بالظفور ولا بالحجارة ولا بالصاروج ،
ولا جص ولا آجر ولا كبس تراب ، ولا بناء طين فيرد الماء على جاره
الا أن يكون مبنيا فلهم أن يبنوه على بينانه الأول .

* مسألة :

والسيول لا تحول عن مجاريها التى تعتمد عليها وتبلغ اليها ،
وكلما اتكأ السيل على الأرض لم أر لأهلها أن يحبسوه عن أرضهم ،
ويردوه الى غيرهم ، ولو كانوا انما يريدون رده عن أرضهم الى الأرض
التى كانت من قبل يجرى فيها ، فان السيول مأمورة مسيرة مقهورة من
قبل الله ، فحيث انتحت لم يحل بينها وبين طريقها ، وما اعتمدت عليه ،
وليس لأهل الأرض التى كان السيل يجرى فيها من قبل أن ينحى —
وفى نسخة ثم انتحى عنها الى غيرها أن يرده عن الأرض التى انتحى اليها
ويجرى عليها ، الى الأرض التى كانت من قبل يجرى فيها ، ولكن تترك
بحالها على ما جرت عليه من ضرر ونفع فى أصل مجاريها .

وأما اذا حفرت وضرت أحدا ، فأراد دفن ما حفرت ، أو حفر ما
ذقت من أرضه ، كان له ذلك ، ولم يحل بينهم وبين ذلك ان شاء الله .

* مسألة :

المصنف : وثمر النخل التى فى الأودية التى بين القرى فهو للفقراء ،
وأما التى خارج القرى فهى لمن انتفع بها غنيا أو فقيرا .

* مسألة :

والسيول التى انتحت ولم ينحها أحد ، وانتكأت على مجارى أخرى ،
فانما أرى أن تكون بحالها .

وان كانت انما انتحت يدفن من أحد أو حفر حتى حولها ، وكان فى
الأحياء فانى أرى رد حدثه ، ويرد مجرى السيل على ما كان عليه من
قبيل .

وان كان الذى قد أحدث فيه قد مات ، فانى لا أرى ردها ، وهى
بحالها كما هى اليوم عليه ، لأن المحدث قد مات ، وعسى انما فعل ذلك
تحوله وقد ماتت حجته .

وقد حفظنا أن كل من أحدث حدثا فى مثل هذا لم يكن له من قبل ،
فانما حدثه مردود ، واذا لم يطلب اليه ذلك حتى مات لم يلزم ورثته
رد حدثه ، ولو قامت عليه بينة عدل أن الهالك أحدثه فهو بحاله لحال
وفات الذى أحدثه ، ولم يعلم ما كانت حجته .

* مسألة :

وليس لأحد أن يرد السيل على أحد ويصرفه عن نفسه ، وان
صرفه على غير أحد ولا فى مال أحد ، فلا نرى أنه يضره ، والمأمور به
أن لا يحدث فى الوادى حدثا .

قال عمر بن القاسم : الوادى مثل الطريق الجائز لا يجوز لأحد أن يحدث فيه حدثا .

* مسألة :

من الزيادة المضافة ، من كتاب الرهائن : وعن شرحة مسيلة في بلد ، أتى إليه رجل فحفر فيه طويا ، وفسل فيه وزرع فيه زراعا ، جائز له ذلك أم لا ؟

قال لا يجوز له ذلك .

قلت ولئن تكون هذه الزراعة والنخل للفقراء أم لا ؟

قال : تكون للفقراء على ما قال الفقهاء .

* مسألة :

ومن غيره : وقيل ما سقط من سدر الأودية جائز أكله بالتعارف ، أن الفقراء لا يمنعوه ، والله أعلم .

* مسألة :

قال سعيد بن قريش : انه حفظ أنه يجوز للرجل أن يحدث في الوادى مما يلى ماله الى ثلث عرض الوادى ، على بعض القول ، اذا لم تكن في ذلك مضرة على أحد ، والله أعلم .

* مسألة :

وأما الوديان التى فى القرى ، ويشتملها أموال الناس ، فالقول فيها على وجهين :

الوجه الأول : أنها موات موقوفة لمر الماء من السيول ، لثلاث تقع مضرة على جيران الوادى من أصحاب الأموال .

والوجه الآخر : أنها لأرباب الأموال التي تشتمل عليها ، لأنه خراب بين عمارين ، فالذى تقول : انها كذلك يجيز لمن ينتفع بها من أصحاب الأموال التي تشتمل عليها مالم تضر بجيرانه •

والذى يقول : انها موقوفة لا يجيز ذلك لأرباب الأموال ، ولا لغيرهم ، وأما ما لا تشتمل عليه الأموال ولا مضره فيه ، وهو فى موات من الأرض ، فذلك مباح على حال الانتفاع به مالم تتبين مضره على أحد من أعلى من ذلك أو أسفل ، فافهم ذلك •

* مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : سألت رحك الله عن رجل له أرض على جانب الوادى ، وأنه أراد أن يبنى على أرضه ، فوضع الظفر خلف أرضه فى الوادى مقدار ثلاثة أذرع ، وليس على الأرض أعلى منه أو أسفل منه مضره ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا كان لا يضر ذلك الظفر بأحد فلا بأس عليه بذلك ، وقد أجازوا لمن كانت أرضه قريبة من واد أو ظاهر أن يوسع فيها من ذلك الوادى ، والظاهر اذا كان ذلك لا يضر بأحد من أهل القرية ، فاذا كان فى ذلك ضرر على أحد فقدر هذا الذى أعانه على ذلك على اخراج ذلك الظفر فليفعل ، فان لم يفعل فعليه أن يعلمه ذلك، ويستغفر ربه ، وأرجو أن ذلك توبته ان شاء الله •

وقد يوجد عن الشيخ أبى سعيد : فى وادى كلبوه أنه بمنزلة الطريق ، ولا يجوز أن يجعل فيه ما لا يجوز أن يجعل فى الطريق ، والله أعلم •

فصل

في المقابر وفيمن يقبرون

ومما يوجد عن أبي علي : وعن أرض لرجل يقبرون فيها الزنج بغير رأيه ، فبدا له أن يفلسها ، هل يجوز له ذلك أم لا تجوز في المقابر ؟

• فما أحب الينا الامسك •

وعنه : ان كانوا أحرارا ، هل عليهم شروى الأرض أو قيمتها ؟

• فأقول : ان عليهم قيمة ما أفسد عليه من أرضه •

قال أبو المؤثر : ان كان قبر أحد من الأحرار بغير اذنه حكم عليه بقدر ما قبروا فيه من أرضه ولا يفلس على القبر ، ولا يزرعه ، وان كان توقع عليها أحد من لا يعرفه بغير رأيه فانه يحكم عليهم بقدر ما توقعوا عليها ، وليس يمنع من أرضه أن يعمرها من أجل ظلم ظالمه •

قال غيره : وقد قيل : ان قبر فيها عبيد بغير رأيه كان ذلك جناية منهم واتلانا ، وكان ذلك في رقابهم ، وان لم يقدر على حكم من حاكم ولا وصل الى حق في ماله ، ولم يصل الى شرواه واصل ما فعل بغير رأيه ، فليس ذلك مما يمنعه عن ماله وعن حاله •

ومن غيره : وقال من قال : اذا قبر فيها حر ميتا كان ضامنا لما أتلف من الأرض من موضع القبر ، ومحجور ذلك على رب الأرض ، ومحكوم على المتلف بأداء الضمان اليه متى قدر عليه •

وقال من قال : ان القابر ضامن ، ولا يحجر على رب الأرض أرضه حتى يصير اليه من العوض من الضامن بمقدار القبر ، واذا صار اليه قيمة ما أتلف عليه من أرضه حجرت حينئذ عليه ، وثبت حكم القبر لا ينتفع من القبر بحجر ولا حذر ، والله أعلم • زيادة •

* مسألة :

نهى عن البول فى المقابر ، وأن رجلا بال فى المقابر فبرص ذكره ،
نسأل الله العافية •

ونهى عن الوطاء فى القبور ، ويقال : لا ينتفع بحجرها ولا مدرها ،
ولا شجرها ، وأن الحطب يقع النهى عليه ما دام شجرا ، فاذا زال الى
حال الحطب جاز أخذه •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : عن الشيخ أبى الحسن البسيانى : ورجل
اشتري موضعا فيه بين ، كان قد طرح فيه قتيل منافق ، فخلا له فيها
اثنتا عشرة سنة ما يسع صاحب الموضع أن يحفرها ان أراد ذلك ؟

قال : قد أجاز ذلك بعضهم ، ويضم العظام ويدفنها ، وقوم لـم
يجيزوا ذلك ، وتكون قبره •

قلت : رأيت ان أراد أن يدفنها ويزرع موضعها ، هل يجوز ذلك ؟
وهذا غيه اختلاف :

منهم من قال : لا يزرع على القبر لأن القبر ما نبت عليه يكون
للفقراء ، ويكون من طرح الميت ضامنا للموضع •

وأجاز آخرون : قالوا : له أن يزرع ماله ولا يضره تعدى من
تعدى فيه ، وهذا قول من أجاز حفر البئر وزراعة القبر •

وأما قول من لا يجيز ذلك ، فيلزم الضمان لمن قبر الميت وطرحه
فى القبر لأربابه ، وعلى هذا رأى للبائع أن يبيع ذلك ، ولا للمشتري
أيضا شراءه •

فصل

في الأموال والصوائف والطرق

وقال أبو سعيد : في الطريق أولى بخراب ما بينها وبين العمار ،
إذا كان بين الخراب وبين المال ما يقطع مثل الجدر والسوائف كما
كانت ، إلا الأموال ، والصوائف أولى بما يليها من الخراب •

وقال : لو كان الخراب بين المال وبين الطريق كان للطريق نصف
ذلك الخراب ، وللمال نصفه على قول من يقول بذلك •

* مسألة :

عن القاضي أبي زكريا : ما تقول في رجل قرب ماله طريق بين ماله
وبين الطريق خراب واسع ، هل يجوز له أن يوفي الطريق ذرعها ، وفوق
ذلك ويعمر ما بقى من الخراب الى ماله ؟

الجواب : ان الخراب اذا كان بين المال والطريق كان بينهما
نصفين ، والله أعلم •

وقيل : للطريق ذرعها والباقي لصاحب عمارته اذا كان ميتا ،
والله أعلم •

وأما أنا فوجدت في الأثر أن الخراب اذا كان بين الطريق والمال
أنه بينهما نصفان اذا لم يدع الخراب صاحب المال ، فان ادعى الخراب
صاحب المال ؟

فقال من قال : انه لا يقبل دعواه في ذلك الا بصحة ، وهو بين
المال والطريق نصفان •

وقيل : انه يكون للطريق ذرعها والباقي لصاحب المال اذا ادعاه ،
ولعل القول الأول ، فينظر في ذلك ويعمل بالعدل منبه .

وعنه أيضا : أرأيت ان قال : صاحب المال رجل غير ثقة ان ذلك
الخراب من ذلك المال الذي له ، هل يجوز له أخذه وعمارته بعد أن يوفى
الطريق حقها أم لا ؟

وما يعجبك في ذلك اذا كان ماله مشتملا على الطريق وعلى ذلك
الخراب وهو في القرية والعمار ؟

الجواب : ان ماله اذا كان مشتملا على الخراب فله عمارته اذا
ترك للطريق حقها ، ولله أعلم فاسأل عن هذه المسألة .

وأما أنا فيعجبني أن لا يقبل غير الثقة ، ولا يلتفت اليه ، وتكون
المسألة على حالها . الضياء .

فصل

ما نبت في المساجد مختلف فيه :

قيل : انه للمساجد .

وقيل : بل يكون للفقراء .

أبو محمد : كل شجرة نبتت في المسجد أو المقبرة أو واد أو طريق
جائز فهي للفقراء خاصة .

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة : وسئل عن طريق جائز ومال خراب ، لا يعرف
المالك حد الملك أين هو مما يلي الطريق ، أين هو مما يلي الملك في ذلك ؟

قال : معى على هذه الصفة أن أصحاب الطريق يدعون على طريقهم
بالبينة أين تبلغ ، وصاحب المال مثل ذلك يدعى على ماله بالبينة أين مبلغه ،
فمن أصح البينة كان الحكم له ومن لم يصح البينة وأصح الآخر كان
أولى ، وان عجزوا كلهم كانت الأيمان بينهم على ما يتداعون •

قلت له : فهل له أن يدع للطريق ما تستحقه من هذا الموضع ، ويعمر
هو ماله ان لم ينازعه أحد ؟

قال : هكذا •

قلت : فهل له أن يدع له للطريق ما تستحقه من هذا الموضع ،
ويعمر هو ماله ان لم ينازعه أحد ؟

قال : هكذا •

قلت : فهل له أن يدع له ثمانية أذرع أو ستة على ما قيل في
الاختلاف ، هل له ذلك ؟

قال : لا أقول ذلك •

قلت له : فكم تستحق ؟

قال : الله أعلم •

قلت له : فان صحت البينة للطريق بما تستحقه ، وصح المال
البينة بما يستحق ، وبقي بقية لا نعرف لمن هي بينهما ما القول فيه ؟

قال : معى أنه يخرج في معانى القول ان ذلك الذى لم يصح حكم
موقوف بين الطريق المستحقة ، وبين المال المستحق ، وفي بعض القول
انه بينهما •

* مسألة :

وسألت أبا سعيد : عن أرض خراب بين أرضين ، أو بين أرض
ونخل ، على وجين ساقية ، أو على وجين مال ؟

فقال : فعلى ما وصفت فقد جاء الأثر في الخراب بين العمارين
باختلاف من قول الفقهاء :

قال من قال : لهذا ما استحق من عمارته ، ولهذا ما استحق من
عمارته ، وما بقى بينهما نصفان •

وقال من قال : موقوف أبدا ليس لهذا أن يحدث فيه حدثا ، وليس
لهذا أن يحدث فيه حدثا الا ما أدركاه عليه ، حتى يصح لأحدهما أو لهما
جميعا البينة ، والعمارة معنا ما أدرك معمورا أو يعمر ، والموات ما لم
تدرك له عمارة •

فصل

في الخراب

وعن القاضي أبي علي الحسن بن سعيد بن قريش : في موضع
خراب بين أرضين ، ليس فيه أثر عمارة ، ولا يد لأحد ، فنتازع فيه
رجلان فادعاه كل واحد منهما ، ولأحد المتنازعين أرض بجانب الخراب ،
وللآخر أيضا أرض بينهما وبين الخراب طريق ، فاتفقا عليه يصلح
بينهما ، ثم ان انسانا آخر عمد الى الخراب فطرح يده فيه ، ونقل
الحجارة منه ، ويدعيه ويصلحه ، وقال : ان هذا ظاهر وخراب ليس
فيه يد لأحد ، أيجوز له ذلك أم لا ؟ ولان يكون حكم ذلك الخراب على هذه
الصفة التي عرفت ؟

في مثل هذه الأرض قولان : بعض يقول : ما وطئه خف البلد ،
فحكمه لأهل البلد ، وبعض لا يرى بأخذ ذلك بأسا اذا كانت أرض غير

ذات يد ، ولم تنسب الى ملك ، وما أدري للآخر أخذها على هذه الصفة المذكورة ، والله أعلم •

تم وحفظت عن بعض الاختلاف في الخراب اذا كان بين مالين :

قال قوم : هو للأموال المشتمة عليه •

وقال قوم : ما وطئه خف البلد فهو ررم لهم •

وقال قوم : ما لم تكن فيه يد ، ولا أثر عمارة فحكمه موات ، ويروى ذلك عن عبد الله بن محمد بن محبوب أنه قال : الموات بين دارى بصبحار •

وقال قوم : فيما أظن انها تترك بحالها •

فصل

فيمن احيا مواتا

واذا كان خراب غير مربوب ولا فيه لأحد أثر ، ولا يدعيه أحد ، فجائز أن يتسع ويزاد منه في الأرض ، ويحمل منه التراب •

والموات جائز لمن أحياه ، وهو أولى به من غيره ، ولا يجوز ذلك في الرهوم ، ولا يجوز للذمي أن يحيى مواتا من بلاد المسلمين ، فان أحياها أخذت منه ، وقيل : له أن يأخذ ما رتتها ان كانت لك ، والأرض للمسلمين •

* مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وذكرت عن الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من أحيا مواتا من الأرض فهو له حلال من الله ورسوله » ما هذا الموات ؟

فقد قيل في هذا : الموات فيما سمعنا أن الموات هي الظواهر التي خارجة من القرى ، ولم يجز فيها عمران من أحد ، ولا لأحد ، فهذا هو الموات ، فما كان جرى فيه عمران قد سبق فهو رم لأهله •

وقد يكون الموات قريبا من القرى ، وقد بلغنا عن الوضاح بن عقبة رحمه الله أنه قال : من بنى في الجناة بناء فهو له ، يعنى فيما أحسب الجناة التي في الشجب ، وكذلك على جميع ما يكون مثل هذا من الجنى والظواهر •

وقد قيل : ان هذا الحكم في الموات أصله من ذى القرنين عليه السلام ، أنه حكم في ذلك وقال : بلغنا من أحيا مواتنا فهو له ، وفي ذلك أحاديث تطول • زيادة •

❖ مسألة :

وسألت عن جناة فيها عمار ، ولا يعرف من عمرها ؟
فيمنع الكل منها حتى تصح لمن هي ، وان لم يكن فيها أثر عمارة فففيها أربعة أقاويل :

قال بعض : انها لمن سبق اليها فهو أولى بها •

وقال بعض : انها لأهل الأموال المشتمل عليها •

وقال بعض : انها رم لأهل البلد •

وقال بعض : لا يجوز لأحد أن يأخذها ، ولا يعترض بها ، وتدع بحالها ، والله أعلم •

* مسألة :

وأما الأرض اذا لم يصح لأحد فيها حق يملك ، أو رم فهي لمن أحيها .

وكذلك الوديان الخارجة من القرى التي لا تشتمل عليها ، ولا تضر شيئاً من الأموال ، فمن أحيها أو أحيها منه شيئاً فهو له .

وأما أموال الناس ورمومهم ، فليس لأحد أن يتعدى عليها في حياة من ذلك ، ولا موات يستحقونه بحكم أموالهم على قول من يقول ذلك .

* مسألة :

أحسب عن القاضي أبي علي الحسن بن سعيد بن قريش : وما تقول في الحضار بالخصوص يثبت اليد مثل الجدار أم لا ؟

قال : وجدت في الأثر أنه لا يثبت اليد ، ولا يزيل الموات عن حكمها ، أو مختلف في الجدار في الموات .

* مسألة :

من الزيادة المضافة ، من كتاب الأسيخ : وسألته عن رجل بنى بناء في أرض موات ، هل يحكم له بالأرض ؟

قال : نعم من عمر عماراً هو له اذا لم يكن في مال أحد مالم يذهب ، ويرجع يذهب على حاله الأول مواتاً كما كان لا يعلم فيه ، ولا أنه لأحد .
رجوع .

* مسألة :

واما ما ذكرت من الظاهر الذي وسط القرية ولا عمارة فيه ، فأراد أحد أن يعمر فيه عمارة ، وأهل القرية يدعونه أنه رم لهم .

فالذى عرفنا أنه لا يثبت دعوى المدعى اذا ادعى أرضا لا عمارة فيها ، ولا أثر عمارة الا بصفة بينة أثبت له اليد في ذلك ، أو يكون فيها أثر عمارة ، فيقع فيها حد الحجر لأثر العمارة ، لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرض لله فمن أحيا مواتا فهو له » والموات كل مال لم يدرك فيه أثر عمارة ، أو يصح أنه جرى فيه ملك بوجه من الوجوه ، أو حكم من حاكم ، أو شهادة من بينة عدل لأحد من الناس بعينه ، فان صح ذلك ثبتت فيه الحجة ، وقلد الحاكم الشهود ذلك على ما يمكن من عملهم بالملك بالعمارة التي يمكن مواتها •

وقد جاء الاختلاف في الخراب بين العمارين :

قال من قال : لأهل العمارة عمارتهم ، والموات لله ، فاذا كان هذا الظاهر لا تصح فيه دعوى المدعى ، فلا بأس على من انتفع به مالم تجز في ذلك مضرة على غيره ان شاء الله •

وكذلك الخراب الذي بين القريتين ، هو على ما وصفت لك من الاختلاف والقول •

وكذلك الحبل اذا لم يكن فيه أثر عمارة فهو موات ، والقول فيه واحد ، فمن أحيا مواتا فهو له ، فعلى قول من يقول : ان كل خراب بين عمارين فهو لهما ، فلكل ذي عمار ما يليه من الموات ، والذي يقول : ان لأرباب العمارات عمارتهم ، والموات لله ، كذلك هي الأصل والمعمول به ، لأن هذا يتسع فيه القول وكلما لم تثبت فيه حجة بيد ، أو دعوى في حق ، ولا أثر عمارة فحكمه معنا حكم الموات الذي يخرج فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الأرض لله فمن أحيا منها مواتا فهو أحق » والله أعلم بالصواب •

ويوجد عن أبي عبد الله : أن لأهل البلد أن يمنعوا حيث وطئ كراعهم ، ويوجد أنه بمنزلة الرم رمهم ، وقال قوم : يترك بحاله •

* مسألة :

وأما الذى له مال يليه مال خراب موات ، لا عمارة فيها ، ولا يعلم لأحد فيها سبب من ملك ولا رم ؟
فمعى أن له يتسع فيها ويعمرها ، ويستغل ويزرع ، وتكون له ولو ورثته بعده ملكا .

وقيل عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ان الأرض لله فمن أحيا مواتا فهو له » والموات ما لم يصح فيه ملك متقدم أو عمارة قائمة .

* مسألة :

وسألته عن بنى بناء ، أو أثر أثرا فى أرض موات أو جبل ؟
قال : أما الموات فيثبت له ملك ، ولورثته من بعده ، وأما الجبل فله سكنه ما كان البناء قائما ، فان انهدم البناء أو مات بانيه ، لم يكن لورثته من بعده الا البناء ، وما أصل الجبل فلا يملك .

* مسألة :

حدثنى ابن شهاب : أن عمر بن الخطاب قال : من أحيا أرضا ليست لأحد فهي له .

ومن غيره قال : نعم ، وقد جاء الاثر فيما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرض لله فمن أحيا مواتا فهو له » .

* مسألة :

ومن ادعى النفيانى والتفارى المواضع — نسخة والأرض الميتة أنها له لم يقبل الا بالصحة ، ومن كان فى يده شىء فهو أولى به .

* مسألة :

ومن حفر بئراً في أرض موات وتركها ، ولم يعاودها ، لم يصح له ملكها مالم يمها (١) .

* مسألة :

وذكرت في سدرة تكون في جبل أو ظاهر أو غارض ، مالم تكن في بطن وادى أنه من سبق إليها فجائز له أن يملكها وكذلك النخل .
انظر في هذا فأنى حفظت أنه لا يجوز تملكها أعنى السدرة والنخل .

* مسألة :

رجل أتى الى أرض موات قطع منها الشجر وبذر فيها حبا ورضمه وجاء الله بالغيث ، وسقى ذلك الزرع الى أن نضج وأدرك ، هل يكون ذلك احياء منه لها ، ويكون ملكا له ؟

قال : اذا لم يشرعها الماء ولا كان يسقيها من الغيث ، وانما الغيث ينصب عليها لم يكن ذلك منه يد ، ولا كان ذلك منه لها احياء .

قلت : ولغيره أن يزرعها اذا حصد هذا منها زرعه ؟

قال : نعم اذا لم يشرعها الماء .

(١) يمها : أى يخرج منها الماء ويملؤها .

بَاب

الأحكام واليمين في الشفع وفيمن يكون
القول قوله في الثمن وفي الشفيع إذا أقر
البائع أنه باع وأنكر المشتري وفيما
يثبت للشفيع إذا بيعت شفعته مع غيرها
صفقة واحدة وفيمن يكون خبره حجة
في الشفيع وفيمن طلب شفعته ومنع
منها بالظبية

وقيل : إذا ارتفع رجل الى الحاكم يطلب الشفعة في أرض أو دار ،
فأقام شاهدا عدلا على المشتري أنه اشتراها بمائة درهم ، وشاهد آخر
أنه اشتراها بمائتي درهم ، وقال المشتري : انه اشتراها بألف درهم ،
فانه ينبغي للحاكم ، أن يبطل شهادة الشاهدين ويقول للطالب : ان
شئت فخذ الشفعة بما قال المشتري ، والا فدعها •

وكذلك عندنا أن القول قول المشتري حتى يصح الشراء بشاهدي
عدل ، والقول في ثمن الشفعة قول المشتري مع يمينه ، فإذا أحضر بينته
بالشراء ، وأحضر صاحب الشفعة بينة شهدت عليه بثمن أقل ، فالبينة
بينه المشتري •

* مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن رجلين يتنازعان في مال أحضر
أحدهما بينة ، فشهد أحدهما أن هذا المال أشهدني فلان أنه باعه لفلان ،
واستوفى ثمنه منه ، وشهد الآخر أنه قد صار في قياض أو هبة ، أو
حصاة من مال مقاسمة ، فهل تثبت هذه الشهادة ؟

فعلی ما وصفت ، فاذا شهد أحد الشاهدين علی البیع ، وشهد
أحدهما علی القیاض ، فيقول : ان هذه الشهادة متفقة لأن القیاض
بیع ، وان طلب الشفیع شفעתه فی هذا لم یکن له شفعة الا أن یقر
لمشتری بالثراء ، أو شهد شاهدان علی الثراء غیر القیاض .

وكان أبو المؤثر یقول : لا تجوز المدالسة فی الشفعة ، وكان غیره
یقول : اذا رأى فی ذلك ما یسهه فی المدالسة جاز له ذلك ، ولیس كل
المدالسة تجوز ، وذلك اذا أعطی أصلا بأصل ، ولا شرط هنالك علی
البیع بالثمن قیاضا علی بیع ، فهذا لا یجوز فی المدالسة .

* مسألة :

وان قامت بینة أو أقر الخصم أنه شفعة لخصمه ، الا أنه هو
یقول انه قیاض به ، أو عطية فانه یحلف قطعا مثل تلك الیمن سواء
لا یحلف یعلمه ، لأنه اذا قد صح أنه شفعة لهذا ، فانما بقى أن یصح
أنه اشتری بدراهم ، ثم هو له بالشفعة فأنكر هذا الثراء ، فیحلف
أنه له ما هو لهذا من قبل ما یدعی أنه شراء .

وان رد الیمن الی الطالب حلف لقد اشتری هذا المال الذی یجده
وهو شفعة له ، ثم هو له بالشفعة ، وتنظر أيضا فی الیمن .

* مسألة :

واذا احتج مشتری المال أنى اشتریت هذا المال منه منذ سنة أو
سنتين ، وهو فی یدى بعلم منه ، فلم یطلب الی الیوم ، هل علی
الشفیع یمین ؟

فنعم علیه یمین ما علم بهذا الثراء أو البیع الا الیوم الذی طلب
فیه شفעתه .

* مسألة :

ومتى ادعى الشفيع أنه لم يعلم فله شفעתه مع يمينه أنه طلبها من حين ما علم ، وعلى المشتري البينة أنه قد علم •

* مسألة :

والقول في الثمن قول المشتري مع يمينه ، والبينة على الطالب •

فصل

في اليمين في الشفيع

وعن أبي الحواري وقلت : ان احتج المشتري أنى اشترت هذا المال منه منذ سنة أو سنتين ، وهو في يدى يعلم منه ، فلم يطلب الى اليوم ، هل على الشفيع في هذا يمين ؟

فنعم عليه ما علم بهذا الشراء أو البيع الا يوم الذى طلب فيه شفעתه •

وقلت : ان احتج المشتري أنه قايض بهذا المال قياضا ، وسبب يزيل الشفعة عن الشفيع ، هل على المشتري في هذا يمين ؟

فنعم عليه اليمين ما كان لهذا المال ثمن معروف بدراهم من قبل القياض ، وما كان الا قياضا بغير ثمن معروف غير القياض •

* مسألة :

أبو الحواري : واذا صح البيع ، وصحت الشفعة ، فاليمين على الشفيع ، لقد طلب شفעתه من حين ما علم بالبيع ، ويرد اليمين الى المشتري ، فيحلف المشتري : لقد علم بهذا البيع وما طلب شفעתه من

حين ما علم أم يحلف ما علم أن هذا طلب اليه شفيعته من حين ما علم
بالببيع ، لأن اليمين هاهنا للشفيع ؟

فان شاء فليحلف ، وان شاء فليحلف المشتري أو يرد اليمين اليه
فيحلفه المشتري على ما يريد ويراه له الحاكم ، وقيل : اذا استغل
المنتزع بطلت اليمين منه حتى يقتضى الثلاث بطلت شفيعته •

وقال قوم : لا تبطل شفيعته •

* مسألة :

وعن رجل قايض رجلا بمال وهو شفيعية رجل ، وأن الرجل صاحب
الشفعة اتهمها أن يكون ذلك مدالسة فيما بينهما لحال الشفعة ، فأراد
أن يستحلف على ذلك فقال له المشتري : فاني لا أحلف على ذلك ، ولكن
أحلف أنت أن هذا القياض مدالسة لحال الشفعة ، فاذا حلفت فخذ
شفيعتك ، فقال له ، الشفيع : أنا متهم وليس على يمين ؟

فان على المشتري اليمين للشفيع ما كان لهذا القياض ثمن معروف
من الدراهم ، أو من غيره مما يكال أو يوزن ، وليس معنا فيما عرفنا
على الشفيع في هذا الموضع يمين ، لأنه متهم ، وإنما اليمين هاهنا لمن
أخذ المال وادعى أنه قياض ، فعليه اليمين على ما وصفنا لك ، والله
أعلم بالصواب •

* مسألة :

وعن رجل اشترى أرضا ، واشترى آخر أرضا تشفع تلك الأرض ،
فقال : انى اشتريت قبلك وأنا أخذ الشفعة ، قال الآخر : أنا اشتريت
وأنا أحلف بالله بالعلم أن شرائى قبل شرائك ، فقال الطالب : أنا أحلف
قطعا أن شرائى قبل شرائك ؟

قال : انما على الذى اشترى أن يحلف ما يعلم أن شراء ذلك الرجل قبل شرائه ، ثم هى قطعه الا أن يحضر هذا بينة أنه اشترى تلك القطعة قبل شراء هذا ثم يأخذها .

✽ مسألة :

ومن الجواب : وعن المرأة أشهدت بجميع مالها لرجل بحق ، وطلب الشفيح شفيعته بتلك الشهادة التى قد وقعت ، وأن الرجل لما علم بذلك رجع رد المال على المرأة ، واحتج الشفيح أن المال قد استوجبه بالشفعة ، وأنكرت المرأة الشهادة أنها لم تكن أشهدت بمالها لأحد ، وشكت البينة فى معرفة وجه المرأة لما أشهدتهم للرجل بالحق ، فطلب الشفيح أنها ما هى تلك المرأة التى شهدت عليها هذه البينة ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان الشفيح قد طلب شفيعته فى حين مطالبتها بعد أن قامت الحجة عليه بعلم الشهادة ، وصحت الشهادة وحكم له بشفيعته ، وانترع شفيعته التى استحقها ، ثم رجع الشاهدان أو أحدهما أو شكوا فى شهادتهما ، فقد مضى الحكم فى الشفعة ، وليس للشاهدين رجعة اذا وقع الحكم ، فان رجعا غرما ، وان رجع أحدهما غرم نصف المال على بعض القول .

وان كانت الشهادة لم تصح ، أو شك الشاهدان قبل أن يقع الحكم ، أو رجعا من قبل أن ينزع الشفيح شفيعته ، أو يحكم له بها ، فقد انتقضت القضية ولا شفعة الا أن تصح الشهادة .

فان أنكر الذى أشهد له بالمال بحقه ، فأراد الشفيح يمينه ، كان له ذلك اذا كان الشفيح قد صح معه أنه قد زالت شفيعته الى هذا الرجل الذى أنكرها ، حلفه ما أشهدت فلانة بنت فلان له بهذا المال ، ولا أزال هذا المال ، ولا رد هذا المال الى هذه المرأة بعد أن أشهدت له به ، وهو

شفعتى ، وبعد أن انتزعت ، ولا قبله لى حق من قبل شفعتى فى هذا المال ،
ولا ينفع الذى أشهد له بالمال رد المال بعد مطلب الشفيع •

وأما المرأة فليس أرى للشفيع عليها مطلباً ، وإنما طلب الشفيع
الى من أشهد له بالمال ، لأن هذا قضاء بحق ، أو زالت اليه بحق وإنما
اليمين على من اشترى شفعتة ، وإنما يطالب المرأة فى انكارها من
أشهدت له بالمال ، فان صح له المال فله الشفعة ان كانت طلبت الشفعة
بما يستحق ، وان لم تصح الشهادة فى الحكم ، وصح مع
الشفيع هذا السهم فى شفعتة ، ورد المال بعد انتزاعه حلف
ما صارت شفعتة اليه على ما وصفنا ، وليس رده ذلك بنافع بعد انتزاع
الشفيع ، لأنهم قالوا : من أقال فى بيع بعد مطلب الشفيع شفعتة ، فليس
تلك الاقالة بشىء ، وللشفيع شفعتة •

وهذه المسألة يتسع الشرح فيها ، ويطول الوصف فى الحكم فى
ظاهرها ، والوسع فى باطنها ، وحرام من دالس فى شفع الناس ، وأخذها
بغير حلها ، والله الله عباد الله ، ونوصيكم وأنفسنا بتقوى الله ، وما
يذكر الا أهلوا الألباب •

* مسألة :

وعن أبى الحوارى : فيما عندى ، وذكرت فى رجل اشترى مالا
شفعة رجل ، فطلب صاحب الشفعة أن يأخذ ذلك المال بالشفعة ، واحتج
المشترى أن الشفيع لم يطلب شفعتة فى الوقت ، وإنما طلبها من بعد
ما فاتته ، وادعى اليه لفظاً تبطل به الشفعة ، وأنكر ذلك الشفيع ، ونزلا
الى الحكم ، قلت : كيف تكون اليمين فى ذلك ، وعلى من تكون ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا صح البيع وصحت الشفعة ، فاليمين على
الشفيع يحلف لقد طلب شفعتة من حين ما علم بالبيع ، أو يرد اليمين

الى المشتري ، فيحلف المشتري لقد علم هذا بالبيع وما طلب شفيعته
من حين ما علم •

أو يحلف ما يعلم أن هذا طلب اليه شفيعته من حين ما علم
بالبيع ، لأن اليمين هاهنا على الشفيع ، فان شاء فيحلف للمشتري ، أو
يرد اليمين اليه فيحلف المشتري على ما يريد ويراه الحاكم •

وكذلك كل ما ادعى المشتري على الشفيع مما يبطل به شفيعته ،
واليمين للشفيع ان شاء حلف ، وان شاء رد اليمين الى المشتري فيحلف
على ما يدعى ، وعلى ما يراه الحاكم العدل مما يجوز في الدعوى من
لفظه ، ويكون فيه منقطع الحكم •

واعلم أن الشفيع قد تأتى فيها مواضع يدق فيها النظر ، فأحسن
فيها النظر ، وأحضرها فهمك ، وبالله التوفيق •

* مسألة :

رجل أشهد لرجل بمال قلت ، فاذا اتهم بالمحولة أو بشيء من
الأشياء ، هل في ذلك يمين على المشهود له ؟

فاعلم أنه اذا صحت بالشهادة ، أو أقر المشهود له بذلك ، وقع
الحكم وليس يمين على من أقر كان يطلب اليه ، فان كان المشهد والمشهود
له قد أراد المدالسة ليزيلا شفيعه هذا الشفيع ، فلا يسع المدالسة في
شفيع الناس لمن أخذها من صاحب المال •

وان أنكر المشهود له أنه لم يأخذ لهذا شفيعه كانت اليمين بين
المشهود له وبين طالب الشفيع ، وليس على المشهد في هذا طلب ، وانما
يطلب صاحب الشفيع الى من زالت اليه ، فان ادعى الطالب الى هذا
المشهد له بالمال أنه اشترى له شفيعه ، أو أنه أقضاها بحق ، فان أقر
المشهود له بذلك ، أى شهدت عليه بيعة عدل بذلك ، فلا يمين هاهنا •

وان أنكرك ذلك ، وكان الطالب للشفعة قد صح منه ذلك ، كانت اليمين للمشهود له ، ان شاء حلف على ما يدعى اليه الطالب ان كان يدعى اليه أنه قضى هذا المال بحق فأنكر ، حلف لقد زال اليه هذا المال أو لقد صار اليه هذا المال ، وأن هذا المال له وما قبله لفلان هذا حق من قبل ما يدعى اليه من شفعة وما صار اليه هذا على عوض ، ولا على ثمن مسمى ، ولا اقضاه بحق ولا عوض تجب فيه الشفعة لهذا الشفيع ، أو يرد اليمين الى الشفيع ، فيحلف الشفيع على ما يدعى من ذلك ، والله أعلم بالصواب •

ومن غيره : قال : الله أعلم غير أنه اذا أقر بهذا المال ، أو شهد له به ، وصار اليه بوجه من الوجوه التي يكون فيها ، ولأنها شفعة للشفيع ، فأقر بذلك الذى له المال ، أو صح ذلك بالبينة ، فطلب الشفيع يمينه على ذلك ، فانما عليه اليمين بالعلم ما يعلم أنه أشهد له بهذا المال ، ولا أعطاه اياه ، ولا أقر له على حسب ما يكون بحق له ، ولا على عوض مما يستحق به هذا شفعة عليه في هذا المال ، ولا يحلف بالقطع ، لأنه انما يدعى الاقرار والهبة والعطية ، وما يدعى بما لا شفعة فيه •

فصل

فيمن يكون القول قوله في الثمن

سألت أبا سعيد محمد بن سعيد : عن رجل اشترى شفعة رجل ، فرد الشفيع وسأل كم الثمن ؟ فقال المشتري : اشتريتها بألف درهم ، وقال الشفيع : انما اشتريتها بسبعمائة درهم ، أيكون القول قول المشتري ، فان شاء الشفيع أن يترك ، وان شاء ان يأخذ بما قال المشتري ؟

قال : فمعى أنه قد قيل ذلك •

قلت له : أرأيت ان أراد الشفيع يمين المشتري ، هل له ذلك أن يحلفه أنه اشترأها ، فلا تبطل شفيعته بذلك ؟

قال : فمعى أنه قد قيل : ان له ذلك •

وقيل : ليس له ذلك ، وله الخيار ان شاء أخذ ، وان شاء ترك •

وقيل : طلبه ليمينه ابطالا لشفيعته •

قلت له : أرأيت ان قال المشتري : اشتريتها بألفى درهم ، ولا يدعى على المشتري الا ذلك ، فالوجه في هذا أن يكون القول قول المشتري ؟

قال : فمعى أن القول قول المشتري على الشفيع في أحكام الشفيع ، واليمين على ما وصفت لك من الاختلاف فيها •

فان تم المشتري على دعوى الألفين ، وتم البائع على الاقرار بألف ؟

فمعى أنه لعله يقال له : قد أقررت للبائع بألف درهم ، فسلمها اليه ، فاذا قبضها البائع قيل له : أنت قد أقررت أنها ليست له ، لعله لك سلمها الى الشفيع حتى يسلمها الى المشتري الذى ادعى على الشفيع بالحجة ، ويأخذ شفيعته حتى يبرىء المشتري من الألف التى أقر بها للبائع ، ويصير من حكم مال البائع الذى أقر بها له المشتري ، وترجع الى المشتري باقرار البائع أنها ليست له ، ويأخذ بها الشفيع الشفيع بحجة المشتري ، ولا يكون على أحد منهم وكيسة •

قلت له : أرأيت ان اتفق قول المشتري ، وقول البائع ، فأراد الشفيع يمين البائع ، هل له ذلك ؟

قال : فأحسب أنه قد قيل : ان عليه اليمين ، لأنه باقراره ثبت على الشفيع زيادة الألف ، وبانكاره زال عنه ، فمن هناك ثبت عليه اليمين في قول من قال قال •

والذى يقع لى أن الذى يرى اليمين على البائع لا يراها على
المشتري ، والذى يراها على المشتري لا يراها على البائع •
قلت : فاذا حلف الشفيح البائع ، أو طلب يمينه تبطل شفيعته بذلك
أم لا تبطل ؟

قال : فليس عندى أنها تبطل شفيعته ، لأن البائع ليس بخصم
للمشتري بهذا اذا رد بشفيعته •

قلت له : ولا يكون الاختلاف فى البائع مثل المشتري ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : أرأيت ان قال المشتري اشتريتها بألفى درهم ، وقال
البائع : بألف ، وصحت البينة بقول الشفيح أن المشتري اشترى بألف
درهم ، وأباعها البائع بألف كذلك ، ما القول فى ذلك ؟

قال : معى أنه ما صحت به البينة أصح من قول القائلين فى الحكم
عند الحاكم •

* مسألة :

وعن رجل اشترى شفعة لرجل يسوى مائة درهم ، فاشتراها بألف
درهم ، وقضى بها ثوبا أو دابة ، وانما يسوى مائة درهم ؟

فالذى رأينا فى الآثار مثل هذا عن الفقهاء انه انما يعطى الشفيح
ما وقع عليه البيع ، ليس عليه ولا له ما عوض بالثمن ، وذلك أنه عوض
به ما يشبهه أن يكون كنحو الذى عليه •

فأما على ما وصفت فهذا يشبهه أن يكون كنحو الاحتيال على
الشفعة وعلى الشفيح ، ومخبتى فى هذا أن يعطى الشفيح قيمة ما أعطى
وقيمة الشفعة •

* مسألة :

أحسب عن أبي الحسن البسياني : الجواب : الذى اشترى بالدرهم فأعطى العروض ، فأخذ الشفيع فانه يعطى ما وقع عليه عقد البيع ان شاء الله .

* مسألة :

أحسب عن أبي على الحسن بن أحمد : ورجل له شفعة ، فقال له رجل : انه اشترها ، فانترعها الشفيع والمدعى عليه البيع فى بلد آخر ، وطلب المنتزع منه الشفعة تسليم الدرهم ، فقال المنتزع : لم يصح معى شراؤك لها ، كيف الحكم بينهما ؟

الذى عرفت أنه اذا أعلمه بالشراء كان عليه أن ينتزع من حينه ، فان لم ينتزع بطلت شفعته ، وبعض لا يبطل شفعته اذا لم يصح معه الشراء .
وأما تسليم الثمن اليه بقوله ، فليس عليه ذلك ، فان طلب المشتري أن يوقف الثمن على يدي عدل كان له ذلك ، والله أعلم .
أرأيت ان لم يصح من الشفيع الشراء ، ولم تقم به بينة ، فطلب يمين المشتري فردها الى الشفيع ، كيف لفظ اليمين ؟

لم يبين لى ما أردت بهذه اليمين عليه .

قلت : ان المشتري أنكر الشراء ، وان المشتري أقر بالشراء ، وأنكر أنه ليسه شفعة له ؟

فان أنكر الشراء أحلف المشتري ما اشترى هذا المال ، وهو يعلم أنه شفعة له ، فان رد اليمين الى الشفيع حلف لقد اشترى هذا المال هو شفعة له الا أن الحاكم لا يحكم له بهذا المال الا بعد صحة الشراء ، الا أنه يقطع عنه حجة المشتري ، والله أعلم بذلك .

* مسألة :

وقيل : على الذى يأخذ الشفعة أن يرد على المشتري مثل ما اشترى به من تلك الأنواع ، اذا كان وزنه أو كيله معروفا ، وان لم يكن معروفا ، أى كان مثل سيف أو نحوه ، فان الشفيع يرد قيمة المال برأى العدول على المشتري •

وقيل : على المشتري يمين بالله ما يعلم أن الثمن الذى اشترى به أقل من هذه القيمة التى قومها العدول •

* مسألة :

واذا كان ثمن الشفعة من غير المكيل والموزون ، مثل الثياب والآنية والدواب ، كان المرجوع الى قيمة ذلك بنظر العدول من أهل الخبرة ، بأثمان الأموال ان كان ذلك موجودا على هيئته غير زائد ولا ناقص ، وان هلك أو تغير بزيادة أو نقصان ، وكان المرجوع فى ذلك الى قيمة المال بنظر العدول •

* مسألة :

واذا قال المشتري للشفيع : اشتريتها بألف درهم ، واستوفى صاحبها الثمن ، ثم أقام البائع شاهدى عدل أنه اشترها منه بألفى درهم ؟

لم يرجع المشتري على الشفيع بالزيادة على ما أقر به من الثمن •
ولو قال المشتري : اشتريتها بألف درهم ، وقال الشفيع : بل اشترها بخمسمائة درهم ؟

• كان القول قول المشتري

وكذلك لو قال البائع للمشتري : بل اشتريتها بخمسمائة درهم ،
لم يقبل قوله عليه ، والقول في ذلك قول المشتري مع يمينه ، الا أن
يثبت المشتري بينة بغير ذلك •

فصل

في الشفع اذا أقر البائع أنه باع وأنكر المشتري

* مسألة :

عن أبي الحسن فيما عندي ، عن رجل بلغه أن فلانا اشترى شفعته ،
فوصل اليه وانتزعها منه على ما يجب ، وعلى ما يحكم له بها ، فقال
له فلان : لم أشتريها لنفسى ، وانما اشتريتها لفلان ، فلم يذهب هذا
الى فلان يطلب منه ، وتوانى بمقدار ما يفوته ؟

فعلى ما وصفت ، فقد قيل : ان كان فلان في موضع تناله الحجة ،
احتج عليه فيما أقر له به هذا المشتري ، وان كان في موضع لا تناله
الحجة أوصى بالشفع لعله ، فللشفيع شفعته أخذها المشتري بما
اشترى اذا وجبت عليه من الشفعة على حسب هذا ، وجدنا فيمن يقر
بالشراء لغيره الا ما ردنا نحن من لفظنا ، ويقول : لا يلتفت الى اقرار
المشتري لغيره ان كان أقر لمن لا يدرك عليه حجة •

وكذلك ان كانت تشهد عليه لعله البينة أنه كان الشراء له ، لم
يكن عند البيع أقر به لأحد ، لم يلتفت الى قوله ، والله أعلم بالعدل
في هذا وغيره •

واذا صح الشراء حكم للشفيع فيه شفعة على ما يوجبه الحق ،
ويقول : انه اذا قال انها لغيره وتبرأ منها ، فان أراد الشفيع أن يجوز

شفعته به يرى الحاكم حتى يعلم من يبرز اليه لمطالبته كان له ذلك ،
وكل من ظهر لمطالبته فيها كان بينهما الحق •

فصل

في الشفعة في البيع اذا وقع شرط الخيار

وفي الشفعة له وكذلك في الرهن

ومن غير الكتاب ، والزيادة المضافة اليه :

✽ مسألة :

من كتاب الأشراف : واختلفوا في الشفعة في النقض المشتري على
شرط الخيار :

قال مالك : لا شفعة فيه حتى يقطع المشتري الخيار •

قال أصحاب الرأي : ان كان الخيار للبائع فلا شفعة فيه ، وان
كان الخيار للمشتري ففيه الشفعة ، وبه قال الشافعي •

قال أبى سعيد : يخرج في قول أصحابنا ، على أصولهم فيه أنه اذا
وقع البيع في الخيار كان على الشفيع الرد بالشفعة متى حصل البيع ،
وتم في ملك المشتري فهو له بالشفعة ، وان لم يفعل بطلت شفيعته •

وقول : انه لا يلزم الشفيع الرد بالشفعة حتى يتم البيع •

وقول : انه اذا كان الخيار للمشتري ، كان عليه الرد من حين ما
علم بالبيع أنه قد أخذ شفيعته متى ملكها المشتري بهذا البيع ، وان كان
الخيار للبائع لم يكن على الشفيع طلب شفيعته حتى يتم الخيار للمشتري ،
ويتم له البيع وهذا القول هو أحسن • انقضى •

* مسألة :

منقولة من الكتاب : وعن رجل رهن قطعة من ماله في يد رجل ، ثم بيعت قطعة أسفل منها ، فطلب الراهن الشفعة ، وطلبها المرتهن وقال : كل واحد منهما أنا أشفع ، فأيهما أشفع ؟

• فالراهن أولى بالشفعة من المرتهن •

فصل

فيما يثبت للشفيع اذا بيعت شفيعته مع غيرها صفقة واحدة

وفي اعتلال مشتري الشفعة وما يثبت له من ذلك ، وما لا يثبت •
وعن رجل رهن قطعة من ماله في يد رجل ، ثم بيعت قطعة أسفل منها ، فطلب الراهن الشفعة ، وطلبها المرتهن وقال كل واحد منهما : أنا أشفع فأيهما أشفع ؟

• فالراهن أولى بالشفعة من المرتهن •

* مسألة :

وعنه : وذكرت في رجل يقال له عريش نادى ، كان يشتري نخلا وماء ، ثم انه باع النخل والماء فجاء الشفيع طلب الماء ليأخذه بالشفعة ، فقال له صاحب النخل : خذ الماء والنخل ، فان النخل ليس تتفق منى الا بالماء ، فقال الشفيع : انما آخذ الماء لأنه شفيعتى ، وأما النخل فليس آخذهما ؟

فعلى ما وصفت ، فقد كان هذا عناء في زمان الامام غسان فيما أحسب ، الا أن القاضى كان سعيد بن البشر ، فاختصموا في ذلك الى

سعيد ، وطلب الشفيع أن يأخذ الماء وحده ، ويدع المال ، قال سعيد :
أعطيك الماء وأدعها مراعا للحمير ، فلا أفعل ذلك ، وحكم على الشفيع
أن يأخذ المال مع الماء أو يدعهما ؟

فهذا حكم قد مضى وقضى به من قضى ممن قد سلف ومضى وبه
العدل ان شاء الله وبه الرضا •

وكذلك الذين أدركناهم يقولون بهذا القول ، وبه نقول نحن ،
ونحن لهم تبع ، فان شاء هذا الشفيع أخذ الماء مع النخل ،
وان شاء ودعهما ، وليس له أن يأخذ الماء ويجعل النخل صواديا •

وفقنا الله وإياك للعدل والصواب ، وصلى الله على رسوله محمد
النبي وسلم ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته •

* مسألة :

وإذا طلب الشفيع في وقت شفيعته ، فأبى المشتري أن يسلم
اليه شفيعته ؟

فان كان قال له : اطلب حقتك الى المسلمين أئ الى الحاكم فلم
يطلب الشفيع فنقول : ان هذا قد أساء الا أنه على ولايته ، وان لم
يقبل له ذلك وامتنع عن تسليم الشفيع الى الشفيع سقطت ولايته ، لأنه
قد امتنع عن الحق •

* مسألة :

قال أبو عبد الله : ورجل اشترى شفعة لرجل ، فأشهد صاحب
الشفعة أنى قد أخذت شفيعتى ، فمكث يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام ، ثم
رجع الى المشتري فقال : إنى لما وقعت على الشفيع لم أردّها لأنى لم أكن
أعرفها ، فلما وقعت عليها فلم أرض بها ولا أريدها ، فقال له المشتري :
لا أقبلها منك ، وقد أخذتها منى ؟

فقال : الشفعة ثابتة على الشفيح ولو لم يعرف ما أخذ من شفيعته ،
وانما الوقوف للمشتري •

* مسألة :

وعن رجل أراد أن يشتري من رجل نخلة ، فقال شفيح تلك النخلة :
النخلة شفيعتى ولا أدعها لأحد ، فاشتراها المشتري بعشرين درهما ،
وهى تسوى خمسة دراهم ، لكيلا تؤخذ منه بالشفعة ، واشترط ذلك
على الشفيح ، قلت : يكون المشتري مخطئا آثما فى ذلك أم لا اثم عليه
فى ذلك ؟

قال : معى أنه ان أراد بذلك الضرر للشفيح فلا آمن عليه الاثم ،
وان لم يرد بذلك ضررا الا ما يجب من الشراء والبلوغ اليه ، فلا يبين
لى فى ذلك ، اثم وللشفيح الخيار اذا وجبت له الشفعة ان شاء أخذ ،
وان شاء ترك •

* مسألة :

عن سعيد بن البشر : فى الرجل يعطى الرجل شيئا من ماله لشفعة
فى بيع ماله ، فينفق له ويكثر فى عطية الثمن حتى يدخل على
الشفيح ضرر ، فيأخذ الشفيح بالغلاء •

فقال سعيد لجيفر بن المبارك : ذلك حرام •

قال : وقال سعيد : وذلك عندى لا يجوز ، وليس تلك بعطية اذا
كان انما أعطاه على هذا •

قال غيره : نعم لا يجوز للبائع ولا للمعطى ، وما أخذ المعطى له
على ذلك من الآخر ، فهو حرام وعليه رده ، ولا توبة له عندى حتى
يرد ما أخذ ، الا أن لا يقدر عليه وينزل عذره بوجه من الوجوه ، ولا
يكلف الله نفسا الا وسعها •

وبكذلك لا يجوز للبائع ذلك هو آثم في ذلك ، وعليه أن يجبر الشفيع بذلك ، والذي قد احتال عليه ودالس عليه حتى زاد عليه في الثمن ، فان أحله من ذلك وأبرأه منه رجوت أن ذلك يسعه ، وان لم يبرئه من ذلك كان معى عليه أن يرد عليه ما زاد عليه من الثمن بذلك التدليس ، وترجع الى ثمن مثلها •

* مسألة :

وعن رجل باع مالا شفعة لرجل ، فطلب الشفيع شفيعته ، فقال البائع : انى استثنيت على المشتري أنى متى جئته بالدراهم فلى مالى ، وأقر بذلك المشتري ؟

فان كان قد علم بذلك من البائع والمشتري أو أحدهما قبل أن يطلب الشفيع شفيعته ، فان قوله ثابت ، وان كان لا يعلم ذلك منه ، فان قوله ذلك ليس بشىء بعد ما طلب شفيعته وللشفيع شفيعته •

* مسألة :

وقال فى صاحب المال الذى باعه : لو كان له أجايل عدة حسبها أحالة ، وكان واحدة ، ولو كانت متفرقة تقطع فيما بينهن أجايل لغيره •

* مسألة :

قال أبو الحوارى رحمه الله : عن نبهان بن عثمان : انه لا تكون الشفعة الا بالمداينة ، وليس له أن يدعه من طلب شفيعته •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : قلت : فان اشترى مالا ، وأخفى شراءه لحال الشفعة يجوز له ذلك أم لا ؟

قال : نعم ، ومتى علم الشفيع فليأخذ بالشفعة ، والمشتري لا يرغب أن يأخذ الشفيع ، قال : يشتري وليس عليه اعلامه •

* مسألة :

أحسب عن سعيد بن المبشر : في الرجل يعطى الرجل شيئاً من ماله لينفعه في بيع ماله ، فلينفق له ويكثر في عطية الثمن حتى يدخل على الشفيح ضرراً ، فيأخذ الشفيح بالغلاء .

فقال سعيد : ذلك حرام ، وقال سعيد : ذلك عندي لا يجوز ، وليست تلك عطية اذا كان انما أعطاه على هذا .

* مسألة :

وسألته عن رجل اشترى المال فهو كله الرجل ، وأراد أن يأخذ منه ما يقوى على ثمنه ، ويترك ما لا يقوى عليه ؟

إنه قال : اذا كانت عقدة واحدة ، وشفعة واحدة ، رأيت عليه أن يأخذ جملة أو يترك جملة ، وان كانت قطعا متفرقة ، وهي كلها شفع ، وكان يشفعها كلها بشيء واحد مما يشفع به ، كان عليه أن يترك جملة أو يأخذ جملة .

وان كان كل قطعة بسبب غير الذى يشفع به القطعة الأخرى ، رأيت أن يأخذ ما شاء من العقد .

قلت له : فانه يشفع المال كله بطريق غير واحد ؟

قال : له أن يأخذ من العقد من هذا ، لأن هذا الطريق غير ذلك الطريق .

قلت : فان كان المال قطعة واحدة يقطع كل واحد منه عقدة بيع غير الأخرى .

قال : له أن يأخذ بأى عقدة بيع شاء ، وان شاء عقدتين لا ينبغي بعضها .

قلت : أرأيت ان كان قطعة المال طويّلة تشفع نخلتين أو نخلة من أولها ثم بيع المال شيئاً فشيئاً ، بيع ذلك المال قيمة واحدة ، فاحتج أنه لا يقدر أن يأخذ المال والنخلتين اللتين بشفع ؟
قال : المال واحد عليه أن يأخذ جملة أو يترك جملة •

✽ مسألة :

وعن رجل باع مالا لرجل وهو شفعة لرجل آخر ، هل للشهود أن يكتموا صاحب الشفعة البيع اذا طلب اليهم الشفيع ، وكان المشتري قد أمر الشهود أن يكتموا شهادتهم ؟

فعلى ما وصفت ، فلا يجيز للشهود أن يكتموا شهادتهم ، فالشفعة حق حكم بها النبي صلى الله عليه وسلم فيها بلغنا •

✽ مسألة :

والوارث في الرد فيما يقضيه الهالك عند موته من الأصول هو أولى من الشفيع ، الا أن يقول وليسه له بوفاء ، فلا يدرك الوارث ردا ولا للشفيع شفيعته •

✽ مسألة :

ومن أشهد شهودا أنه قد قضى فلانا شيئاً من ماله ، فقال : اشهدوا أنى قد قضيت فلانا كذا وكذا مالا حده ، ولم يقل بحق على ولا غير ذلك ؟

قال : ان قال هذا في الصحة فإنه يثبت ، وإن كان في المرض فإنه الى الضعف ، واذا ثبت ففيه الشفعة بقيمته •

* مسألة :

وقال من قال : في رجل اشترى أرضا ، ثم ولاها رجلا آخر فأخذها الشفيع ، وطلب أن يكتب له صكا بشرائه من الرجل فكره ؟
قال : يأمره الوالى أن يكتب له •

* مسألة :

ومن اشترى مالا وأدرك فيه بالشفعة ، وسلم الشفعة الى صاحبها ؟

فعليه أن يشهد له بها أنه قد سلمها اليه بالشفعة ، وذلك بعد أن صحت أنها شفעתه ، وأنى قد قبضت منه ثمنها الذى اشتريتها به ، وقد برئت اليه منها ولا حق لى فيها •

* مسألة :

قال أبو سعيد ؛ ان الشفيع اذا طلب شفעתه ثم مات قبل أن تصير اليه أن لورثته من بعده أن يطلبوها ، فتكون لهم ، وأما اذا لم يكن الشفيع الأول الذى مات طلبها فى حياته الى أن مات علم بها أو لم يعلم لم يكن لورثته شفעתه بعده •

وكذلك ان مات المشتري بعد أن طلب الشفيع لعله فهو على مطالبته بشفעתه ، وان مات المشتري قبل أن يطلب الشفيع فلا شفعة للشفيع ، لأن المشتري قد مات وهانت حجته •

وقيل : اذا مات طالب الشفعة أو المطلوبة اليه لم يكن لوارثه أن يطلبها من بعده ، وقبل الشفيع لا تورث ولا تباع ولا توهب •

فصل

فيمين يكون خبره حجة في الشفيع
وما تقوم به الحجة في ذلك

وفيمين لم يعلم ببيع شفيعته ، وبالسبب الذي به تجب ، ثم علم
بعد ذلك ؟

عن أبي الحواري : وعن رجل اشترى قطعة نخل وأرض ، وأشهد
شهودا غير عدول ، فأخبر رجل منهم الشفيع أيكون ذلك حجة على
الشفيع بمعرفة البيع ، أم حتى يكونوا شهودا عدولا ؟

فعلى ما وصفت ، فالذي جاء به الأثر إذا أخبره البائع أو المشتري
أو أحد الشهود ، فقد قامت الحجة على الشفيع ، كانوا عدولا وغير
عدول ، وإذا أخبره من غير الشهود الذين شهدوا على البيع ، فحتى يكونوا
عدولا .

* مسألة :

وسئل عن رجل بيعت شفيعته ، ولم يعلم الشفيع لها أنها شفيع له ،
وقد علم ببيعها الا أنه لم يعرف حقيقة الشفيع ، كيف هي حتى علم
من بعد أن بيعت هذه الشفيع ، هل له شفيع حين علم أن له الشفيع ؟
قال : معى أنه اذا علم الشفيع ببيع شفيعته فلم يطلبها من حين ما
يجب طلبها ، لا يعلم أنها شفيعته في علم العلماء بعد أن يعلم بالبيع ،
فليس له في ذلك عذر ، وتبطل شفيعته ، ولو لم يكن عالما أنها شفيعته ،
ولا أعلم في ذلك اختلافا .

* مسألة :

ومن الأثر عن أبي علي قلت : الشفيع كيف ترى ابطلها ؟
قال : اذا أعلمه الذي شهد البيع أو المشتري ، ثم لم يطلب فقد
أبطل .

قلت : فان رجلا أعلمه فقال : انه بلغنى أو سمعت أن شفعتك
بيعت ، هل يكون ذلك علما ؟
قال : لا •

* مسألة :

وقالوا : اذا كان البيع مشهورا مع الناس ، والشفيع يسمع ذلك
شاهرا مع الناس فلم يطلب ، بطلت شفيعته •

* مسألة :

واذا علم ببيع شفيعته فلم يطلبها ، ثم جاء فطلب واحتج أنى ظننت
أن الثمن كثير ، فلما علمت به طلبت فلا حجة له ولا شفيعته •

* مسألة :

من كتاب جوابات أبى سعيد : قال : ولا تبطل شفيعته بغير
من أخبره الا أن يخبره البائع أو المشتري أو أحد الشهود ، فانه اذا
أخبره أحد هؤلاء فتوانى عن الطلب ، بطلت شفيعته وهو لو يصلى
ركعتين نافلة ولم يطلب بطلت •

فصل

فيمن طلب شفيعته ومنع منها
بالغلبة وقدر عليها بعد ذلك

من غير الكتاب ، والزيادة المضافة اليه : من غير جوابات أبى
سعيد : وقال أبو سعيد فى جواب منه : ان الشفيع اذا استوجب أخذ
شفيعته فى قول أهل العلم ، فمنعه ذلك المشتري أو المشتري له ، أى
الشريكان ان كانا شريكين على وجه الغلبة ، والمانع له ذلك بمنزلة
المغتصب ، وله شفيعته وما أغلت ، والبيع الثانى باطل ان باعها المغتصب ،
ولا يجوز للمشتري ولا لشريكه ذلك ولا المشتري الثانى اذا علم بذلك •

وأما ان كان لم يمنعه ذلك المشتري بغلبة ، وانما دعاه الى رأى المسلمين فتوانى ، ولم يطلبها لوجهها حتى فات وقتها الذى يستحقها به ، وهى للمشتري ، وإن طلبها من المشتري الثانى لحقتها اذا منعه المشتري الأول وغصبه ذلك أدركها من المشتري الثانى ، وكانت الحجة عليه ، وله فى طلب شفيعته مثل ما وصفت لك فى المشتري الأول فيما قيل •

فان تولى عن ذلك ، فطلبها بغير ما يستحقها ، فلاحق له على الأول ولا على الثانى ، وعلى من استحق الشفيعه على ما وصفت من المشتريين من الأول والثانى ، فاليه يدفع الثمن بصفته بيعته وثمرتها ، وإن كان غصبه الأول ثم بلغها ، وصح ذلك المنع استحقتها بالطلب الأول ، وكان البيع الثانى فاسدا ، وكان على البائع رد الثمن على المشتري الثانى ، وعلى الشفيع رد الثمن الى المشتري الذى غصبه اياها ، وتفاصيل بما استعمل منها اذا كان بحد الغصب •

قلت له أنا : فان غصب المشتري الأول شفيعته ولم يعلم المشتري لثانى الذى اشتري من المعتصب أنه اغتصبها منه ، فهل يدركها من المشتري الثانى ؟

قال : نعم يدركها من المشتري فى الحكم ، وهى له فى الأصول بالرد الأول ان صح ، فان أراد أن يأخذها بالبيع الثانى فى الحكم اذا لم يصح الرد الأول منه ، كان له ذلك اذا طلبها فى وقتها •

باب : فى الأحكام فى المضار فى الطرق والأشجار المائلة
المنيفة وفى صرف المضار عن المنازل والأموال وفيها
دخل فى مال غيره وفى الأبواب والميازيب وفى الكنف
والبواليع وفى المضرة اذا كانت من قبل غائب أو
حاضر وفى الجار اذا طلب صرف أذية للنساج وفى
قسمة الوجين وفى التنور والرحى وغير ذلك

باب : فى جنابة العبيد والاماء فى العبيد وفى احداث العبيد
فى الاحرار وفى القصاص للصبيان بالحدث الذى
فيهم وفى احداث الصبيان فى الأصول وفى احداث
الصبي فيه واستخدامه وغير ذلك

باب : فى الدواب وفى حدث الدابة فى الزرع والحدث
فيها على ذلك وفى اطعام الدواب طاهرا كان أو
نجسا وفى الدواب اذا أكلت النجاسات وبغيرها
من المحرمات هل يؤكل لبنها أو لحمها أم لا وفى
قتل الدواب المملوكات وغير المملوكات وفى قيمة الكلاب
اوقتناء الدواب والطيور وفى قتل الكلاب وغير ذلك

باب : فى بناء المساجد وفضلها وما يستحب من القول عند
الدخول والخروج منها وفيمن يجب عليه بناء المساجد
وفى دخول النجس المسجد وفى المساجد اذا تنجست
وفى طرقها وفى الشئ الموضوع فى المساجد وفى
الوقت للمسجد والاقرار واللوصية ومال المسجد وغير ذلك

الصفحة

باب : في النصفية اذا كانت في يد السلطان وفي عامله وفيمن
لزمه ضمان منها والقول في بيع الامام للصوفاني وفي
الوديان وفي المقابر والأموال والنصواني والطرق وفي
الخراب وفيمن أحيا مواتا وما أشسبه ذلك

٢٥٩

باب : الأحكام واليمين في الشفع وفيمن يكون القول قوله
في الثمن وفي الشفيع اذا أقر البائع أنه باع وأنكر
المشتري وفيما يثبت للشفيع اذا بيعت شفيعته مع
غيرها صفقة واحدة وفيمن يكون خبره حجة في الشفع
وفيمن طلب شفيعته ومنع منها بالغبلة

٢٩٤

